الأمم المتحدة S/PV.7228

# مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢٢٨**

الاثنين، ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، الساعة ١٥/١٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس | السيد غاسانا/ندوهونغيرهي | (رواند) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد تشوركين |
| | الأرجنتين | السيدة بيرسيفال |
| | الأردن | السيد الحمود |
| | أستراليا | السيد كوينلان |
| | تشاد | السيد مانغارال |
| | جمهورية كوريا | السيد أوه جون |
| | شيلي | السيد باروس ميليت |
| | الصين | السيد ليو جيايي |
| | فرنسا | السيد لاميك |
| | لكسمبرغ | السيدة لوكاس |
| | ليتوانيا | السيدة مورموكايته |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير مارك لايل غرانت |
| | نيجيريا | السيدة أوغوو |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة باور |

**جدول الأعمال**

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتطورها

رسالة مؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة (S/2014/478)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

### الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتطورها

### رسالة مؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة (S/2014/478)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أرمينيا، وإسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، وتايلند، وتركيا، وجورجيا، ورومانيا، وزمبابوي، والسويد، وغواتيمالا، والفلبين، وفيجي، وماليزيا، ومصر، وملاوي، ونيوزيلندا، والهند، واليابان للاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الأشخاص التالية أسماؤهم للاشتراك في هذه الجلسة، سعادة السيد ماتسي بوبوفسكي، نائب الأمين العام للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية؛ سعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسيدة آريني ليموس – مانياتي، كبيرة موظفي الاتصال المدني لمنظمة حلف شمال الأطلسي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/478، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي الأمين العام بان كي – مون، وأعطيه الكلمة.

**الأمين العام** (تكلم بالإنكليزية): أشكر حكومة رواندا على عقد هذه المناقشة بشأن الشراكات الإقليمية وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لا سيما في أفريقيا. هذه هي المناقشة الثانية بشأن هذا الموضوع هذا العام (انظر S/PV.7196). إن هذه المشاركة الفعالة والتمثيل الرفيع المستوى من جانب الاتحاد الافريقي والاتحاد الأوروبي شهادة على أهمية جهودنا المشتركة في مجالي حفظ السلام وبنائه.

لقد شهدنا كيف يمكن تعزيز فعالية الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة حينما نقوم بتنسيق جهودنا وتكملة بعضها البعض. كما استفادت هذه الشراكة من زيادة مشاركة الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات وتحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وبدءا من العملية آرتميس في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٠٣ إلى نشر قوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى هذا العام، عملت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على زيادة أوجه شراكتهما الاستراتيجية. ومن خلال الانخراط في وقت مبكر من مرحلة التخطيط، حققنا تقسيما فعالا للعمل – على سبيل المثال، في مجال إصلاح قطاعي الأمن والشرطة.

وتقدم مالي مثالا هاما آخر على التعاون الفعال. لقد أتاحت شراكتنا مع الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا النشر السريع للعنصر العسكري وعنصر الشرطة في إطار بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، التي أصبحت في وقت لاحق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وقد أدى هذا التعاون إلى توقيع اتفاق واغادوغو المبدئي في حزيران/يونيه ٢٠١٣، في ظلّ وساطة بوركينا فاسو بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

لقد أطلق الاتحاد الأوروبي على حدة بعثة تدريبية لبناء قدرات القوى المسلحة المالية. وقد واصلنا العمل بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي، الذي يطلق بعثة جديدة في مالي لبناء قدرات مؤسسات إنفاذ القوانين، فضلا عن التعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل، بشأن الأبعاد الإقليمية للتراع. وإننا نعمل أيضا مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى جانب الجزائر وجهات فاعلة إقليمية أخرى، دعماً للعملية السياسية الجارية. وإنني أهنِّئ الأطراف المالية باعتماد خريطة طريق توافقية للمفاوضات بين الماليين في الأسبوع الماضي. لكنني أبقى شديد القلق حيال عدم الاستقرار في الشمال. وأدعو جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية والتعاون مع اللجنة الأمنية المشتركة التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، دأبت الأمم المتحدة على التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي وشركاء رئيسيين آخرين. وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى تعملان يداً بيد تحضيراً لنقل السلطة في ١٥ أيلول/سبتمبر. وقد شُكِّل مؤخرا فريق وساطة دولية لدعم العملية السياسية، بما يشمل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وإنني أرحب بالاتفاق الذي تمّ التوصل إليه في ٢٣ تموز/يوليه في ظل قيادة رئيس جمهورية الكونغو ساسو نغويسو، بدعم من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وممثليَّ الخاصين لجمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا. وهو خطوة أولى أساسية في ضمان السلام الدائم، واحترام حقوق الإنسان، وحماية المدنيين وسيادة القانون.

وفي جنوب السودان، ما برحت بعثتنا لحفظ السلام، وبالتحديد بعثة الأمم المتحدة هناك، تعمل بالتعاون الوثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية منذ اندلاع الأزمة في كانون الأول/ديسمبر. ولكن على الرغم من جهودنا، سمع المجلس يوم الأربعاء في ٢٣ تموز/يوليه أنَّ الحالة هي الأزمة الإنسانية الأسرع تدهوراً في العالم اليوم، حتى أنها أسوأ من الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى وسوريا. وإنني أكرر دعوتي القادة في كلا الجانبين إلى التقيُّد باتفاق وقف الأعمال العدائية الموقَّع في ٢٣ كانون الثاني/يناير.

وعلى الرغم من التحديات السياسية واللوجستية في دارفور، ستواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تكثيف جهودهما لدعم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة هناك، لكي تتمكَّن من تنفيذ المهام الموكلة إليها. وبالإضافة إلى ذلك، تتشارك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة إثيوبيا في إشراك السودان وجنوب السودان بغية تشجيع كلتا الحكومتين على توطيد السلام في أراضي منطقة أبيي المتنازَع عليها، بدعم من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ميدانيا. وشراكتنا مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تمتد أيضا إلى الصومال، حيث يعمل ممثلي الخاص مع مبعوثَي هاتين الجهتين للنهوض بالعملية السياسية.

وينبغي للشراكات مع المنظمات الإقليمية أن تبقى قائمة بالاستناد إلى مَواطن القوة النسبية لكل منظمة. ومن المهم أيضا أن نستخلص دروساً مفصَّلة من خبراتنا الانتقالية الحديثة على صعيد مالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى قريبا جدا. وإننا سنواصل العمل لتعزيز إمكانية التنبُّؤ والاستدامة لعمليات دعم السلام بقيادة أفريقية.

وفي كوت ديفوار، سنمضي قدُما في إنشاء قوة الردّ السريع دعماً لعملية الأمم المتحدة في ذلك البلد ولبعثتنا في ليبريا. وهذا الجهد لن ينافس الآليات القائمة ولا دعمنا للمبادرات الإقليمية، مثل منظومة السلم والأمن الأفريقية، بما يشمل القوة الاحتياطية الأفريقية ولواء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وهذا منسجم مع جهدنا للانتقال من البلدان التي أسهمت فيها عمليات حفظ السلام في استعادة السلام والأمن والاستقرار. وبحلول منتصف عام ٢٠١٥، ستكون وطأة أقدام حفظ السلام في غرب أفريقيا أخفَّ، بينما تقلِّص عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا حجم وجودهما. ومن المهم أن تضطلع المنظمات الإقليمية بدور أكبر في هذه العملية. لكنَّنا ندرك أنَّ الأسباب الجذرية للنزاعات لم تُعالج بشكل كامل حتى الآن، والمخاطر عبْر الوطنية الناشئة تفرض تحديات جديدة على الاستقرار. لذا، من الأساسي ضمان اتخاذ جميع الاحتياطات. ونحن ندعم بقوة التعاون ضمن إطار الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو لتعزيز الأمن الفردي والجماعي لبلدان المنطقة دون الإقليمية.

وإذ نأخذ في الحسبان تطوُّر المخاطر عبْر الوطنية، فإنه سيتعيَّن علينا مواصلة حوارنا حول كيفية دعم الحكومات المضيفة على النحو الأفضل. وقد يشمل ذلك تضمين وحدات متخصصة في عملياتنا بغية توفير خبرة الخفارة وإنفاذ القوانين والمساعدة لتطوير القدرات لدى وكالات الحكومات المضيفة.

لقد كنّا نتكلم فترة من الوقت عن ضرورة أن تكون الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية قادرة على الانتشار بشكل أسرع، ولا سيما في حالات الطوارئ الحادة. وقد أُنشئت لهذا الغرض المجموعة القتالية التابعة للاتحاد الأوروبي، شأن القوة الاحتياطية الأفريقية. ولكن على الرغم من سنوات من الاستثمار، لا نزال بعيدين عن امتلاك آليات للانتشار السريع قابلة للتنبُّؤ وفعالة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، كانت عملية تكوين القوة لدى قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي أبطأ من المتوقَّع، والمجموعة القتالية التابعة للاتحاد الأوروبي لم تُستخدَم. ونحن في سباق مع الوقت لتغيير قبَّعات بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٥ أيلول/سبتمبر، في محاولة لضمان عوامل التمكين والمساهمات الأخرى لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ويتعين علينا – الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى شركاء رئيسيين آخرين – أن نعمل بشكل أفضل. وإنني مقتنع بأننا نستطيع ذلك إذا استخدمنا الآليات والقدرة الموجودة بمزيد من الفعالية وقابلية التنبؤ، وعلى نحو يجعل الآخرين أقوى. والأمم المتحدة متأهبة للمزيد من دعم جهود الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، للتشغيل الكامل للقوة الاحتياطية الأفريقية. وينبغي لنا أيضا التوقف عن النظر إلى الوسائل المختلفة بمعزل عن عدسة المنظمات المعنية أو من خلالها بمفردها. بل ينبغي لنا بدل ذلك أن نرى كيف نستطيع أن نجمعها معاً بشكل يتيح للمجتمع الدولي في النهاية أن يستجيب بسرعة أكبر.

لقد أعلنت مؤخرا في قاعة المجلس عن اعتزامي إجراء استعراض لحفظ السلام، ونحن نقترب من الذكرى السنوية الخامسة عشرة لتقرير الإبراهيمي (انظر S/2000/809). وطوال العقد والنصف الماضيين، أظهر المجلس تكراراً ثقته بقيمة حفظ السلام التابع للأمم المتحدة عبْر نشر بعثات بولايات معقدة في أجواء قاسية.

إننا نعمل دائما لمواكبة المتطلبات المتزايدة والتحديات الناشئة. ونحن نبتكر ونطبِّق فعليا حلولا مبتكَرة بالتنسيق مع شركائنا القيِّمين. وسيساعدنا الاستعراض على المزيد من

تحسين تنقُّلنا وحركتنا، بحيث نستطيع تأدية واجبنا بشكل أفضل لحماية المدنيين المحتاجين. وسيختبر الاستعراض أيضا النمو الهائل في شراكاتنا مع المنظمات الإقليمية. وسيكون تعميق هذه الشراكات وتعزيزها أساسيا لجهودنا الجماعية لمواكبة تحديات المستقبل.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لنائب الأمين العام للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية.

**السيد بوبوسكي** (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئ رواندا على اتخاذ هذه المبادرة بجمعنا معاً اليوم. إنها مبادرة حسنة التوقيت، وهي ليست كذلك بسبب التحديات التي ما فتئنا نواجهها جماعيا فحسب، بل لأنّ الوقت قد حان أيضا لقياس التقدم المحرز في ٢٠ سنة بعد الإبادة الجماعية وإخفاقنا الجماعي آنذاك.

أظهرت القارة الأفريقية تصميما كبيرا على حل النزاعات في الميدان. ذلك أفضل دليل على الدور الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع منظمات إقليمية أخرى، من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وبفضل جهود تلك المنظمات تم حسم أكثر الصراعات دموية. لا تزال القارة تستضيف نصف عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وميزانياتها السنوية تمثل أكثر من ٧٠ في المائة من مجموع ميزانية المنظمة المخصصة لحفظ السلام في العالم.

نقدر الزيادة في تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية في أنشطة السلام والأمن بموجب الفصل الثامن من الميثاق، والاعتراف بدور المنظمات الإقليمية في حفظ السلام.

إن حفظة السلام يحولون الولايات إلى أعمال ملموسة في الميدان، ويبقون على جذوة الأمل في السلام. إن إنشاء ولايات محددة بوضوح، وتوفر الموارد الكافية وهياكل القيادة والمراقبة التي يمكن الركون إليها كلها ذات أهمية حاسمة في نجاح عمليات حفظ السلام. وأيضا حاسمة للانتقال الناجح من حفظ السلام إلى بناء السلام.

نؤمن إيمانا شديدا بالأهمية المركزية لحماية جميع المدنيين في الصراع المسلح، لا سيما النساء والأطفال منهم، ومما يكتسي أهمية أساسية لدينا توفير الحماية للولايات المدنية، حيثما كانت قائمة. غالباً ما يكون ذلك حاسما بالنسبة لنجاح وشرعية أي عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فكثيرا ما تنطوي الحماية على اتخاذ نهج أكثر قوة. وكما نعلم، بالطبع يجب أن يأخذ ذلك في الحسبان الموارد وطبيعة الولايات ومسؤوليات الدول المضيفة.

في ذلك السياق، نرحب بالاتفاق على معدلات السداد للبلدان المساهمة بقوات، على الرغم من أن هذا يعني بطبيعة الحال أن الميزانية الشاملة لدعم عمليات حفظ السلام الآن تتجاوز الآن مبلغ ٨ مليارات دولار.

لقد زاد التعاون في مجال حفظ السلام بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة زيادة طردية منذ تقرير الإبراهيمي (A/55/305-S/2000/809) الذي أشار إليه الأمين العام، وكان التقرير يهدف إلى تحسين كفاءة عمليات حفظ السلام في أرجاء العالم. ومشاركة الاتحاد الأوروبي في جهود حفظ السلام تدل عليها سياساته الموحدة في الأمن والدفاع، مما يجعل أفريقيا تشكل مركز الثقل، بنشر عشر بعثات وعمليات في القارة.

إن الاتحاد الأوروبي يتعاون تعاونا وثيقا مع الأمم المتحدة على الصعيد الاستراتيجي، بما في ذلك من خلال آليات استشارية مشتركة. ويتمثل هدفنا في تعزيز الدعم العملي

لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في البناء على الإعلان المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الصادر في عام ٢٠٠٣ بشأن إدارة الأزمات. وما زلنا نعمل على تطوير هذا التعاون، وبشكل ملحوظ من خلال التنسيق الفعال في مراحل التخطيط والتقييم، وأثناء القيام بالبعثات والعمليات، وفقا لخطة العمل المتفق عليها مع الاتحاد الأوروبي على دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات الخاصة. وما زلنا نستكشف العديد من سُبل التعاون الأخرى، من قبيل إتاحة طرق أمام إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بتوفير بعض القدرات العسكرية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

في الاجتماع الأخير للجنة التوجيهية المشتركة المعنية بإدارة الأزمات بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة جرى بحث التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأوروبي، والتعاون في ساحات العمليات مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وأفغانستان، فضلا عن التعاون الثلاثي مع الاتحاد الأفريقي والمسألة العامة المسماة بالمعايير المحددة للجنة المساعدة الإنمائية لعمليات حفظ السلام. وهذا يعني المجال الذي يمكن فيه اعتبار عمليات حفظ السلام ضربا من ضروب المساعدة الإنمائية.

كذلك نتعاون تعاونا وثيقا مع شركائنا الأفارقة. ونرحب بمشاركة مكثفة للبلدان الأفريقية في عمليات دعم السلام في القارة، سواء أكان ذلك في بعثات الأمم المتحدة، المختلطة أو في البعثات الأفريقية، مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبعثة الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

عندما اجتمع قادة البلدان الأفريقية والأوروبية في بروكسل يومي ٢ و ٣ نيسان/أبريل في مؤتمر القمة الرابع للاتحاد الأوروبي وأفريقيا، أكدوا مجددا التزامهم المشترك بالسلام والأمن في قارتينا وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إن الاتحاد الأوروبي ما انفك شريكا نشطاً لأفريقيا من أجل إحلال السلام والاستقرار في ربوعها. ونولي اهتماما باستمرار للعلاقة بين الأمن والتنمية، بما في ذلك في سياق المناقشة الجارية بشأن أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. تلك هي قوة الاتحاد الأوروبي، ولكن ينصب تركيزنا اليوم على دورنا في دعم عمليات حفظ السلام.

قبل النظر في الطرق المختلفة التي من خلالها ما برح الاتحاد الأوروبي نشطا على الصعيد العملياتي، من المهم التأكيد على أهمية السياسة والحوار السياسي. ومن دون توفر القيادة السياسية والملكية النابعتين من القارة، من الصعب أن نتصور تحقيق أي تقدم على الصعد القارية، والإقليمية والوطنية. ومن هنا تتجلى أهمية تعزيز الشراكة السياسية بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، ومع المنظمات الإقليمية التي ذكرتها من قبل. إذ أن العمل المشترك والمنسق أمر جوهري لإيجاد الحلول السياسية، والأهم من ذلك، منع نشوب الصراعات. وكلما كانت أفريقيا أكثر اتحادا في جهود السلام، كلما كانت أقوى في شراكتها مع المجتمع الدولي.

إذا ما ألقينا نظرة الآن على دور الاتحاد الأوروبي في بعثات الأمم المتحدة، إلى جانب مشاركة فرادى دوله الأعضاء، في عمليات حفظ السلام، لوجدنا أن مشاركة الاتحاد الأوروبي تشمل بناء القدرات الأفريقية لاستعادة السلام والحفاظ عليه، ودعم الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية في نشر عمليات حفظ السلام، ونشر بعثات وعمليات الاتحاد الأوروبي المستقلة ذاتيا.

إن الاتحاد الأوروبي، من أجل تحسين القدرات الأفريقية على التنبؤ بالأزمات ومنع حدوثها والاستجابة لها عند حدوثها، ما انفك نصيرا قويا لمنظومة السلم والأمن الأفريقية من خلال عنصر بناء القدرات في مرفق السلام الأفريقي، وتقديمه مبلغ ١٠٠ مليون يورو خلال السنوات العشر الماضية والتي شملت تقديم الدعم لنظم الإنذار المبكر وللقوة الاحتياطية

الأفريقية المتعددة الأبعاد. ونقر أيضا بالقدرات الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات كأداة تكميلية لزيادة تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على الاستجابة للأزمات.

نركز بشكل متزايد على القدرات الوطنية كنقطة انطلاق، وعلى قوات الأمن الوطني القادرة على الحفاظ على الاستقرار بعد عمليات السلام المعقدة، والتصدي للتهديدات عبر الوطنية المتزايدة تعقيداً، والمشاركة في عمليات حفظ السلام الأوسع نطاقا. لقد أدى ذلك إلى عدد من مشاريع إصلاح قطاع الأمن وبعثات التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي، سواء العسكرية أو المدنية منها، في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال، ومالي، والنيجر، ومنطقة القرن الأفريقي. بحلول عام ٢٠١٦، سيكون الاتحاد الأوروبي قد درب أكثر من ١٠ ٠٠٠ جندي أفريقي. وبوجه العموم يقوم الاتحاد الأوروبي بدعم أكثر من ٥٠ مشروعا لبناء القدرات في أكثر من ٢٠ بلدا أفريقيا، مستخدما جميع الوسائل المتاحة، وليس فقط أدوات إدارة الأزمة، بل أيضا التعاون الإنمائي.

وفيما يتعلق بتقديم الدعم للاتحاد الأفريقي، فقد كانت بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور في عام ٢٠٠٤، أول بعثة تتلقى الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي، تليها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، وبعثة الدعم الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى. من أجل ذلك الغرض نستخدم مرفق السلام الأفريقي، وكما ذكرنا من قبل، قام الاتحاد الأوروبي بدور حاسم في دعم عمليات الاتحاد الأفريقي. وبالنظر لما حققه مرفق السلام الأفريقي من نجاح، فقد تم تمديده ومنحه مبلغ ٧٥٠ مليون يورو لفترة السنوات الأربع المقبلة.

أخيرا، من أجل الاستجابة لحالات الأزمات الملحة، نشر الاتحاد الأوروبي بعثات مستقلة، تنفيذية وغير تنفيذية، بما في ذلك عملية آرتيميس، وقوة الكونغو بقيادة الاتحاد الأوروبي، وقوة تشاد بقيادة الاتحاد الأوروبي، وقوة جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة الاتحاد الأوروبي، وللمرة الأولى، قام بنشر بعثة خاصة بالأمن البحري، أي القوات البحرية الأوروبية/الأطلسية في القرن الأفريقي. إن البعثات العسكرية هي عموما بعثات تجسير تهدف إلى الحفاظ على بيئة حيوية مع استراتيجية خروج واضحة وموجهة في نهاية المطاف نحو تولي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام زمام تلك البعثات. وكما ذكر الأمين العام، فإن مرحلة الانتقال في جمهورية أفريقيا الوسطى متقدمة في عملها، حيث أتيحت لي فرصة أن أقف على ذلك خلال زيارتي إلى بانغي في ١٨ تموز/يوليه.

وفي النهاية، أعتقد أن ينبغي أن ننظر أيضا إلى ما بعد عمليات حفظ السلام. إن عمليات حفظ السلام بوسعها أن تحقق الكثير، ولكن لا يمكنها أبدا أن تكون بديلاً لأي عملية سياسية قادرة على البقاء. عندما لا يكون هناك طريق واضح نحو السلام، لا محالة من تتكرر الأزمات. ينبغي أن يتجاوز التعاون مكافحة الحرائق. علينا التشديد على جهود الوقاية والوساطة. إذ أن حفظ السلام ما زال النشاط الرئيسي للأمم المتحدة، والأداة الحاسمة لديها التي تمهد الطريق للاستقرار في الأجل الطويل، ويحقق التنمية في البلدان الخارجة من أزمات. إنه العمل الهام الذي تقوم به جميع العناصر الفاعلة في شراكة مع الأمم المتحدة ونتاج جهد هائل لا يحظى دائما بالاعتراف الواجب.

علينا التركيز على أطر السياسات، والهياكل القارية والإقليمية والأدوات والآليات اللازمة للتنبؤ بالأزمات ومنعها وإدارتها وحلها، الأمر الذي يتماشى مع النهج الشامل للاتحاد الأوربي نحو حالات الأزمات. ولا بد لعمليات حفظ السلام من أن تركز على التمكين من الخروج من الأزمة، ومن إعادة إنشاء السلطات المحلية وأفرقة الأمم المتحدة القُطرية في قلب جهود بناء السلام. ولا يزال من المهم مواصلة العمل بشأن

العلاقة بين عمليات حفظ السلام وبناء السلام. ينبغي أن تقدم قوات حفظ السلام الدعم إلى سلطات الدولة المضيفة مع الحفاظ على الهدف المتمثل في تحقيق فترة انتقالية قادرة على تثبيت خروجها من الأزمة. فإذا كانت دولة ما هشة أو لديها قصور، يمكن أن تساعد قوات حفظ السلام على استعادة سلطة الدولة ومساعدتها، لا سيما في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إلى جانب إصلاح قطاعي الأمن والعدالة.

إن التحولات، سواء من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة، كما هو الحال في مالي أو في جمهورية أفريقيا الوسطى، أو من عمليات حفظ السلام إلى وجود آخر للأمم المتحدة من قبيل الأفرقة القُطرية التابعة للأمم المتحدة أو التحول إلى هياكل بناء السلام، فكلها ما زالت تتصل بالمواضيع التي تستحق مزيدا من التأمل المشترك فيها. ولا يزال من المهم جداً القيام بتلك التحولات على نحو سليم. وعلينا استقاء العبر والدروس من التجارب السابقة.

والاتحاد الأوروبي يتابع عن كثب تطور وفعالية هياكل بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، ولجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، وهو على استعداد للإسهام في تحسينها خلال الاستعراض القادم. وللمجلس أن يطمئن إلى أن الاتحاد الأوروبي سيبحث دائماً عن سبل لتعزيز دعمه لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي.

**السيد أنطونيو** (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن السيدة نكوسازانا دياميني – زوما، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، التي حالت ظروف خارجة عن إرادتها دون أن تكون معنا هنا اليوم، بداية، أود أن أشكر الرئاسة الرواندية لمجلس الأمن على المبادرة بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن الأمم المتحدة وشراكاتها الإقليمية في حفظ السلام. وحكومة رواندا بذلك تؤكد مرة أخرى التزامها الثابت بتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والنهوض بأهداف القارة ومواقفها جنباً إلى جنب مع عضوي الاتحاد الأفريقي الآخرين في مجلس الأمن، نيجيريا وتشاد. وإننا نقدر كثيراً الإسهام الجليل لرواندا في العمليات التي تدعم صون السلام في أفريقيا.

ومناقشة اليوم تأتي في وقتها المناسب، إذ أنها تعقد في سياق يتسم بالتزام متزايد من جانب الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية بمنع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها، ويتيح لنا بلا شك فرصة لتقييم جهودنا المشتركة والاتفاق على تدابير عملية لتعزيز قدرتنا الجماعية للتعامل مع التحديات التي نواجهها في مجال السلام والأمن. وفي هذا النقاش، ينبغي لنا أن نستفيد من المداولات السابقة لمجلس الأمن بشأن الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك تمويل العمليات التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي، والتي بدأتها جنوب أفريقيا خصوصاً عندما كانت عضواً في هذه الهيئة. وهذه فرصة لي للثناء على استمرارية الجهود الأفريقية في مجلس الأمن، وهذا بالتأكيد دليل على الفعالية والتنسيق المعزز بين البلدان الثلاثة من أفريقيا الأعضاء في المجلس حالياً، في إطار ما نسميه A-3، أو الدول الأفريقية الثلاث.

وينبغي أن تستفيد أيضاً من تلك الثروة من الخبرات المكتسبة خلال الأعوام القليلة الماضية. فمن منطقة دارفور في السودان إلى مالي، مروراً بجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى، هناك الآن العديد من الأمثلة التي توضح مزايا وإمكانات النهج المرن للتعامل مع التحديات التي تواجه السلام والأمن في القارة، فضلا عن أهمية تعظيم التكامل بين الأمم المتحدة والهياكل الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لمجلس الأمن على الاهتمام المستمر الذي يوليه لتعزيز السلام والأمن

في أفريقيا والدعم الذي يقدمه للجهود الأفريقية. وتجديد حزمة الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ونشر العديد من عمليات حفظ السلام في القارة، فضلا عن العديد من المبادرات الأخرى، هو أبلغ تعبير عن ذلك الدعم.

وأود أيضا أن أعرب مجدداً عن امتنان الاتحاد الأفريقي للأمين العام لالتزامه الثابت بتحقيق السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا. ويسرني أن أنوه إلى استمرار تعزيز الشراكة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في إطار الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما تلك الواردة في الفصل الثامن، فضلاً عن التوجهات التي تشير بها هيئات صنع القرار المعنية، وأعني مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، أظهر الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية بوضوح عزمها على الاضطلاع بدورها الكامل في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة. ولا شيء يمكن أن يوضح ذلك أكثر من نشر عدة عمليات لدعم السلام في مناطق مختلفة من أفريقيا، وهو ما يمكن أفريقيا لا من تفعيل الوظائف ذات الصلة من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي فحسب، بل والإسهام في نهج للأمن الجماعي من شأنه أن يكمل نهج الأمم المتحدة، على النحو المتوخى في الميثاق.

إن معظم عمليات دعم حفظ السلام في أفريقيا تستهدف تهيئة الظروف التي من شأنها تمكين الأمم المتحدة في وقت لاحق من نشر عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد لدعم الاستقرار على المدى الطويل والانتعاش الاجتماعي – الاقتصادي للبلدان المعنية. وهذه العمليات تحدث في بيئات غير مستقرة لم يترسخ السلام فيها بالكامل. ونجاحها ينطوي بوضوح على المجازفة واستخدام تدابير قسرية، حسب الاقتضاء، للمساعدة على تهيئة الظروف المؤاتية لنشر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وبتلك الروح، نشر الاتحاد الافريقي بعثته في دارفور قبل تحويلها إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وبناء على دمج جيد وإبداعي للمزايا النسبية لكل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، أثبتت تلك العملية، بحكم طبيعتها، قدرة لا يمكن إنكارها على التكيف مع الحالة. وأود أن أشيد بتلك البعثة وقيادتها للعمل الهائل الذي قامت به على أرض الواقع في ظروف زاد من صعوبتها ذلك العدد من المجموعات المسلحة التي لم تنضم بعد إلى عملية السلام، على الرغم من الجهود المتواصلة التي يبذلها كبير الوسطاء المشترك والجهات الفاعلة الدولية الأخرى.

وأود أن أنوه أيضا إلى أن الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية، كالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، قد نشرت عمليات في مالي، من خلال بعثة الدعم الدولية في مالي التي تقودها أفريقيا، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال بعثة الدعم الدولية التي تقودها أفريقيا في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحالة الأولى تولتها الأمم المتحدة بالفعل، من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وهي تستعد لتفعل نفس الشيء بدمج بعثة الدعم الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن الواضح أن جهود البعثتين لتحقيق الاستقرار الأولي وتضحيات أفرادها قد سهلت مهمة الأمم المتحدة كثيراً. وأود أيضاً أن أشيد بالتزام وعزم البلدان التي ساهمت بقوات.

أخيراً، فإن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تعمل من نفس المنطلق. ومن الواضح أنه، بعد سبع سنوات من نشرها، سجلت بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية نجاحات باهرة في مكافحة الجماعة الإرهابية حركة الشباب وبسط سلطة الدولة. وقد تحققت هذه النتائج بفضل شجاعة أفراد

البعثة والتضحيات الهائلة التي بذلتها في المنطقة من خلال الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والبلدان المساهمة بقوات وشرطة. وأود أن أعرب عن امتنان الاتحاد الأفريقي لذلك. وفي نفس الوقت، لا بد لنا أن نعترف بأنه لا يزال هناك الكثير من العمل من أجل تهيئة الظروف التي تمكننا من التعهد بالتزام دولي أكثر استدامة، بما في ذلك من خلال عملية تقليدية للأمم المتحدة لحفظ السلام.

وكل تلك الأمثلة تشير بوضوح إلى التكامل الوثيق القائم بين جهود الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، حيث يعمل كلاهما من أجل تعزيز الأمن الجماعي، على النحو المتوخى في الميثاق.

وهي تبيّن بوضوح أنه على الرغم من الطابع المتزايد التعقيد للتحديات التي تواجه السلام والأمن في القارة، فإن تحقيق النجاح يستند إلى مدى تماسك أهدافنا، واستخدام الموارد المتاحة بطريقة مرنة ورشيدة، فضلا عن جهودنا المشتركة وتنسيق الإجراءات التي نتخذها في الميدان. واستنادا إلى ذلك الاعتقاد فقد واصل الاتحاد الأفريقي الدعوة على مدى سنوات عديدة إلى إنشاء شراكة فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وسوف تستند تلك الشراكة إلى أساس التفسير المرن والابتكاري لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وحين اجتمع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي، كرر التأكيد على أهمية ذلك النهج، وأشار إلى المبادئ التي ينبغي أن يقوم عليها.

وفي الواقع، أُحرز تقدم كبير في ذلك الشأن. وكما أكدتُ من قبل، فإنه يجري تعزيز التنسيق بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي على نحو مستمر. وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام على وجه التحديد، فنحن مسرورون جدا بالدعم الحاسم المقدم من قبل الأمانة العامة في مجال التخطيط والتنفيذ، علاوة على تقديم الدعم إلى البعثات، كما هو واضح في مثالي بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي، وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وما يزال مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يسعيان أيضا إلى تعزيز الشراكة بينهما، ويواصلان زيادة التآزر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ومن ذلك المنظور، فإن قرار مجلس الأمن المتعلق بالإذن بإنشاء خلية دعم لوجستي لمساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يتسم بأهمية بالغة.

ومن الواضح أن النتائج التي تحققت تُعزى إلى حد كبير إلى ذلك الدعم، إلى جانب إسهامات الشركاء الآخرين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وعلى وجه التحديد، الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي الآونة الأخيرة، فإن إنشاء وتعزيز ولايتي لواء التدخل في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الحماية في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان – اللتين تتولى البلدان الأفريقية المسؤولية عن توفير قواتهما – هما دليل آخر على المزايا الناشئة عن الشراكات المبتكرة بين الجهات الأفريقية الفاعلة والأمم المتحدة.

وإذ نرحب بذلك التقدم المحرز، فإن الاتحاد الأفريقي على اقتناع بضرورة المضي قدما نحو زيادة الابتكار، وبخاصة أن زيادة قدرتنا على العمل وكفاءتنا تعتمدان إلى حد كبير على ذلك الابتكار. وأود في ذلك الصدد، أن أؤكد بشكل خاص على مسألة تمويل عمليات حفظ السلام الأفريقية. فقد بيّنت الخبرة المكتسبة على مدى السنوات القليلة الماضية بوضوح أن ٠ إحدى أكبر العقبات التي تواجه الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية تتعلق بمسألة تمويل عملياته بصورة مرنة ومستدامة ويمكن التنبؤ بها. ومن الأهمية بمكان إيجاد حل دائم لهذه المسألة.

وما تزال التوصيات الواردة في تقرير برودي (انظر S/2008/813)، استنادا إلى تحليل متعمق لتطور عمليات حفظ السلام وما يتصل بذلك من تحديات، تكتسي أهمية أكثر من ذي قبل. إن التصدي لحالة الصومال عن طريق بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يبين بوضوح أن المزج بطريقة حكيمة بين التمويل بمساعدة من جانب الأمم المتحدة، والتبرعات المقدمة من الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين، ٠ يوفر أفضل السبل الكفيلة بتعزيز أهدافنا المشتركة. ونود أن نحث مجلس الأمن على اتخاذ القرارات المتوقعة بشأن هذه المسألة التمويلية، مع مراعاة أن الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية الأخرى ذات الصلة، إذ تأخذ زمام المبادرة بنشر العمليات الميدانية هذه، تعمل بالنيابة عن مجلس الأمن الذي تقع عليه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وإذ أدعو مجلس الأمن إلى المساعدة على التوصل إلى حل دائم لمسألة تمويل عمليات حفظ السلام التي تنفذها أفريقيا، فإنني لست غافلا بطبيعة الحال عن المسؤوليات التي تقع على القارة نفسها في هذا الصدد. ومن ذلك المنطلق، فإنه لا ريب أن التضحيات المتفق عليها في هذا السياق قد زادت كثيرا تبرعات البلدان الأفريقية نفسها في تمويل تلك البعثات، علاوة على توفير القوات وأفراد الشرطة في الميدان، وهو أمر لا تسعنا المغالاة في التأكيد على أهميته. وتدل على هذا الالتزام المتجدد الموارد المقدمة من البلدان الأفريقية عبر المؤتمرات المعنية بجمع الأموال التي تنظمها بعثة الدعم الدولية بقيادة الاتحاد الأفريقي في مالي، وبعثة الدعم الدولية في أفريقيا الوسطى على حد سواء. وستستمر الجهود المبذولة في إطار أوسع لتعبئة الموارد على صعيد القارة بهدف تمويل الاتحاد الأفريقي على أساس أكثر استدامة. ومع ذلك، فإن من المفهوم أن هذا الجهد لا يمكن أن يحل محل مسؤولية مجلس الأمن عن حفظ السلم والأمن الدوليين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لشركائنا الدوليين الذين يواصلون دعم عملياتنا. فقد ساعد التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي من خلال مرفق السلام الأفريقي، والشركاء الآخرين، فضلا عن الدعم اللوجستي المقدّم من قبل الولايات المتحدة، على تيسير إجراءاتنا إلى حد كبير. وبالتوازي مع نشر عمليات حفظ السلام، يعمل الاتحاد الأفريقي أيضا على تعزيز قدراته في الأجل الطويل من خلال تفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية. ومن شأن ذلك أن يجعل ممكنا توفير استجابات ملائمة أكثر لبعض الثغرات التي تم الكشف عنها في العمليات المعنية التي يقودها الاتحاد الأفريقي، سواء كانت متصلة بالتخطيط وتعبئة القوات، أو بالقيادة والرصد، أو بالدعم المقدم إلى البعثات. وعلى أساس التوصيات الواردة في تقرير السيد غمباري، يجري الآن تقييم القوة الاحتياطية الأفريقية وقدرتها على الانتشار السريع، إلى جانب العديد من التدابير الأخرى. ويكمن الهدف وراء هذه التدابير في تحقيق قدرتنا العملياتية الكاملة بحلول موعد أقصاه عام ٢٠١٥ .

ونرحب بالالتزام المجدد من قبل الأمم المتحدة بتقديم الدعم لنا على ذلك المسار، استنادا إلى توصيات البعثة الاستشارية التي زارت أديس أبابا في نهاية أيار/مايو ٢٠١٤ وفي غضون ذلك، فإنه ينبغي أن يساعد تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على الاستجابة الفورية للأزمات على زيادة سرعتنا في الاستجابة لحالات الطوارئ، فضلا عن زيادة قدرتنا على حد سواء.

وفي الختام، يحدوني الأمل في أن تكون جلسة المجلس هذه بداية لمرحلة جديدة من تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي. ويقتضي الطابع المعقد للتحديات التي تواجهنا أكثر من ذي قبل، مزيدا من التآزر في الإجراءات المتخذة، فضلا عن التحلي بقدر أكبر من المرونة في تفسير الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة،

بالإضافة إلى المزيد من المرونة في استخدام الأدوات المتاحة لنا. وفي ذلك الصدد، وإلى جانب مسألة تمويل عمليات حفظ السلام الأفريقية هذه، فنحن بحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام إلى طريقة انتقال العمليات التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي إلى عمليات للأمم المتحدة. وما زلنا نتطلع بكثير من الاهتمام إلى ممارسة التعليقات التي يجب أن تصدر من قبل الأمانة العامة للأمم المتحدة بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بعملية الانتقال بين بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي، فضلا عن بعثة الدعم الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وينبغي أن تتيح لنا هذه الممارسة الفرصة لإجراء حوار مفتوح وبنّاء بشأن أفضل الطرائق لكفالة نجاح انتقال إحدى البعثات التابعة للاتحاد الأفريقي إلى عملية تابعة للأمم المتحدة.

ويجب ألا نتجنب التعامل مع أي من القضايا المطروحة، التي تتعلق، في جملة أمور، بالجدول الزمني لعملية انتقالية، مع الأخذ في الاعتبار أن خلق الظروف المؤاتية للنجاح في تسليم الأمم المتحدة للبلدان يحتاج إلى وقت، بدور سياسي من جانب الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية في فترة ما قبل المرحلة الانتقالية، وأيضا بتعيين القيادة للبعثة الجديدة.

وفي الختام، أتمنى لجميع المسلمين عطلة سعيدة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أنطونيو على بيانه.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/532، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الأرجنتين، والأردن، واستراليا، وجمهورية كوريا، وتشاد، ورواندا، وشيلي، ولكسمبرغ، ونيجيريا.

وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والأردن، وأستراليا، وتشاد، وجمهورية كوريا، ورواندا، وشيلي، والصين، وفرنسا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤).

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل رواندا.

أود أن أشكر جميع الحاضرين على حضورهم هنا اليوم. وأود أن أتقدم بالشكر إلى مقدمي الإحاطات؛ ومعالي الأمين العام، بان كي – مون؛ ونائب الأمين العام للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، السيد ماسييج بوبوسكي؛ والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، السفير تيتي أنطونيو.

وأود أيضا أن أنوه بحضور معالي الوزير طارق فاطمي، وزير الدولة للشؤون الخارجية والمساعد الخاص لرئيس وزراء باكستان، ومعالي السيد أورماس بايت، وزير خارجية إستونيا، الذي سينضم إلينا في وقت لاحق.

وللأسف، بسبب الظروف غير المتوقعة في اللحظة الأخيرة، لم تتمكن السيدة لويز موشيكيوابو، وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون في رواندا، أن تتواجد هنا اليوم، وطلبت

إلي أن أبلغ جميع أعضاء المجلس وغيرهم من الممثلين خالص أسفها واعتذارها.

وإذ تقترب رواندا من نهاية رئاستها للمجلس، أود أن أقول إننا قد احتفظنا بالأفضل للنهاية. في الواقع، أعتقد أنه ما من طريقة يمكن أن تنهي بها رواندا رئاستها أفضل من هذه المناقشة المفتوحة واتخاذ القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤)، الذي يرمي إلى أن يؤتي ثماره بطرق ملموسة لتعزيز التنسيق بين الشركاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وذلك من أجل كفالة وضع استراتيجية شاملة للتصدي الفعال للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان.

وفي تقديرنا، نعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لعقد هذه المناقشة بشأن تطور الأمم المتحدة والشراكات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين، ولا سيما حفظ السلام. وكما أن السلام مشترك فكذلك نتائج انعدام الأمن والصراعات في العالم الذي نعيش فيه اليوم.

وفي الواقع، قد توقع واضعو ميثاق الأمم المتحدة الحاجة إلى التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة، والاتفاقات الإقليمية في مجال صون السلام والأمن، على النحو المبين في الفصل الثامن. وقد تحول روح الميثاق اليوم إلى عمل بمشاركة واضحة من جانب المنظمات الإقليمية في عمليات حفظ السلام الدولية. أما التحدي الذي يواجهنا اليوم فهو تشجيع التطور الإيجابي لهذه الأنواع من الشراكات بحيث تنتقل من شراكات مخصصة إلى أطر شراكة أكثر تنظيما.

ولقد تعلمنا من الإخفاقات المأساوية التي وقعت في رواندا وسريبرينيتشا، قبل ٢٠ عاما، أن المشاركة الإقليمية وآليات الاستجابة السريعة أمران ضروريان في عالم أصبحت فيه الإرادة السياسية وميزانيات الدفاع على السواء آخذة في التراجع. ومن الواضح أن ثمة حاجة إلى الاستجابات السريعة للتراعات العنيفة التي غالبا ما لا يمكن التنبؤ بها، ويعد بناء شراكات مع منظمات إقليمية في أفريقيا وفي أماكن أخرى أمرا أساسيا في تحقيق هذا المسعى.

وإذ نسلم بفوائد الشراكات في مجال حفظ السلام، فقد اعتمد مجلس الأمن عددا من القرارات والبيانات الرئاسية بشأن هذا الموضوع، كان آخرها القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢) الذي طلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي، بإجراء تحليل شامل للدروس المستفادة من التعاون العملي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولا سيما فيما يتعلق بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

و لم تناقش المسألة منذ ذلك الحين، على الرغم من حقيقة مواصلة المجلس الاعتماد على شراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لدعم جهود حفظ السلام. وعندما يتعلق الأمر بالقارة الأفريقية، من الواضح أن الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية في كثير من الأحيان لها شرعية سياسية، وميزة القرب والوصول إلى القدرات الأفريقية. ويقدم الشركاء التمويل والخبرة والقدرات اللوجستية، فضلا عن النفوذ السياسي في حالات محددة. وتتداخل جميع هذه المزايا النسبية في أشكال مختلفة دعما للعمليات الأفريقية لدعم السلام حتى الآن، ولكن إلى حد كبير لغرض مخصوص.

وبالتالي، يتيح هذا المحفل فرصة لاستكشاف السبل التي يمكن بها أن يحقق الشركاء الإقليميون مزاياهم النسبية لكل من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وكيفية تعزيز قدراتهم التشغيلية ودعمها، كي يتشاركوا في حمل عبء حفظ السلام، وفي نهاية المطاف، الخروج بعمليات أكثر فعالية على المستويات الاستراتيجية والتشغيلية والتعبوية.

وخلال العقد الماضي، شاركت البلدان الأفريقية، بدعم من الشركاء الدوليين، في الجهود الجماعية المبذولة من أجل تطوير القدرات الإقليمية للاضطلاع بعمليات دعم السلام،

حسبما هو مبين في إنشاء لجنة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي والقوة الاحتياطية الأفريقية. ونتيجة لهذه الجهود، فضلا عن الدعم الثنائي المقدم إلى الدول الأعضاء، حدث تحسن مطرد في القدرات الأفريقية في الاستجابة لحالات الأزمات من خلال نشر عمليات دعم السلام أكبر وأكثر تعقيدا بصورة متزايدة.

ولم تعد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور شراكة وحيدة من نوعها. ففي مالي، والصومال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، عملت الأمم المتحدة مع منظمات بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا وكذلك الاتحاد الأوروبي في نماذج مختلفة لحفظ السلام.

وتعتز رواندا اليوم بأنها كانت جزءا من هذه العمليات طوال السنوات العشر الماضية، بما في ذلك الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، وهي واحدة من أكبر عمليات حفظ السلام في العالم حتى الآن؛ ومن بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ وقريبا من بعثة الدعم الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومع وجود كبير أصلا لرواندا في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فقد عمدت مؤخرا إلى إلحاق كتيبة أخرى بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي نشرت قوة قوية تتألف من ثلاث كتائب تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، من أجل حماية المدنيين والمراقبين التابعين للهيئة في مواجهة العنف المتصاعد. ونجري حاليا محادثات لنشر طائرتي هليكوبتر عسكريتين دعما لعمليات الهيئة والبعثة.

ونريد أيضا أن نوجه شكرا خاصا إلى جميع شركائنا، لا سيما الولايات المتحدة، على دعمهم القيّم. وبينما تم تحقيق أمور عظيمة من خلال هذه الشراكات وغيرها، هناك دروس يتعين استخلاصها ومجال للتحسين، وثمة حقيقة هي أن الاتحاد الأفريقي غالبا ما يعاني عندما يتعلق الأمر بالقدرات التنفيذية، الأمر الذي يسلّط الضوء على أهمية مطابقة الموارد مع الولايات.

إن البعثات ذات الولايات يجب أن تحظى بالأموال الكافية وغيرها من الموارد الضرورية، بما في ذلك القوات التي يتم إعدادها على النحو الملائم. ويوم الجمعة الماضي بالتحديد، عقدنا جلسة مفيدة للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، بغية مناقشة مسألة حالة التأهب لدى القوات والشرطة. وقد نوّهنا بالخطوات التي اتخذها القادة الأفارقة في مؤتمر قمة مالابو الشهر الماضي، فضلا عن الخطوات التي اتخذتها لجنة الاتحاد الأفريقي في سبيل تفعيل القدرات الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات.

وتهدف جماعة شرق أفريقيا إلى تفعيل قوتها الاحتياطية تفعيلا كاملا بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ونشيد بجماعة شرق أفريقيا على هذا الإنجاز الرائع، وعلى جهودها للحصول على الاشتراكات المطلوبة. ونحن ندعو جميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى التعجيل بإنشاء نظم الترتيبات الاحتياطية هذه.

وأعتقد أن القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤) سوف يساعد المجلس على مواجهة العديد من تلك التحديات في الوقت الذي نمضي قدما، بما في ذلك كيفية عمل المنظمات على تجميع مواردها وتحديد الأدوار والمسؤوليات، وكيفية تبسيطنا للعمليات والأطر المتعلقة بالتنسيق. وهو يحدد المطالب

والتوصيات التي يمكن قياسها والتي يمكنها أن توفر مؤشرات حيال التقدم والتقييم، بما في ذلك من وجهات النظر السياسية والتشغيلية والمالية. وعلى نطاق أكبر وأطول أجلا، يطلب القرار في الفقرة ٢٨

”إلى الأمين العام، وبالتشاور الوثيق مع لجنة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، أن يقدّم بتاريخ لا يتجاوز ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، تقريرا تقييما وتوصيات بشأن التقدم الذي أحرزته الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة في مجال عمليات حفظ السلام“.

وبالنسبة إلى التعاون والدعم على الصعيد المالي، يسلّم القرار بأن أحد المعوقات الرئيسية التي تواجه بعض المنظمات الإقليمية في الاضطلاع بولاية صون السلم والأمن الإقليميين بشكل فعّال، وخاصة الاتحاد الأفريقي، هو تأمين موارد يمكن التنبؤ بها وتكون مرنة ومستدامة. لذلك، ترحب رواندا بالخطوات التي اتخذها رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي للحصول على الموارد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بغية مساندة عمليات دعم السلام، ولكننا نحث أيضا الشركاء الخارجيين على النظر بجدية في مدى قدرتهم على مساعدة المنظمات الإقليمية.

وينبغي النظر على وجه الخصوص في النتائج الواردة في التقرير المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٠٨ عن عمليات حفظ السلام في الاتحاد الأفريقي، المعروف أيضا بتقرير فريق برودي (انظر S/2008/813)، الذي خلص إلى أن عملية دعم السلام التي يتعين في نهاية المطاف إحالتها إلى الأمم المتحدة ينبغي أن تكون تحت رعاية الأمم المتحدة منذ البداية، من خلال الاشتراكات المقررة لمدة ستة أشهر قبل تسليمها إلى الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يحد حقا من عدم كفاية التمويل، ومن عدم التنبؤ بالقدرة على نيل الموارد. وينشط حاليا الاتحاد الأفريقي نشاطا كبيرا في عمليات حفظ السلام التي تحظى بتكليف من مجلس الأمن، والتي تم انتقالها، أو التي هي في طور الانتقال إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن هذا اليوم يشكّل خطوة أخرى نحو تحسين وتوضيح هيكلة الاحتياجات المطلوبة التي تتقاسم أعباءها الدول الأفريقية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والشركاء، بمن فيهم الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة. والقرار ٢١٦٧ (٢٠١٤) والمناقشة الجارية اليوم يظهران عزم المجتمع الدولي على وضع أطر واعتماد علاقات عمل أكثر قابلية للتنبؤ، عندما يتعلق الأمر بعمليات حفظ السلام المتكاملة. ويجب أن يساعد بعضنا بعضا لبناء قدراتنا الفريدة من نوعها حتى نتمكن معا من إنشاء نظام أمني جماعي، بغية إيجاد عالم أكثر أمانا وأكثر أمنا.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

**السيدة باور** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام؛ ونائب أمين عام الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، السيد بوبوسكي؛ والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، السيد أنطونيو. وأشكركم، السفير غاسانا، على عقد هذا النقاش الجاري اليوم وعلى وضع إطار له، بحيث لا يمكن أن يأتي في وقت أنسب من هذا الوقت. إن رواندا تعرف عما تتكلم. فالروانديون يدركون أهمية الحصول على عملية حفظ سلام على النحو الصواب، بعدما واجهوا عواقب كارثية جرّاء الإخفاق في ذلك.

بينما نحن مجتمعون، تؤدي المنظمات الإقليمية دورا أكثر مركزية في عمليات حفظ السلام من أي وقت مضى، ولا سيما في أفريقيا. لقد أثبتت أنها سريعة التحرك وماهرة في

الاستجابة للأزمات الخطيرة. وهي ترغب في الاضطلاع بولايات قوية لتوفير الحماية. وكما شهدنا في الأشهر الثمانية عشر الماضية وحدها، عمل الاتحاد الأفريقي وعملت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على التصدي للأزمتين الملحّتين والملتهبتين في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى.

عندما اجتمعت البلدان الأفريقية عام ٢٠٠٢ لإنشاء الاتحاد الأفريقي الجديد، قررت عدم الوقوف جانبا على الاطلاق خلال ارتكاب الفظائع في القارة. فهي رفضت قبول حجج أولئك الذين قالوا إن العنف مستوطن في أفريقيا، وإن الاتحاد الذي تم إنشاؤه حديثا يفتقر إلى القدرة أو إلى السلطة لوقفه، وإنه ليس من مصلحتها الجماعية أن تتدخل. إنها تعلم أنّ من الممكن وقف هذه الأعمال الوحشية، وأنّ لديها السلطة والمسؤولية للقيام بذلك، لذا التزمت في الميثاق ذاته الذي أنشأ اتحادها الجديد بألاّ تقف موقف اللامبالاة إزاءها. لقد التزمت بعدم غض الطرف عن الأعمال الوحشية.

إن الاتحاد الأفريقي ليس لديه الحق في التدخل لمواجهة الفظائع فحسب، بل يمكن لأي عضو أن يطلب التدخل عندما تقع مثل هذه الفظائع. ميثاق الاتحاد الأفريقي يشير إلى توافق متزايد في الآراء على أن الجيران، والمناطق، والمجتمع الدولي بأسره لهم مصلحة عميقة في أمن واستقرار البلدان التي تشهد صراعات. ففي كل منطقة من مناطق العالم، شهدنا أن الصراعات لا تحترم الحدود، خاصة عندما تغذيها جماعات عازمة على استهداف المدنيين وزرع الرعب. وتجاهل تلك الصراعات يمكنه أن يكون مدمّرا ليس بالنسبة إلى البلدان والمناطق التي تقع فيها فحسب، ولكن بالنسبة إلينا جميعا.

وبغية أن تكون الولايات المعنية بحماية المدنيين فعالة، يجب تنفيذها، والتنفيذ هو مفتاح الردع. أمراء الحرب والمقاتلون يعلمون ما إذا كانت قوات حفظ السلام مستعدة للوقوف بوجههم أو الوقوف جانبا. وعدم التمسك بالتزام حماية المدنيين في بعثة من البعثات يمكنه أن يقوّض شرعية جميع البعثات الأخرى. وهذا جزء من السبب الذي يبعث على بالغ القلق حيال أنه وفقا للتقرير (A/68/787) الصادر في آذار/مارس عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، ثمة بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة قصّرت بشكل روتيني عن استخدام القوة لحماية المدنيين الذين يتعرضون للهجمات، على الرغم من الولايات التي تعمل بموجبها.

ومن بين ٥٠٧ هجمات ضد المدنيين استعرضت في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، وجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن بعثات حفظ السلام لم تستخدم قط تقريبا القوة لحماية المدنيين الذين يتعرضون لهجوم. وقد أطلق الأمين العام مبادرة إجراء استعراض شامل لعمليات حفظ السلام، من الضروري أن يتصدى لذلك التحدي الخطير بصورة مباشرة. ينبغي أن تستخلص الدروس من قيادة رواندا، وبلدان أخرى، مثل إثيوبيا ونيبال، فيما يتعلق بتقديم الحماية للمدنيين. كانت قوات رواندا من بين أوائل القوات على الأرض حينما تفشت الصراعات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. ولا يتطوع الروانديون للانضمام إلى البعثات المعقدة والخطيرة فحسب، لكن السكان في البلدان التي يخدمون فيها يثقون بهم بسبب التزامهم بحماية المدنيين.. وتستمد قوات البلدان الأخرى التي تخدم بجانبهم القوة من صمودهم، بل ويخافهم المعتدون الذين يقومون بمهاجمة المدنيين.

نحن ندرك التحديات العديدة أمام إنجاح بعثات حفظ السلام الإقليمية والدولية، وهي تحديات تدريب القوات وتجهيزها، ونقلها جوا إلى مسرح العمليات والحفاظ على خطوط الإمداد بمجرد وجود القوات هناك. وبالتالي نستثمر بشكل كبير في البعثات الإقليمية وفي قدرات البلدان المساهمة بقوات. أسهمت الولايات المتحدة بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، و ١٦٦ مليون

دولار في المعدات والتدريب للوحدات الأفريقية المنتشرة في بعثة الأمم المتحدة في مالي، فضلا عن الدعم اللوجستي للبعثة التي سبقتها بقيادة أفريقية. كما نقدم ما يصل إلى ١٠٠ مليون دولار كدعم مماثل إلى بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتولى برنامج عمليات الطوارئ والتدريب والمساعدة المعني بأفريقيا التابع لنا تدريب ما يقرب من ٢٥٠ ألف فرد من قوات حفظ السلام من ٢٥ بلدا شريكا منذ عام ٢٠٠٥.

ودعمنا للمبادرات الإقليمية تأكيد واضح على التزامنا الأوسع نطاقا بجعل عمليات حفظ السلام أكثر فعالية، وتجاه شراكاتنا مع البلدان التي تسهم بقوات في البعثات الأساسية. وسيلتقي الرئيس أوباما، الأسبوع المقبل، مع رؤساء الدول الأفريقية في مؤتمر قمة قادة الولايات المتحدة وأفريقيا في العاصمة واشنطن، لمناقشة كيفية تعميق الولايات المتحدة لشراكتها مع البلدان التي تساهم بقوات في الأمم المتحدة وفي عمليات حفظ السلام الإقليمية على حد السواء وكيف يمكننا، جنبا إلى جنب مع الشركاء الآخرين، المساعدة في مواجهة التحديات التشغيلية المستمرة.

إن ذلك التعاون الإقليمي في مصلحة الجميع. أولا وقبل كل شيء، هو في مصلحة المدنيين المعرضين للخطر بسبب الصراعات العنيفة. وهو في مصلحة الأمم المتحدة لأن قوات حفظ السلام الإقليمية في كثير من الأحيان تضع الأساس لجهود الأمم المتحدة متعددة الأبعاد لحفظ السلام وتعزز المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. إنه في مصلحة البلدان التي ترسل القوات والتي يتعزز استقرارها الاستثمار في التدريب والمعدات الذي يرافق تلك التدخلات وينشأ من اضطلاعها بدور في منع انتشار الصراعات القاتلة عبر الحدود.

ويختبر الجناة الذين يرتكبون الفظائع بشكل روتيني مدى حدود قوات حفظ السلام. حينما بدأت أعمال القتل في رواندا في ربيع ١٩٩٤، ناشد روميو داليه، قائد قوة الأمم المتحدة في ذلك الوقت، إرسال تعزيزات. وبعث ببرقية لمقر الأمم المتحدة، وقال إنه يستطيع عمل المزيد. وقال إنه يحتاج إلى المزيد من قوات حفظ السلام المدربة بصورة أفضل. لقد أدرك أنه إن تمكن من إرسال رسالة واضحة في وقت مبكر، يمكن تجنب مذبحة بالجملة.

لقد أظهرت المنظمات الإقليمية أنه لا يمكنها الاضطلاع بالمزيد فحسب بل وأنها على استعداد لبذل المزيد من الجهد. وبينما تمضي إلى الأمام، لا يستفيد الأشخاص الذين تحميهم فحسب من المزيد من السلام والاستقرار، بل نستفيد جميعا. نحن مدينون للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وللعديد من المدنيين الذين يتعرضون الآن للخطر بأن نمنحهم دعمنا الكامل.

**السير مارك لايل غرانت** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب. وإحدى أكبر المسائل الاستراتيجية التي تواجه مجلس الأمن هي علاقته مع المنظمات الإقليمية. تلك العلاقات تتطور باستمرار. نحن ممتنون لرواندا على إتاحة هذه الفرصة للاستفادة من الشراكات في مجال حفظ السلام، وللتفكير في التقدم الذي أحرزناه ولاستباق التحديات المقبلة. وأشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطتين الإعلاميتين من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي على إسهامهم هذا الصباح.

توخى مؤسسو الأمم المتحدة في الأصل إنشاء جيش دائم للأمم المتحدة. لكن ذلك ثبت عدم واقعيته. غير أن الحاجة لقوات يمكن نشرها بسرعة ومدربة ومجهزة على نحو كاف ويتوفر لها التمويل الكافي قد ازداد بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٤٥. وفي مواجهة العديد من الصراعات الأفريقية، لجأت الأمم المتحدة بصفة خاصة إلى قارة أفريقيا باعتبارها شريكا بالغ الأهمية. واستجابة لذلك، جرى تطوير مبدأ إيجاد حلول

بقيادة أفريقية للمشاكل الأفريقية. وترحب المملكة المتحدة بالتطلع الكامن وراء ذلك المبدأ.

وحققت تلك الشراكات العديد من المزايا لجهود إرساء السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. على مدى العقد الماضي، جرى نشر ١٠ بعثات إقليمية وتابعة للاتحاد الأفريقي. وزادت الإسهامات الأفريقية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام من حوالي ١٠ ٠٠٠ جندي في عام ٢٠٠٣ إلى أكثر من ٣٠ ٠٠٠ جندي في عام ٢٠١٣. وقد تم تطوير القوة الاحتياطية الأفريقية وحققت إنجازات هامة، بما في ذلك برنامج التدريب السنوي في القارة. كما تم إحراز تقدم جيد نحو تشكيل قوة الرد السريع في إطار القوة الاحتياطية الأفريقية.

وغالبا ما تظهر قوات البعثات التي تقودها أفريقيا نوعية حفظ السلام الاستباقي المطلوب في بيئات التهديدات الحديثة. ويحضرني بصفة خاصة القوات المنتشرة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. تتمتع تلك القوات بالأسلوب والمهارات اللازمة لتوفير حماية فعالة للمدنيين في أجواء تعج بالمفسدين.

ومع ذلك، لا يزال ثمة حاجة إلى إحراز تقدم من جانب الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى في مجال وضع السياسات والتوجيه والتدريب في مجالات رئيسية، مثل حماية الطفل ومنع العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس. ونرحب كثيرا بإطار التعاون الموقع بين الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع والاتحاد الأفريقي في وقت سابق هذا العام. يوضح ذلك التزاما حقيقيا بتطوير المعايير والممارسات، ونحث على تنفيذه على وجه السرعة.

وبعد أن سلطنا الضوء على بعض أوجه التقدم الجيدة، ينبغي أن نفكر أيضا تحديين من التحديات الرئيسية التي تهدد توفير قوات يمكن نشرها بسرعة ومدربة ومجهزة على نحو كافية ويتوفر لها التمويل الكافي.

أولا، تشكل الموارد المالية تحديا كبيرا. وأحد القيود الرئيسية المكبلة للقدرة الأفريقية فيما يتعلق بالسلام والأمن هو عدم إمكانية الحصول على التمويل الكافي، في الوقت المناسب والذي يمكن التنبؤ به من أجل عمليات دعم السلام. ويعوق ذلك بعثات الاتحاد الأفريقي وأنشطة الجماعات الاقتصادية الإقليمية كذلك. إن اعتماد الاتحاد الأفريقي الكبير على الشركاء الخارجيين لميزانيته التشغيلية يشكل عائقا كبيرا أمام فكرة الحلول الأفريقية. تأتي تلك المسألة في صدارة جدول الأعمال الأفريقي وكما يؤكد مجددا القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤)، الذي اتخذناه اليوم، فإن الهيئات الإقليمية تتحمل مسؤولية تأمين الموارد البشرية والمالية واللوجستية وغيرها لمنظماتها.

وفي ظل غياب حل جاهز، يسر المملكة المتحدة أن الاتحاد الأوروبي كان قادرا على أن يكون شريكا داعما لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقيا في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال مرفق السلام الأفريقي. غير أن ذلك لا يمكن أن يستمر إلى الأبد. لا بد من إيجاد وسائل أفضل لتمويل عمليات حفظ السلام الأفريقية وترتيبات مالية أكثر استدامة. إذا كانت الدول الأفريقية جادة في تحمل قدر أكبر من المسؤولية عن حل مشاكل القارة، عليها أن تكون على استعداد لتكريس المزيد من مواردها الخاصة لهذه المهمة.

ثانيا، يثير الانتقال من البعثات الأفريقية إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عددا من التحديات. في مالي رأينا فشلا في نشر عناصر التمكين الأساسية قبل القوات وعدم قدرة على زيادة عدد القوات المنتشرة أو نشرها بالمعدل الكافي. نحن بحاجة إلى أن نتعلم تلك الدروس من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تلوح أيضا الصعوبات في الأفق قبل موعد

التسليم المقرر في ١٥ أيلول/سبتمبر إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. لذا نرحب بالطلب الوارد في القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤) لعملية كاملة لاستخلاص الدروس لعمليتي الانتقال. لم يتم بعد التصدي لتحديات تحويل بعثة للاتحاد الأفريقي إلى بعثة للأمم المتحدة.

وبعيدا عن الاتحاد الأفريقي، تشيد المملكة المتحدة أيضا بزيادة أوجه التعاون بين منظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة في تشاطر المبادئ والتدريب وأفضل الممارسات. وقد استعيض عن نموذج حفظ السلام التقليدي المتمثل في القوة الفاصلة بقوة أكثر تعددا للأبعاد، وغالبا ما تكون حماية المدنيين في صميم عملها. ينبغي أن تواصل الأمانة العامة إقامة علاقات وثيقة مع المنظمات القادرة والراغبة في تقاسم خبراتها ومزاياها النسبية.

وأود أن أسلط الضوء على جانبين هامين من جوانب القرار الذي اتخذناه اليوم. الجانب الأول هو الاستعراض الشامل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي أعلن عنه الأمين العام في حزيران/يونيه وأشار إليه هذا الصباح.

والعلاقة مع المنظمات الإقليمية ستشكِّل بلا ريب عنصراً رئيسيا لهذا الاستعراض. وإننا نشجع الأمين العام على أن يكون جريئاً في رؤيته مع كفالة تحقيق مكاسب ملموسة لحفظ السلام. ويتعين علينا بشكل خاص أن نُقيِّم استراتيجيا أيّاً من النماذج المختلفة السبعة لحفظ السلام التابع للأمم المتحدة، والجاري تنفيذها حاليا، هو الأكثر ملاءمة للغرض ونضمن استخدامها في الظروف الصحيحة.

ثالثا، تسرني ملاحظة التشجيع على المشاركة على نطاق أكبر بين الفريق المعني بتقديم الدعم للاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام ضمن إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. وينبغي للشراكات أن تكون تشغيلية فضلا عن كونها استراتيجية.

أخيرا، أود أن أختتم كلمتي بتوجيه التحية إلى الرجال والنساء الذين يخدمون تحت جميع الرايات في عمليات السلام والأمن. فهؤلاء الأفراد يشكلون قوات الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، الاتحاد الأوروبي والبعثات الإقليمية الأخرى. وهم يُثبِتون يوميا أهمية العمل بشراكة وثيقة في صون السلم والأمن في أكثر المواقع خطورة. والمخاطر التي يواجهونها لجعل عالمنا مكانا أكثر أمانا يجب ألاّ تُنسى أبدا.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نشكركم، سيدي، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. ونشكر أيضا الأمين العام على إحاطته الإعلامية الوافية جداً. وقد أصغينا بعناية إلى ممثلَي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

على مدى السنوات القليلة الماضية، استرعى مجلس الأمن تكراراً الانتباه إلى ضرورة الارتقاء بالتعاون العملي مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ومناقشة اليوم تأكيد آخر للأهمية التي يعلقها المجلس على مهمة تطوير نُهُج جماعية في صياغة استراتيجيات فعَّالة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها. وموقفنا هو أنَّه ينبغي لهذا النوع من التعاون أن يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة فصله الثامن.

ولا ريب في أنه لدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلمام أفضل بالحالات في منطقتها. وآلياتها للوقاية وحفظ السلام مصمَّمة خصيصاً لملاءمة الوقائع الميدانية بشكل أكثر تحديدا. وهذه المكاسب النسبية، مضافة إلى الطابع العالمي للأمم المتحدة وشرعيتها المعترَف بها دوليا، تخلق طاقة فريدة لحفظ السلام. ومن المهم أيضا أن يتصرف الشركاء بشكل متناسق، بدون ازدواجية في الجهود أو إيجاد عوائق غير ضرورية في عملهم،

الذي ينبغي أن يتركَّز على اعتماد نُهُج سياسية ودبلوماسية لتسوية النزاعات.

وعلى امتداد التاريخ الطويل من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال حفظ السلام، هناك العديد من الأمثلة المتميزة على النجاح في بلدان مختلفة في أرجاء العالم. وهذا النجاح يستند إلى تنفيذ المهام الواقعية بدعم من الموارد البشرية والمادية الكافية. والحتمية الهامة جدا في تنفيذ تلك المهام هي الامتثال للمبادئ الأساسية لحفظ السلام، وهي بالتحديد موافقة البلد المضيف والحياد وعدم استخدام القوة إلاَّ بمقتضى ولاية. والابتعاد عن هذه المبادئ وعدم التركيز إلاَّ على التدابير القسرية يمكن أن يزعزع حالة ويستعدي السكان المحليين في الحقيقة.

إنَّ الشراكة بين هذه المنظمة والمنظمات الإقليمية ترتكز على إدراك أنَّ على مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وهذا يعني أولا وقبل كل شيء أنَّه يتعيّن على المجلس أن يأذن بعمليات حفظ السلام الإقليمية وفي إطار التحالفاتويشرف عليها. لكن ينبغي ألاَّ ننسى ضرورة خضوع المجلس للمساءلة. وتقييم الخبراء للمنظمة يمكن أن يكون مفيدا جدا في التخطيط لعمليات إقليمية وتنفيذها، وفي تعزيز هيكل قيادي ملائم.

وهناك دور خاص في الشبكة التقليدية لشركاء الأمم المتحدة، يؤديه الاتحاد الأفريقي. والخبرة الواسعة لدى المنظمتين والتعاون المحترَم بينهما في مجالات مختلفة دليل متميز لمنظمات إقليمية أخرى على صعيد إرساء نموذج فعال للتعاون. وإننا نُبرز الجهود الناجحة لكلتا المنظمتين في دارفور والصومال وفي النزاع بين السودانين. ومن المهم مواصلة الارتقاء بمستوى التنسيق في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي. وخلال الرئاسة الروسية لمجلس الأمن في حزيران/ يونيه، أذكر أننا عقدنا في نيويورك جلسة تقليدية ومفيدة جدا مع زملائنا ممثلي مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وإننا نُشيد بتجربة شراكة العمل بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد أثبتت تلك المنظمة أنها شريك يعول عليه للأمم المتحدة في حل النزاعات في المنطقة دون الإقليمية. ونحن نرى أيضا قيمة مضافة في التعاون مع الاتحاد الأوروبي وتلقِّي دعم مالي منه. وهناك أيضا إمكانات عظيمة للتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، فضلا عن الفرص السانحة لتوسيع الاتصالات مع منظمات تتطور بصورة دينامية مثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

ولا نريد أيضا أن تغيب عن بالنا أهمية التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون، اللتين أصبحتا معروفتين بشكل متزايد حول العالم في مجال صون السلم والأمن. وإننا نرى أيضا فرصاً سانحة للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي في حفظ السلام، وهو ما تجسَّد في القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤) الذي اعتُمِد للتوّ. وفي إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي، جرى تنفيذ قدر كبير من العمل لتعزيز طاقة حفظ السلام، بما في ذلك في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. يضاف إلى ذلك أنّ منظمة معاهدة الأمن الجماعي تتعاون بنشاط في إعادة إعمار أفغانستان بعد انتهاء النزاع وفي التعامل مع التهديد الإرهابي الآتي من ذلك البلد.

وما برحنا نحبذ قيام تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على أساس الفصل الثامن من الميثاق، بغية تعزيز أهداف المنظمة في مجال حفظ السلام. ونأمل لمناقشة اليوم أن تعطي زخماً إضافيا لعملية تحسين التعاون طويل الأمد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بالاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

ختاما، نود أن نعرب عن امتناننا لوفد رواندا على التنسيق الفعال لعملية إعداد مشروع قرار مجلس الأمن الذي اعتمدناه في سياق جلسة اليوم.

**السيد ليو جيايي** (الصين) (تكلم بالصينية): يقدِّر الوفد الصيني تقديرا عاليا المبادرة الرواندية لعقد مناقشة اليوم المفتوحة. وإنني أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية. وقد أصغيت بعناية أيضا إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.

إنَّ عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، إذ شكلت أداة هامة من أدوات الأمم المتحدة في صون السلم والأمن لأكثر من ستة عقود، قد أسهمت إسهاما كبيرا في تسوية النزاعات والخلافات واستعادة السلام وبنائه. وفي السنوات الأخيرة، عزَّزت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، بشكل متزايد، تعاونها في حفظ السلام مسترشدة بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وحققت نتائج إيجابية وجديرة بالتقدير في عمليات حفظ السلام في السودان، دارفور، الصومال، مالي، جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. وهذا التعاون تطور هامّ على صعيد الآليات الدولية للأمن الجماعي في عالم اليوم. وهو أيضا إحدى الوسائل الفعالة بشكل متزايد لنزع فتيل النزاعات وصون السلام والاستقرار في أفريقيا والعالم بأسره.

وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا أن ندرك أن الأنواع المختلفة من المخاطر والتحديات الأمنية في أفريقيا متشابكة وأنّ حالتها الأمنية لا تزال هشَّة جدا.

إن جهود حفظ السلام التي تقوم بها المنظمات الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأفريقي تكتنفها صعوبة من حيث الموارد البشرية والمادية والمالية. وينبغي للأمم المتحدة أن تزيد من تعاونها مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي في مجال التخطيط الاستراتيجي، ونشر عمليات حفظ السلام، وفي مجال الاتصالات والتنسيق لكي تدعم بفاعلية المنظمات الإقليمية الأفريقية في جهودها الرامية إلى إحلال السلم والأمن الإقليميين.

أود أن أشدد على النقاط الأربع التالية:

أولا، يتعين على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي أن تهتدي بميثاق الأمم المتحدة في تعزيز تعاونها في ميدان حفظ السلام. وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، غير أن الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية بوسعها أيضا أن تؤدي دورا باستخدام مساعيها الحميدة للتوسط في النزاعات وفي نشر عمليات حفظ السلام. ينبغي لعمليات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن وتقوم بنشرها المنظمات الإقليمية أن تحترم احتراما كاملا مبادئ ومقاصد الميثاق. وينبغي لأعمال الإنفاذ أن تتقيد تقيدا صارما بولايتها التي أناطها بها مجلس الأمن، وأن تطبق المبادئ الرئيسية لعمليات حفظ السلام.

ثانيا، ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الدولية أن تعزز تنسيقها لكي تستخدم استخداما كاملا ما لدى كل منها من ميزات وبذلك تبني التآزر. فالعديد من القضايا الأفريقية معقّدة جدا. وإن منظمات إقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي التي أنشئت في أفريقيا وبقيادة أفريقية لديها مزايا إقليمية وتاريخية وثقافية فريدة للتوسط في النزاعات وفي حفظ السلام. إذ أن القضايا الأفريقية المعقّدة لا بد من أن تحل على أساس كل حالة على حدة. ويجدر بالأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية كالاتحاد الأفريقي أن تستكشف شتى سُبل التنسيق العملي وآليات التعاون على أساس المعاملة المتساوية والتكميلية لتعزيز التنسيق والتعاون في التخطيط، والنشر، والإدارة اللوجستية ودعم عمليات حفظ السلام. وبذلك يمكن زيادة كفاءة ونتائج عمليات حفظ السلام.

ثالثا، يجب أن يحظى تعزيز بناء القدرات في حفظ السلام بالأولوية في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية كالاتحاد الأفريقي. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي الاستجابة بفاعلية للمطالب المشروعة للمنظمات الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأفريقي، وتقديم المزيد من الدعم للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال تدريب حفظة السلام وآليات البناء، والمساعدة اللوجستية وإدارة الموارد. وعلينا أيضا أن نستكشف الحالات العملية للتعاون المالي والتقني لكي نقوم بالدور الواجب علينا القيام به في تعبئة المجتمع الدولي لدعم بناء القدرات في الاتحاد الأفريقي.

رابعا، علينا أن نجمل خبرتنا والدروس المستقاة وأن نستجيب بصورة ملائمة للتحديات التي تواجهنا في انتقال بعثات السلام من المنظمات الإقليمية إلى الأمم المتحدة. فمنذ العام الماضي انتقلت عمليتا حفظ السلام في مالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وقد برزت تحديات عديدة في انتقال العمليات والاتصالات مع البلدان المساهمة بقوات، والدعم اللوجستي. ونأمل أن تلتفت الأمم المتحدة إلى الآراء والمقترحات التي تقدمها المنظمات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل المتصلة بالانتقال والاستجابة إلى الشواغل الأفريقية لتهيئة الظروف الممكنة لانتقال سلس لعمليات حفظ السلام من المنظمات الإقليمية الأفريقية إلى الأمم المتحدة.

إن الصين تشيد إشادة عالية بالمنظمات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي وتؤيدها في جهودها للقيام بدور هام في مسائل السلم والأمن في أفريقيا. وما فتئت الصين تقدم مساهمة فاعلة من خلال عملها الملموس في الحفاظ على السلام والاستقرار في أفريقيا. أيدت الصين تأييدا قويا عمليات حفظ السلام في أفريقيا وشاركت فيها مشاركة فاعلة. فقد شارك حفظة السلام الصينيون في سبع عمليات لحفظ سلام في أفريقيا، ابتداء من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ليبيريا، ومن مالي إلى السودان، وشارك في تلك العمليات ما يقرب من ٢٠٠٠ من حفظة السلام الصينيين.

خلال زيارة الرئيس الصيني سي جينبينغ إلى أفريقيا في العام الماضي طرح مفهوما يتمحور حول الإخلاص، والأمانة، والحنو، والتزاهة في تطوير علاقاتنا مع أفريقيا. وفي أيار/مايو قام لي كيكيانغ، رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية بزيارة مقر الاتحاد الأفريقي حيث وقع الطرفان بيانا مشتركا بشأن زيادة تعزيز التعاون الودي في مسائل السلم والأمن. وتعلّق الصين أهمية كبيرة على علاقاتها مع أفريقيا وسوف تؤيد تأييدا فاعلا المنظمات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي، في جهودها للحفاظ على السلم والاستقرار في أفريقيا، وسوف تتابع الصين بصورة موسعة شراكتها في السلام والأمن والتعاون مع أفريقيا سعيا منها لمساعدة القارة في بناء قدراتها في حفظ السلام.

سوف تقوم الصين مع المجتمع الدولي بدور بنّاء في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام والعمل بصورة مشتركة على النهوض بالسلم والتنمية في أفريقيا.

**السيدة ريموندا مورموكايته** (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): شأني شأن الآخرين، أشكر وفد رواندا على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مع التركيز على أفريقيا، وما فتئت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا منخرطة بنشاط في التماس حلول للنزعات الناشبة في القارة وقد تطور تعاونها مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، من قبيل الاتحاد الأوروبي، تطورا كبيرا على مر السنين.

أود أن أشكر الأمين العام وممثلي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي على إحاطاتهم الإعلامية، ونرحب باتخاذ

القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤) بالإجماع بشأن الشراكات الإقليمية في عمليات حفظ السلام، ونقدر الجهود التي قامت بها الرئاسة الرواندية في تصدّر المفاوضات.

تؤيد ليتوانيا البيان الذي أُدْلِيَ به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن مشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية اليوم أمر لا مندوحة منه سواء من خلال نشر القوات، أو تقديم الدعم اللوجستي والمالي، أو العمل جنبا إلى جنب في تنفيذ الولايات المتعددة الأبعاد، تعتبر جزءا طبيعيا متزايدا في عمليات حفظ السلام المعاصرة. ومن الجدير بالذكر أن عمليات حفظ السلام الإقليمية كثيرا ما توفر نشرا أسرع من حيث الوقت وعددا أكبر من أعضاء القوات اللازمة بشدة التي يمكنها عمليا أن تحدث فرقا بين الحياة والموت. إن هذه المشاركة تعزز الملكية الإقليمية لجهود السلام وتعزز الاستمرار في التزام بلدان المنطقة التي تتشاطر مصلحة أقوى في استدامة جهود حفظ السلام ونجاحها.

إن مشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية كما وردت في المذكرة المفاهيمية للرئاسة (S/2014/478 المرفق)، تحقق أيضا تفهما أفضل لسياق نزاع محدد وللأسباب الجذرية له، وبذلك تمكّننا من معالجة الحالة بطريقة أكثر تحديدا وفعّالية. إن الانخراط النشط للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مع الأمم المتحدة في إحلال السلم في المناطق التي مزّقها الصراع تتكلم عن نفسها.

إن هذه المنظمات، بتعاونها الوثيق مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى تؤدي وظيفة أساسية في حفظ السلام وفي جهود الوساطة الحيوية في وقت الأزمات. ومن الجدير بالذكر أن دور الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في حالة جنوب السودان، على سبيل المثال، من بين أمثلة عديدة، يحتذى به. وفي حالة مالي، مرة أخرى، فإن جهات فاعلة إقليمية عدة بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي وغيرها من الجهات الفاعلة، ما برحت منخرطة في البحث عن حلول دائمة.

غير أن الشراكة الإقليمية، ليست في منأى من أخطر العقبات التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بشكل عام، بما في ذلك وضوح الولاية، والقدرة والفجوات في التدريب، والحواجز اللوجستية، والنقص في عدد العناصر الممكنة الهامة جدا، أو عدم كفاية التنسيق فيما بين عناصر البعثة. إن التعاون والتنسيق الوثيقين والتآزرات بين الجهات الفاعلة الإقليمية والأمم المتحدة تؤدي دورا جوهريا في ضمان نجاح البعثة. كذلك من العناصر الرئيسية في نجاح ذلك، الاستفادة من الدروس والعبر المطبّقة ومن هذه التعهدات المشتركة من أجل فعّالية البعثات. وكما يتبين من تقييم البعثات الحالية التي تضم الأمم المتحدة والعناصر الإقليمية، والخبرة المكتسبة حتى الآن، فعلى الرغم من أنها عناصر إيجابية بشكل عام، قطعا تحتاج إلى تحسين.

إن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مثال هام على الدروس المستقاة.

وقد حلت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور محل عملية الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٨، بغية تعزيز حماية المدنيين ودعم عملية السلام الشاملة من خلال نشر وحدات إضافية وزيادة الموارد المالية المخصصة للمهمة. وبعد ست سنوات، أصبحت تلك البعثة ثاني أكبر بعثات الأمم المتحدة، حيث تضم قرابة ٢٣ ٠٠٠ فرد، وهي الأعلى كلفة، إذ تبلغ تكلفتها ١,٣ بليون دولار سنويا، مما أثار الانتقادات من أطراف مختلفة.

ومع ما لهذه البعثة من أثر إيجابي لا شك فيه على الحالة في دارفور، فقد عانت أيضا من بعض المشاكل، منها سقوط عدد كبير من الخسائر البشرية من حفظة السلام، وغياب التعاون من جانب الحكومة المضيفة، والنقص المزمن في المعدات وأدوات التمكين، وكذلك أوجه القصور في القدرات والتنسيق الداخلي.

وسجل البعثة في حماية المدنيين يعرضها للانتقادات. وقد وصفها مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأنها ”تفتقر إلى الفعالية بدرجة كبيرة“ و ”تتصف بالسلبية بوجه عام“، في حين تبرز تقارير أخرى عدم الرغبة في الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتورط حكومة الخرطوم في دعم المجموعات المسلحة. وقد أفضى ذلك إلى تفكير جاد بشأن مستقبل البعثة وإعادة تركيز ولايتها، وهو ما نأمل أن يؤدي إلى زيادة فعالية تنفيذ تلك الولاية. وفي هذا الصدد، يمكن لتلك البعثة بالذات أن تقدم دروساً مفيدة للمستقبل قد تمكن البعثات الجديدة من تجنب بعض الصعوبات التي واجهتها.

أما بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تتلقى دعماً لوجستياً ومالياً من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وشركاء آخرين، فكان لها دور أساسي في مواجهة متشددي حركة الشباب. وانتقالها من الموقف الدفاعي أساساً إلى شن الهجمات ضد المتشددين كان ممكناً بفضل زيادة عدد القوات، والأهم، استعداد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات لتنفيذ الولاية بشكل قوي.

ولا بد من تعزيز استدامة المكاسب العسكرية ضد حركة الشباب من خلال إقامة حكم محلي فعال ومعالجة الاحتياجات الأمنية والاقتصادية للسكان. وتلك المهمة الهائلة سيظل يضطلع بها عدد من كيانات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك من خلال الجهود الإقليمية كتلك التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الاتحاد الأوروبي التي توفر التدريب للقوات المسلحة الوطنية الصومالية، بما في ذلك التدريب على حماية المدنيين واحترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

وبالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى، فإن تدخل بعثة الاتحاد الأفريقي لتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى قد حال دون حدوث فظائع أكبر. أما خليفتها، بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع عملية سنغاري الفرنسية، فقد أحدثت تغييراً حاسماً في حماية المدنيين واستعادة الأمن الأساسي. ونظراً لتعقد المهام المقبلة، سوف تتحول بعثة الدعم الدولية إلى عملية للأمم المتحدة بحلول منتصف أيلول/سبتمبر للاستفادة من خبرة الأمم المتحدة في نشر العمليات المتعددة الأبعاد التي تستهدف معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وستظل قوة الاتحاد الأوروبي مكملة للجهود المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى بغية ضمان بيئة آمنة في منطقة بانغي.

هذه ليست سوى أمثلة قليلة لبعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد والأكثر تعقداً والتي تشارك فيها الفعاليات الإقليمية، تقدم كل منها دروساً محددة للبعثات من هذا النوع في المستقبل. وثمة عنصر رئيسي يتمثل في تعزيز التخطيط التعاوني والمشاورات المبكرة بشأن نوع البعثة والأهداف الاستراتيجية السياسية والوضع النهائي المتوخى والجداول الزمنية المؤقتة واستراتيجية الخروج. والتدريب الكافي للقوات، خاصة بعد أن أصبحت الولايات أكثر قوة، مع تكليفها بالمهام الحرجة لحماية المدنيين، عنصر أساسي، إلى جانب التدريب فيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. والتدريب المستهدف بشأن مراعاة الفوارق بين الجنسين، وحماية النساء والأطفال في النزاعات المسلحة ومكافحة الاغتصاب كأداة للحرب يجب أن يظل في صميم تدريب حفظة السلام.

ولكي تعمل الأمم المتحدة والشراكات الإقليمية على نحو أفضل، ينبغي تحديد المتطلبات ونقاط القوة النسبية لجميع الجهات الفاعلة، على أن تحدد الولايات والمسؤوليات بوضوح، مع وضع هياكل للقيادة والسيطرة وضمان الموارد. وكما تشير الورقة المفاهيمية بحق، يمكن لعمليات التخطيط الحالية للشركاء الإقليميين في أفريقيا أن تستفيد من التحسن. ولمعالجة ذلك، يعمل الاتحاد الأوروبي، من خلال مكون بناء قدرات مرفق السلام الأفريقي، على زيادة قدرات الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تخطيط عمليات السلام وتنفيذها.

ومع ذلك، فإننا ندرك تماماً أنه مهما كانت فعالية التعاون في مجال حفظ السلام، فإن النتائج التي يمكن أن يحققها لها سقف معين. ومهما كانت عملية حفظ السلام فعالة ومنسقة بشكل جيد، لا بد من بذل جهود شاملة، بما في ذلك وضع حد للإفلات من العقاب، وعمليات إحقاق العدالة والمصالحة، وتعزيز سيادة القانون وبناء المؤسسات والحكم الرشيد المتين، ووضع إطار لحقوق الإنسان، فضلاً عن إرساء إطار متين للتنمية الاقتصادية الطويلة المدى.

وفي حين أن عمليات بناء السلام يمكن أن تبدأ بها الأمم المتحدة والفعاليات الإقليمية، فإن استدامتها لا يمكن أن تنجح إلا من خلال تطوير القدرات الوطنية وضمان الملكية الوطنية للعمليات. وبهدف المساعدة على تطوير القدرات الوطنية، أنشأ الاتحاد الأوروبي عدداً من البعثات لتدريب العسكريين والمدنيين في أفريقيا وغيرها، وتعمل في مجالات تشمل تعزيز أمن الحدود والقدرات البحرية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وليتوانيا تفخر بالإسهام في تلك الجهود – في مالي، على سبيل المثال، حيث يشكل مستشارونا العسكريون جزءاً من بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب التي تهدف إلى تحسين القدرة العسكرية للقوات المسلحة في مالي. وفي عام ٢٠١٣، نشرت ليتوانيا أيضا قوات ضمن القوة البحرية لمكافحة القرصنة التابعة للاتحاد الأوروبي/عملية أتالانتا. ونشارك حالياً في عملية درع المحيط لحلف شمال الأطلسي لمكافحة القرصنة قبالة القرن الافريقي. وفي كل حالة من هذه الحالات، نحن نقدر قيمة وفعالية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ومرة أخرى، نشكر الرئاسة الرواندية لمنحنا هذه الفرصة اليوم لاستعراض النجاحات ذات الصلة فضلا عن المخاوف، وخاصة في ضوء الاستعراض الأكبر الذي أعلن عنه الأمين العام.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن خالص تقديرنا واحترامنا للآلاف من الرجال والنساء من حفظة السلام – العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين – الذين يكرسون أنفسهم للهدف النبيل لحماية الآخرين، والذين كثيراً ما يضحون بأرواحهم في سبيل أداء واجبهم.

**السيدة لوكاس** (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أشكر رواندا على تنظيم هذه المناقشة العامة المهمة تحت رئاستها. وتبين هذه المبادرة بوضوح التزامها كمساهم رئيسي بقوات في بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلاً عن التزامها بزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلام. كما أتوجه بالشكر للأمين العام والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي ونائب الأمين العام للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة للغاية.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية عنصر أساسي لصون السلام والأمن الدوليين. ومثال مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى يبين أن المنظمات الإقليمية التي تعمل في إطار ولاية من الأمم المتحدة لديها شرعية أكبر ويمكن أن تحصل على دعم من الأمم المتحدة إذا اقتضى الأمر. ومن

جهتها، يمكن للأمم المتحدة أن تستفيد من الخبرات والقدرات العملياتية للمنظمات الإقليمية.

والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في القارة الأفريقية هو الأبرز والأشد ضرورة. في السودان، بما في ذلك في دارفور وجنوب السودان، فإن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يعملان يداً بيد. وفي هذا الصدد، من المهم أن يواصل مجلس الأمن دعمه القوي لعمل الوساطة الذي تقوم به فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالتنفيذ التابعة للاتحاد الأفريقي. ونأمل أن يبرز هذا الدعم في خلال الحوار الوشيك مع الرئيس مبيكي.

في مثال آخر للشراكة في جنوب السودان، تم التوصل إلى اتفاق لكي تدمج ضمن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان القوة المقترحة من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لدعم آلية الرصد والتحقق بموجب اتفاق وقف الأعمال العدائية.

وتجنباً لحدوث الأسوأ في جمهورية أفريقيا الوسطى، تضافرت جهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لإنشاء بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من مجلس الأمن. وهذه البعثة أنقذت العديد من الأرواح، وهي تمهد السبيل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن جانبها، قدمت لكسمبرغ تبرعاً مالياً للاتحاد الأفريقي دعماً لانتقال بعثة الدعم الدولية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. ونحن نشارك أيضاً في القوة الأوروبية في ذلك البلد، التي من شأن جهودها الرامية لترسيخ الأمن في بانغي أن تيسر هذا الانتقال.

ولكسمبرغ، كعضو، ترحب بالشراكة القوية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، تلك الشراكة التي تعود بالفائدة على أفريقيا بالدرجة الأولى. والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يشمل الاستجابة الفورية للأزمات والجهود الإنسانية وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية. وكما أشار السيد بوبوفسكي، فإن أوجه التآزر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على أرض الواقع، حيث يعملان جنباً إلى جنب، تشكل عنصراً أساسياً. وهذا هو واقع الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال ومالي أيضاً، وخاصة في مجال إصلاح قطاع الأمن.

وتدعم أوروبا تطوير القدرات الأفريقية على إدارة الأزمات عن طريق التدريب وتوفير المعدات. وفي عام ٢٠٠٦، تم تدريب ما يزيد على ٠٠٠ ١٧ من الأفراد العسكريين الأفارقة بدعم أوروبي. وفي مالي والصومال تم تدريب البعض من هؤلاء على يد مدربين من لكسمبرغ. ويتضح الدعم المقدّم من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أيضا في التبرعات الكبيرة المقدمة للميزانيات التشغيلية لبعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وبخاصة من خلال مرفق السلام الأفريقي.

ومن شأن وجود تعدد العمليات في مسرح العمليات نفسه أن يعزز الحاجة إلى التنسيق على المستويات السياسية والعملياتية والمالية. ويشمل التنسيق من هذا القبيل تبادل المعلومات والخبرات بشكل مستمر على جميع مستويات التسلسل القيادي لكي تكون التدخلات أكثر فعالية وكفاءة. ومن ذلك المنطلق، فإننا نفضل زيادة التعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

وأود أن أختتم كلمتي بالتشديد على أن إسهام المنظمات الإقليمية أمر هام أيضا من أجل حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، سواء كان ذلك عن طريق التعاون مع مكتب الممثلة الخاصة ليلى زروقي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، أو من خلال وضع المبادئ التوجيهية بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة، مع مراعاة حماية الأطفال عند تخطيط العمليات أوتدريب الموظفين أو نشر الخبراء في شؤون حماية الأطفال

في الميدان. ويؤكد القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤) – الذي أعدّت نصه رواندا وتولينا نحن تقديمه – على هذه المسألة على النحو المطلوب.

وفي مجال حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، كما هو الحال في العديد من المجالات، فإن بوسع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى أن يكون لها أثرعن طريق العمل معا بطريقة متكاملة. ولن تدخر لكسمبرغ جهدا في الإسهام في هذه الجهود بوصفها عضوا مؤسسا في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وفي العديد من المنظمات الإقليمية في القارة الأوروبية.

**السيد كوينلان** (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادة رواندا القوية لمجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى الإسهام الكبير لبلدكم في جهود حفظ السلام، وهي مهمة يثير فيها تاريخ رواندا نفسها الكثير من التعاطف وقوة العزم في التصدي لها. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، والسفير تيتي أنطونيو، والسيد ماسيبج بوبوسكي على تعليقاتهما. وأود أيضا أن أنوه بالدور الذي لا غنى عنه للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بوصفهما شريكين في جهودنا الجماعية الرامية إلى الحفاظ على السلام والأمن. وقد كنا سعداء بطبيعة الحال بتقديم قرار اليوم ٢١٦٧ (٢٠١٤).

ومن الواضح أن هناك حاجة إلى التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. فليس بوسع أي منظمة بمفردها أن تضطلع بجميع المهام المتعددة الأوجه واللازمة لدعم وتوطيد السلام في جميع أنحاء العالم.

ذلك أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يكمن في صميم عمليات حفظ السلام. واعتمادا على مواطن قوتها الفريدة ومزاياها النسبية النابعة من معرفتها العميقة بالسياقات المحلية وفهمها الثقافي وسلطتها الأخلاقية، فإن هذه المنظمات الإقليمية تنتشر في كثير من الأحيان، بوصفها أول المستجيبين في بيئات مضطربة بغرض المساعدة في حماية المدنيين وإنقاذ الأرواح. ولقد رأينا ذلك بوضوح في أماكن مثل الصومال وفي جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي وقت يشهد فيه العالم تمزقا جراء المزيد من تزامن أزمات السلام والأمن أكثر مما كان عليه الحال على مدى عقود من الزمن، وإذ يتعرض المزيد من المدنيين للتهديد من النزاعات منذ الحرب العالمية الثانية أكثر من أي وقت مضى، وبالتالي يزداد الطلب على عمليات حفظ السلام، فإنه يجب علينا أن نعجّل بجهودنا الرامية إلى تعزيز القدرة على التنبؤ والثقة بشراكاتنا. وبوسعنا – عبر تعزيز آليات الحوار الصريح على المستويين الاستراتيجي والعملياتي – أن نحقق توافقا في الآراء بشكل أفضل بشأن المسائل الرئيسية ذات الاهتمام المشترك، والأهم من ذلك، القدرة على تحويلها إلى نتائج ملموسة في الميدان. وينبغي أن تقوم المشاركة من هذا القبيل على المعارف التي لا يمكن أن تستند إلى مجرد الارتجال. ويجب أن نضع استراتيجية على نطاق أوسع لتوقع التحديات المستقبلية والاستجابة لها على حد سواء. ويجب ترسيخ عمليات حفظ السلام عن طريق توفير الحماية القوية للفئات الرئيسية من المدنيين.

وإذ تشارك المزيد من المنظمات الإقليمية في عمليات حفظ السلام، فإنه يجب علينا أن نواصل السعي إلى تحقيق المزيد من التماسك والتنفيذ العملياتي المشترك، كما نوّهتم، سيدي، فضلا عن زيادة الهياكل الأمنية. ونحن بحاجة إلى تعزيز المشاركة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في وقت مبكر خلال فترة التخطيط والمراحل الانتقالية لبعثات حفظ السلام.

وفي منطقتنا، فقد جنت أستراليا فوائد التعاون الشامل والتخطيط الجيد لعمليات الانتقال بين بعثات حفظ السلام الإقليمية والبلدان المضيفة ومكاتب الأمم المتحدة. وعلى سبيل

المثال، فإن المشاركة القوية من المنظمات الشريكة الإقليمية في جزر سليمان، والانتقال إلى السلام في تيمور – ليشتي بعد انسحاب عملية حفظ السلام والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار التابعتين للأمم المتحدة، يبيّنان أن من شأن الترتيبات من هذا القبيل أن تكون مفيدة للغاية.

وقبل كل شيء، فإننا بحاجة إلى تحسين قدرتنا الجماعية على الانتشار السريع في سياق الاستجابة للأزمات الناشئة التي تعرّض المدنيين للخطر. غير أنه لم تتمكن أي من المنظمات حتى الآن من التوصل إلى حل دائم لهذا التحدي المستمر والمتزايد. ونرحب بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي في هذا المجال، وبالالتزام الذي أعلنه القادة الأفارقة بشأن تفعيل القوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم وضع السياسات والمبادئ التوجيهية والمذاهب والتدريب اللازمة للقوة الاحتياطية الأفريقية، في إطار منظومة السلم والأمن الأفريقية.

لقد شددت عن حق مذكرة الرئيس المفاهيمية (S/2014/478، المرفق) بشأن المناقشة اليوم على الحالة في أفريقيا. فهناك ينتشر ٨ بين كل ١٠من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، ويزداد تركيز اهتمام المجلس. ونشيد أيضا بالدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي، إذ نشر حوالي ٣٠ من بعثات السلام وعمليات تحقيق الاستقرار والأمن منذ عام ٢٠٠٣، بما في ذلك العديد في أفريقيا. وستبرم أستراليا والاتحاد الأوروبي اتفاقا في القريب العاجل بهدف توفير الأساس القانوني لمشاركة أستراليا في البعثات المعنية بسياسات الأمن والدفاع الأوروبي المشتركة.

ويذكّرنا قرار اليوم ٢١٦٧ (٢٠١٤) بالمسؤولية التي تقع على عاتق المنظمات الإقليمية عن تأمين مواردها البشرية والمالية واللوجستية. غير أنه يجب أن يسهم الشركاء الدوليون في تحسين تمويل الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلام في إطار ولاية الأمم المتحدة بطريقة مرنة مستدامة ويمكن التنبؤ بها. وإذ نفعل ذلك، ينبغي أن ينصبّ تركيزنا على تحسين قدرة حفظة السلام الإقليميين، وبناء ثقافة قوامها الكفاءة والمساءلة والشفافية.

ويجب أن نستخدم التكنولوجيات المضاعفة للقوة وذات الفعالية من حيث التكلفة، بهدف تعزيز أثر عمليات حفظ السلام. ويمكننا عن طريق تحسين المعايير التقنية للوحدات الفردية، تحسين قابلية التنفيذ العملياتي المشترك، وتعزيز الفعالية العملياتية بتكلفة أقل نسبيا.

ويجب علينا أيضا زيادة الاستثمار في قدرتنا على الاضطلاع بجهود منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام. وتشدد أستراليا على أهمية الدور الفعال –بل الحاسم في بعض الأحيان – الذي تضطلع به الشرطة في عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد. ونكرر التأكيد على وجوب التعميم الكامل لدور المرأة في جهود السلام والأمن في جميع الولايات ذات الصلة. وليس ثمة سبيل للتوصل إلى حل دائم للنزاعات دون مشاركة النساء والفتيات، فضلا عن المشاركة في التوعية بآثار النزاع عليهن.

وفي الختام، فقد شهدنا زيادة حادة في الطلب على جهود حفظ السلام في السنوات الأخيرة، جراء الزيادة المضاعفة للأزمات المعقدة والمتزامنة في الكثير من الأحيان، في جميع أنحاء العالم. بل يمكننا أن نتوقع زيادة تلك الأزمات، ويبدو المسار أسوأ من ذلك أيضا. ويجب أن نسخّر قوانا المشتركة جميعا بهدف تعزيز قدرتنا إلى أقصى حد ممكن للتصدي لتلك التحديات. وإن من البديهي أن المنظمات الإقليمية بحاجة إلى أن تكون الأمم المتحدة قوية، تماما كما أن الأمم المتحدة بحاجة إلى منظمات إقليمية قوية.

**السيد مانغارال** (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئ الرئاسة الرواندية على أخذ المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة

بشأن ”عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتطورها“. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي – مون، والسيد بوبوسكي، ممثل الاتحاد الأوروبي، والسيد أنطونيو، ممثل الاتحاد الأفريقي على إحاطاتهم الإعلامية.

سأشدد في بياني هذا على الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وهناك ثلاثة مجالات مشتركة أود أن أؤكد عليها: هي المجالات السياسيوالعملياتي والمالي.

فيما يتعلق بالمجال السياسي، بالرغم من أن التزام مجلس الأمن وأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يشجعان على إبرام الاتفاقات مع الكيانات الإقليمية بشأن صون السلام والأمن الدوليين،

ونرحب بصفة خاصة بالشراكة والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام. ونشيد بالاجتماع السنوي لأعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي، إلى جانب المشاورات بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال مكاتب كل منها، ونشجع تبادل الموظفين والمعارف بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على جميع المستويات وفي جميع المجالات. ويشكل الاتحاد الأفريقي، الذي هو خلف منظمة الوحدة الأفريقية، منظمة شابة ولكنها ملتزمة. إنه اتحاد جريء وحاسم، لديه قدرات سريعة الانتشار، وهو يتحمل مخاطر على نحو متزايد، ويفرض السلام حيث لم يكن موجودا، مع مراعاة التماثل اللغوي، والتاريخي، والجغرافي، والثقافي، وبالتالي التوصل إلى فهم أفضل للحقائق على أرض الواقع، التي لا يمكن إنكارها. وعلى الرغم من أوجه الضعف في الموارد المالية والبشرية واللوجستية والمادية، فقد نشر الاتحاد الأفريقي عددا من عمليات حفظ السلام في القارة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة في السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة المراقبين العسكريين في الصومال التابعة للاتحاد الأفريقي، وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي، فضلا عن بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد ساهمت العمليات الإقليمية إلى حد كبير في تحقيق السلم والأمن على الصعيد الدولي.

ويجب أن نتذكر أن أفريقيا تحتل مكانة بارزة على جدول أعمال مجلس الأمن، بعمليات الأمم المتحدة الست عشرة المنتشرة حاليا في القارة. كما أن جميع البلدان الستة المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام بلدان أفريقية. وينبغي أن نضيف إلى ذلك الأزمات في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وشمال أفريقيا، وليبيا على وجه التحديد، إضافة إلى تهديدات أخرى، من قبيل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بجميع أنواعه في منطقة الساحل، والقرصنة البحرية في خليج غينيا وعلى طول السواحل الصومالية. وتعد العديد من الأزمات سببا آخر لتعزيز الشراكة. وينبغي تعميق الجلسات والمشاورات التي تجري بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وتكثيفها، بروح من الاحترام المتبادل، قبل اتخاذ قرارات هامة بشأن السلام والأمن الدوليين، وبشأن القارة.

ويمكن للمنظمتين، بل وينبغي لهما القيام بأفضل من ذلك فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات والوساطة، فضلا عن حفظ السلام وبناء السلام في أفريقيا. ونطلب إلى الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف مساعدة الاتحاد الأفريقي في أقرب وقت ممكن لتفعيل هيكل السلام والأمن، ولا سيما مشروع قوة الرد السريع، وفريق القوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات. وفيما يتعلق بالعمليات، على الرغم من المبادرات الجديرة بالثناء، وحسن النية وعمل الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية

لدول وسط أفريقيا من أجل حل النزاعات في القارة، فإن تلك المنظمات دون الإقليمية لا تزال تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بالموارد والمعدات والدعم اللوجستي. أما أوجه القصور التي تعتري الدول الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية تعوضها في العادة المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين، الذين يقدمون الدعم اللازم، سواء بالتحليق في طريق الوحدات العسكرية أو التبرع بالمعدات. ويمكن أيضا معالجة تلك الثغرات من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون فيما بين البلدان الأفريقية لتعزيز قدراتنا حتى لا نعتمد حصرا على دعم خارجي. وبالمثل، فإن التنسيق، وتبادل المعلومات، والتعاون قد مكنت من تحسين تحليل الحالات وتحسين تخطيط عمليات حفظ السلام وتنفيذها. وفي هذا الصدد، نرحب بالاستعراض المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثات التقييم المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قبل تحول عمليات حفظ السلام الأفريقية إلى عمليات بناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالشؤون المالية، فإننا نشيد بمساهمات الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في عمليات حفظ السلام. وقد كان صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، ومرفق السلام الأفريقي، والتبرعات جميعا مفيدة للغاية في عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، ولا سيما بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونرحب بتحويل بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ونحن في انتظار تحويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في أيلول/سبتمبر.

ومن المهم تعزيز بناء القدرات لتحقيق الاستقرار في المناطق الخارجة من النزاع حديثا، وكذلك في توفير الأمن للطرق البحرية والسواحل. كما نوافق على الجزاءات التي تم تنفيذها، وعلى تقديم الدعم للجهود الصومالية من خلال صندوق خاص. ونود أيضا أن نطلب من مجلس الأمن إعادة النظر في الحظر المفروض على الأسلحة في الصومال من أجل تيسير إمداد قوات الأمن والدفاع في الصومال بالأسلحة والمواد الأخرى. وبالنظر إلى السياق الاقتصادي والمالي الحالي وتوازن القوة في القارة، فإن الجهود الأفريقية، بدعم من ولايات الأمم المتحدة، تكتسي بأهمية بالغة، نظرا لأنها أقل تكلفة من عمليات الأمم المتحدة وفعالة على نحو متزايد. وفي هذا الصدد، فإن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال هي خير مثال على الشراكة بين الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين، ويمكن أن تكون بمثابة نموذج لمزيد من الإسهامات الكبيرة في الميزانية.

وندعو الدول الأعضاء والشركاء إلى تقديم التبرعات إلى الصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، ونطلب إلى مجلس الأمن أن يتيح للاتحاد الأفريقي الموارد اللازمة التي تمكنه من مواصلة الإسهام في السلام والأمن الدوليين. لقد حان الوقت لأن توضع جميع التوصيات الواردة في تقرير برودي (S/2008/813) التي تهدف إلى ضمان تمويل يمكن التنبؤ به ومرن ودائم موضع الاعتبار وأن يتم تنفيذها.

وفي الختام، نود أن نشيد بجميع وحدات القوات الأفريقية على ما تقوم به من عمل في الميدان، على الرغم من محدودية الوسائل والصعوبات التي تواجهها، ونود أن نعرب عن امتناننا للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين. وتواصل تشاد التزامها بالإسهام في تحقيق السلام والأمن الدوليين، على النحو المبين في مساهماتها السابقة المقدمة لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى في سياق بعثة البلدان

الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، والقوة المتعددة الجنسيات للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في جمهورية أفريقيا الوسطى، والقوة المتعددة الجنسيات في وسط أفريقيا، وبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي، التي أصبحت اليوم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

**السيدة أوغوو** (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، ووفد رواندا على تنظيم هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت، وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2014/478، المرفق) المقدمة كي نسترشد بها في توجيه دفة مناقشاتنا. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على سعيه الحثيث من أجل تحقيق السلام العالمي. كما نشكر المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، ونائب الأمين العام للعمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، على إحاطتيهما الإعلاميتين العميقتين والرصينتين والملهمتين.

وإذ نعترف بالدور التكميلي الذي يمكن أن

تؤديه المنظمات الإقليمية في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، فقد وجه الأمين العام السابق بطرس غالي الانتباه، في تقريره عام ١٩٩٢ المعنون ”خطة للسلام“ (S/24111)، إلى وعد الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة من خلال العمل الإقليمي، الأمر الذي يمكن أن يشجع على تحقيق الأمن ويسهم في تعميق الشعور بالمشاركة، والتوصل إلى توافق في الآراء، وإرساء الديمقراطية في الشؤون الداخلية.

وأوصى بأن يمنح مجلس الأمن السلطة إلى منظمة إقليمية خلال حالة أزمة.

إن جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام باتت منذ ذلك الحين تشرك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وهذا واضح من خلال الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الدول الأمريكية، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فعلى سبيل المثال، تصدت الجماعة الاقتصادية عن طريق ذراعها لحفظ السلام، أي فريق رصد وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للأوضاع في ليبريا وسيراليون وغينيا – بيساو، وساعدت على استقرارها قبل نشر بعثات للأمم المتحدة.

ويدعو الطلب المتزايد على بعثات حفظ السلام، والطابع المتعدد الأبعاد لعمليات حفظ السلام المعاصرة، إلى إقامة شراكة أقوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ونحن نعتقد أن الوقت قد حان للتفكير في سبل تحسين قدرات حفظ السلام لدى المنظمات الإقليمية من أجل استكمال جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام استكمالا فعالا. ولمحة خاطفة عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٤٨ تشير إلى ما مجموعه ٦٩ عملية تم الاضطلاع بها حتى الآن، منها ٥٤ عملية في الماضي و ١٥ عملية حاليا. ومن العمليات ال ٥٤ الماضية، كانت هناك ٢٢ عملية في أفريقيا، مثّلت أكثر من ٤٠ في المائة بقليل. وثمة عشر عمليات من العمليات ال ١٥ موجودة في أفريقيا. ومن هذه العمليات العشر، هناك ٥ عمليات دائمة أو متكررة، مما يؤكد الأهمية الحاسمة لانخراط مجلس الأمن على نحو مستدام، إلى جانب الاتحاد الأفريقي، في العمل لتحسين شراكتهما من أجل أن تكون عمليات حفظ السلام في المنطقة فعّالة.

وقد أدى هذا الوضع بالمجموعات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية إلى اتخاذ خطوات لتعزيز جهود حفظ السلام

في القارة. ويتجه الاتحاد الأفريقي بنشاط نحو إنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية؛ وبالمثل، تعمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تطوير قوة احتياطية دون إقليمية. وثمة منظمات أفريقية دون إقليمية أخرى، تركز تقليديا على التنمية والأهداف الاقتصادية، بدأت إيلاء مزيد من الاهتمام لمسألتي السلام والأمن. وتحدد المذكرة المفاهيمية التي تم إعدادها للمناقشة الجارية اليوم سياق التحدي لجهود حفظ السلام التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، والقيود التي تؤثر على الشراكة في حفظ السلام بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وهي تشمل المسائل اللوجستية والتنفيذية والمالية. ويتبين أنه لا يزال يتعين بذل جهود كبيرة لتعزيز قدرات حفظ السلام لدى الاتحاد الأفريقي، بغية تحقيق شراكة أكثر فعالية مع الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

هناك تقريران جديران بالذكر يتضمنان توصيات لتحسين الشراكة بين المنظمتين – تقرير برودي الصادر عن فريق الاتحاد الأفريقي – الأمم المتحدة حول أساليب دعم عمليات حفظ السلام الأفريقية (انظر S/2008/813)، وتقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الحاجة إلى مزيد من الاتساق في الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. إنهما يعالجان بصورة شاملة التدابير اللازمة لتحقيق شراكة فعالة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام.

وأحد التحديات الرئيسية التي تحد من قدرات حفظ السلام للمنظمات الإقليمية هو الموارد المالية. في القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، يسلّم مجلس الأمن بذلك ويدعو إلى تعزيز القدرة على التنبؤ والاستدامة والمرونة في تمويل المنظمات الإقليمية عندما تضطلع بعمليات لحفظ السلام في إطار ولاية للأمم المتحدة. ويسعى الاتحاد الأفريقي في جهوده الرامية إلى مواجهة التحديات المالية ضمن سياق بعثات حفظ السلام إلى الإذن له بأن يستخدم الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها. وهذا يتفق مع تقرير برودي، الذي يوصي أيضا بإنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين لغرض دعم قدرة الاتحاد الأفريقي على حفظ السلام. ونعتقد أن تفعيل هذه التوصيات سوف يوفر للاتحاد الأفريقي التمويل الذي يمكن التنبؤ به إزاء ما يبذله من جهود لحفظ السلام. وتوصيات الفريق الرفيع المستوى الذي يترأسه رئيس نيجيريا السابق أوباسانجو بشأن المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي هي توصيات هامة أيضا في هذا الصدد. لذا، ينبغي تنفيذها من أجل تمكين الاتحاد الأفريقي من الحصول بقدر أكبر على الموارد المالية لتمويل عملياته لحفظ السلام. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأفريقي بذل مؤخرا مجهودا إصلاحيا شاملا أدى إلى تحسين الإدارة المالية.

وفي ما يتعلق بالتحديات التشغيلية، نعتقد أنه يمكن القيام بالمزيد في مجالات برامج الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبناء القدرات، وبعثات التقييم المشتركة، وعمليات التخطيط بغية تعزيز أداء بعثات حفظ السلام على الصعيد الإقليمي. ومن الأهمية بمكان أيضا اعتماد تدابير مشتركة تهدف إلى مواجهة ما ينشأ من تحديات للسلام والأمن في سياق عمليات حفظ السلام المعاصرة.

وثمة تحد تشغيلي هام آخر هو اللوجستيات. إن أوجه القصور اللوجستية تمثل مشكلة موثقة توثيقا جيدا ومتكررة في بعثات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، وهي تحمل الاتحاد الأفريقي على أن يعتمد بصورة حصرية تقريبا على المساعدات من خارج القارة لتلبية اللوجستيات المتعلقة بالبعثات. ويتمثل الحل على المدى الطويل في أن يرسي الاتحاد الأفريقي قاعدته اللوجستية الخاصة به. ونعلم على نحو إيجابي أن إدارة الدعم الميداني تستكشف إمكانية السماح للاتحاد الأفريقي بالوصول إلى المرافق اللوجستية التابعة للأمم المتحدة، وبامتلاك القدرة الكبيرة في المراحل الأولية التي تمر بها البعثات الهامة، حسبما

يوصي تقرير برودي. ومع ذلك، نعتقد أنه من اللازم وجود آلية ما إلى حين تصبح لوجستيات الاتحاد الأفريقي نافذة.

وبالنسبة إلى العناصر السياسية لعمليات حفظ السلام، نتشاطر الرأي القائل إن المنظمات الإقليمية، بسبب عامل قربها واتصالها المباشر أثناء اندلاع الصراع، تظل الأكثر صلة بالجهود الأولية المبذولة للحفاظ على السلام. ففي غرب أفريقيا، على سبيل المثال، تأخذ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أغلب الأحيان زمام المبادرة في الجهود المبذولة لتحقيق السلام عندما تندلع الصراعات. وتضطلع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بدور قيادي قوي جدا في حل الصراعات في منطقة وسط أفريقيا دون الاقليمية. والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لها دور أساسي في السعي إلى تحقيق السلام في جنوب السودان. كما يتخذ الاتحاد الأفريقي زمام المبادرة في مختلف حالات الصراع في أفريقيا، بما في ذلك دارفور والصومال ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. والواضح أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تميل إلى إظهار المزيد من الارادة السياسية عندما تتصدى للصراعات، خصوصا في مراحلها المبكرة. ويمكن أن يعزى ذلك إلى زيادة الشعور بالإلحاح الذي يتشاطره أعضاء المنظمات الإقليمية عندما يتعلق الأمر باحتواء الصراعات وحلها، لا سيما عندما يكون هناك خطر ارتكاب الفظائع الجماعية أو عدم الاستقرار الإقليمي.

وبخصوص التعاون والتنسيق، تؤيد نيجيريا تمام التأييد مستوى التفاعل الحالي الأعمق بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، من خلال المشاورات السنوية المشتركة التي تجري بين أديس أبابا ونيويورك. وهناك ميزة كبيرة للتعاون الوثيق بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة، فضلا عن الآليات المؤسسية التي تم إنشاؤها، من قبيل فرقة العمل المشتركة. فمثل هذه الآليات تساعد على الجمع بين القيادة العليا ومراكز التنسيق في كلتا المنظمتين، بغية مناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك. وينبغي أيضا إيلاء مزيد من الاهتمام لإدارة المعلومات من أجل تحسين التآزر في تنفيذ الولايات.

وفيما تواصل الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تطورها في مجال حفظ السلام، ثمة حاجة إلى تكثيف التعاون الحالي بين المؤسستين، بغية توطيد المكاسب التي تحققت بالفعل.

وفي نهاية المطاف، فإن التفاعل البناء بين أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل الموضوعية المتصلة بحفظ السلام ما برح ذا صلة بإيجاد شراكة فعالة من حيث التكلفة تعود بالنفع على الجميع في مجال حفظ السلام بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي الواقع، فإن إطارا استراتيجيا يجسد رؤية مشتركة لهذا التعاون وخريطة طريق من أجل تنفيذه يمكن أن ترشدان هذا النوع من التفاعل بطريقة ملائمة.

**السيد باروس ميليت** (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشيد بالرئاسة الرواندية على عقد هذه المناقشة المفتوحة ونعرب عن التقدير لمذكرة المفاهيم التي أعدتها (S/2014/478، المرفق). وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ومراقبي الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي على إحاطاتيهما الإعلاميتين.

وكما ذكرنا من قبل، يرى بلدي أن العمل الجماعي ضروري للتصدي للأخطار التقليدية والناشئة التي تهدد السلام والأمن الدوليين. إن إشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بالغ الأهمية في سبيل تحقيق هذه الغاية. تلك هي الكيفية التي يفسر بها بلدي الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بغية تعزيز كفاءة التعددية. إن القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤)، الذي اتخذ اليوم، إنما هو انعكاس للاعتراف بهذه المساهمة، وبضرورة تعزيز قدرة الاستجابات الجماعية، وبالتالي تجديد التزام هذا المجلس بالفصل الثامن الذي أشرت إليه آنفا.

إن القرار الذي اتخذ اليوم يقيم الدور المتنامي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في السنوات الأخيرة باعتبارها جهات فاعلة هامة في النظام الدولي، وبخاصة من حيث إسهامها في صون السلم والأمن الدوليين. ومن خلال تعزيز مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فإننا نعزز أيضا التعاون والتآزر في جهود بناء السلام، التي تمثل الجانب الآخر لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، فإن التعاون بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات يشجع الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ويعزز العدالة والمصالحة والتنمية.

إن لامركزية جهود المجتمع الدولي وتفويض بذلها يجعلان من الممكن تفويض بعض عناصر ولايات حفظ السلام إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. يتيح هذا إمكانية لتشجيع المشاركة الإقليمية، لكن الأهم، أنه يمكن أن يولد التوافق في الآراء ويعمق الثقة في إدارة المسائل الدولية. وفي هذا الصدد، ومع الاعتراف بأسبقية القضايا الأفريقية المدرجة على جدول أعمال المجلس، فإننا نرحب بجهود الاتحاد الأفريقي والعمل الذي يجري الاضطلاع به معه. وينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة مواصلة العمل من أجل تعميق العلاقة الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي، ولا سيما مع مجلس السلام والأمن وكذلك مع المنظمات دون الإقليمية الأخرى.

وبالإضافة إلى هذه الجهود، ننوه بالجهود التي بذلتها منطقتنا والمناطق الأخرى في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ونسلط الضوء، على وجه الخصوص، على التزام بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تجاه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وهي بعثة حفظ السلام الوحيدة في قارتنا. ومن خلال المساهمة بقوات ووحدات الشرطة، تدعم بلدان المنطقة هايتي على مسارها لتحقيق الاستقرار والسلام المستدام والتنمية. وبالإضافة إلى الجهود الثنائية، نشير إلى أن جهود منظمة الدول الأمريكية واتحاد أمم أمريكا الجنوبية والجماعة الكاريبية، التي تسترشد بمبدأ الملكية الوطنية، قد أسهمت في التعزيز المؤسسي للدولة الهايتية.

ويود وفدي أن يسلط الضوء على الدور الوقائي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تحديد النزاعات المحلية وإدارة تصاعدها، بما تنتفي معه الحاجة إلى أن يضعها المجلس قيد نظره. وتحقيقا لهذه الغاية، من الأهمية الحيوية إنشاء وترسيخ آليات للإنذار المبكر للتطورات الإقليمية التي يمكن أن تؤثر على السلم والأمن الدوليين. إن القرب الجغرافي والفهم الأفضل للحالة الإقليمية ولأسباب النزاعات المسلحة، يشكلان ميزة نسبية يجب أن يدركها المجلس والأمم المتحدة ويستغلانها. من شأن هذا أن يتيح كفالة تحقيق التكامل الواجب والاستخدام الأفضل للموارد والقدرات القائمة.

وفي ما يتعلق بتشكيل القوات لعمليات حفظ السلام، ينبغي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تكفل حصول الأفراد التابعين لها على ما يلزم من التدريب والمهارات، وفقا للمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة. ينبغي أن يقترن التدريب والقدرات العسكرية بالإعداد والتدريب المناسبين في مجالات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛ وحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، ومنع العنف الجنسي والجنساني، وسيادة القانون وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، من بين مجالات أخرى. وفي هذا السياق، ووفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نناشد المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تولي اهتماما خاصا لضمان الإدماج الكامل للمرأة والمنظور الجنساني في جميع الأنشطة المتصلة بالسلام والأمن التي تضطلع بها، وتنمية القدرات والمهارات اللازمة لمشاركتها الكاملة.

ونعترف بالمشورة والدعم اللذين تقدمهما الأمم المتحدة في تطوير هذه المهارات وفي إجراء هذا التدريب، مع التركيز بصفة خاصة على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة. غير أنه ينبغي ألا ينتهي الأمر عند هذا الحد. ينبغي للمنظمات

الإقليمية ودون الإقليمية أن تعمق التعاون مع نظيراتها، مع الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب للاستفادة من الآليات القائمة.

لدى بعض المؤسسات في بلدان الجنوب قدرات في مجال التدريب اعترفت بها الأمم المتحدة. في عام ٢٠٠٢، على سبيل المثال، أنشأ بلدي المركز المشترك لعمليات حفظ السلام، المسؤول عن إعداد وتدريب أفراد القوات المسلحة والشرطة والقوات المدنية، في التخطيط لعمليات حفظ السلام وتنفيذها وتقييمها. وبهذه الطريقة، نقوم بتعزيز القدرات والمعارف بالعمل المدني والعسكري وفي مجال الشرطة بطريقة متكاملة. ولدى المركز حاليا برنامج تبادل للمدربين من المنطقة وأوروبا، وبالتالي يعزز فريق مدربيه من المحليين والأجانب.

وعلى نفس المنوال، نود أن نسلط الضوء على تشكيل قوة حفظ السلام المشتركة الأرجنتينية الشيلية، في عام ٢٠٠٦، المعروفة باسم صليب الجنوب، والتي أتاحتها الحكومتان في عام ٢٠١٢ للأمم المتحدة للنشر في عمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، وقع بلدي في عام ٢٠١٣ اتفاقا إطاريا لإدارة الأزمات مع الاتحاد الأوروبي، يوفر الأساس القانوني لمشاركة شيلي في عمليات إدارة الأزمات المدنية والعسكرية التي يقودها الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت الحالي تنتشر القوات الشيلية في البوسنة والهرسك بموجب هذا الإطار.

لقد أقر المجلس بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في وضع جيد يمكنها من فهم أسباب النزاعات المسلحة، بالنظر إلى معرفتها بالمنطقة. من شأن هذا أن يساعد في الجهود الرامية إلى المساعدة على منع نشوب هذه النزاعات أو تسويتها. ولهذا السبب فإننا ندعو بقوة إلى تعميق هذه الشراكة، والاستفادة من مزاياها النسبية بغية كفالة أن يعكس العمل الجماعي كفاءة التعددية، وفقا لروح الفصل الثامن والمبادئ التي تقوم عليها منظمتنا.

**السيد الحمود** (الأردن): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير البالغ لدعوتكم إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن عمليات حفظ السلام، الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتطورها، وعلى إدارة أعمال المجلس بكل حكمة واقتدار.

ونُعرب كذلك عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي – مون، ونائب الأمين العام للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، وسعادة المراقب الدائم عن بعثة الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، على مشاركتهم في هذه الجلسة، وعلى إحاطاتهم الإعلامية الشاملة بشأن التطور الجاري في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إنَّ الأردن، كغيره من الدول المنضوية تحت لواء الأمم المتحدة، يضطلع بمهمة صون السلام والأمن الدوليين في أرجاء كثيرة من مناطق النزاع، حيث يأتي ذلك برغبة الأردن في جعْل قواته عنصراً في جهود إحلال الأمن والاستقرار في تلك المناطق، وتحقيق الهدف الأساسي للأمم المتحدة، المتعلق بصون الأمن والسلم الدوليين. وإننا، بصفتنا إحدى الدول الرئيسية المساهمة في تأدية رسالة الأمم المتحدة النبيلة، من خلال مساهمتنا بما مجموعه ٢٧٢٩ فرداً من حفظة السلام، نرى أنّ هناك مسؤولية دولية مشتركة في دعم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

لقد واصلت الأمم المتحدة تنسيق الجهود اللازمة لنزع فتيل الأزمات الدولية، وحشد الدعم اللازم لحلِّ النزاعات طويلة الأمد. وممّا لا شك فيه، أنَّ الخبرات الميدانية التي اكتسبتها الأمم المتحدة على مدى نصف قرن تُعَدُّ أداة لا غِنى عنها. فقد باتت عمليات حفظ السلام من أكثر الأدوات المتاحة ذات الفعالية، لمساعدة الدول التي يمزِّقها الصراع على تهيئة ظروف مؤاتية لتحقيق السلام المستدام.

ومع ذلك، نود التأكيد على أهمية تركيز الجهود على معالجة جذور النزاعات مع مراعاة العمليات السياسية والسلمية في الدول المضيفة، لئلاّ تصبح عمليات حفظ السلام بديلا عن إيجاد حل لتلك النزاعات.

لقد أثبتت عمليات حفظ السلام، التي تفتقر إلى الموارد والحجم وقواعد المشاركة الكافية، قصورها عن احتواء الفصائل المسلحة التي تظهر خلال الفترة التي تلي الحروب الأهلية، كما أنها تُعرِّض أفراد حفظ السلام للهجمات في بعض الحالات. ووفقا لذلك، فإنَّ قوات حفظ السلام تتعرض لدى اضطلاعها بمهامها في كثير من الأحيان إلى مخاطر قد تؤدي إلى إفشال المهام المسندة إليها، وهو ما يوجب على الأمم المتحدة النظر في سبُل تحسين الحماية القانونية لأفراد قوات حفظ السلام، بما يكفل حُسْن أداء مهامهم، بما في ذلك في ظل الشراكات مع المنظمات الإقليمية.

ومن الأهمية أيضا بدء حوار بنَّاء بخصوص الجوانب القانونية المتصلة بمهام حفظ السلام، التي يتم إدراج جزء منها وفق أحكام الفصل السادس من الميثاق، وجزء آخر وفق أحكام الفصل السابع، أو بشكل مختلط مع الفصل الثامن في إطار الشراكات الإقليمية.

وهذا يستدعي مزيداً من المناقشات وإعادة تنشيط اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (لجنة الـ ٣٤)، وتوثيق الحوار بين هذه اللجنة واللجنتين الخامسة والسادسة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى.

لقد شهدت أنشطة حفظ السلام اتساعا، وهو ما يرتِّب صعوبة في التنسيق مع مختلف الأطراف والجهات المعنية، وغموضاً في الولاية لدى البعثات، ممّا فاقم التحديات العملية لتلك الأنشطة. وقد دأبت الأمم المتحدة على إنشاء هياكل تساعد على التكيُّف السريع، وتمكّن من بذل المزيد من الجهود بموارد محدودة.

لكنَّ الأردن يودّ الإعراب هنا عن قلقه وشواغله حول مفهوم التعاون بين البعثات، ونقل قوات حفظ السلام من بعثة إلى أخرى، إذ إنَّ الاستخدام لفترات زمنية طويلة يُلقي تداعيات سلبية على أداء البعثات ويخلق حالة من عدم التوازن.

إنَّ خبرات الدول المساهمة بقوات حفظ السلام تُعَدُّ عاملاً مهما في تحسين وتطوير وتفعيل عمليات حفظ السلام. فهذه الخبرات تؤهل الدول للانخراط في عملية التخطيط لجميع مراحل عمليات حفظ السلام. وبناء على ذلك، فإنّ الأردن يدعم تكثيف الحوار والمشاورات بين مجلس الأمن والأمانة العامة والدول المساهمة بقوات حفظ السلام. وإننا نشدد على أهمية الاستفادة من خبرات وتجارب البلدان التي مرَّت بحالة الصراع وما بعد انتهائه، عبْر توثيق التعاون بين بلدان الجنوب ومن خلال التعاون الثلاثي.

ولا يفوتنا عند تناول مسائل متعلقة بالسلم والأمن الدوليين، أن ننوِّه بإسهامات الترتيبات التعاونية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بمسائل إقرار عمليات حفظ السلام المشتركة، وبما يتفق مع روح ومضمون الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، في جهود تحسين الأمن الجماعي، وبخاصة أنَّ الأمم المتحدة غير قادرة وحدها على الاضطلاع بالمهام كافة.

ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها الزيادة في كمية النزاعات ونوعيتها، إضافة إلى الأعباء المالية. ومن هنا تأتي أهمية التنسيق مع المنظمات الإقليمية، لما يتوفر لديها من إمكانيات وخبرات سياسية وعسكرية.

ونؤكد في هذا الصدد على أهمية التناغم في جميع الجوانب بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ضمن مهامها المشتركة، وبخاصة في ما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات لأي طرف كان. ونشدِّد كذلك على أهمية تطوير الشراكات الفاعلة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما في مجال تعزيز نُظُم

الإنذار المبكِّر، مما يسهم في كشف بؤر النزاع قبل اندلاعه من أجل سرعة التحرك.

وننوِّه بمحورية دور الأمم المتحدة وجميع أجهزتها. إذ إنَّ دور المنظمات الإقليمية، وهو دور هام، لا ينبغي أن يحلَّ محلَّ دور الأمم المتحدة، وإنما يُعَدُّ مكمِّلا ومقوِّيا له.

وهنا، لا بُدَّ من تعزيز مجالات التنسيق بين إدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة وشركائها، لتبادل الخبرات وضمان عدم ازدواجية الجهود.

ختاما، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى دعم عمليات حفظ السلام، وتعزيز جاهزية الأمم المتحدة لمجابهة المعوِّقات التي تواجه سلامة وأمن العاملين في بعثات حفظ السلام، عبْر توفير الدعم السياسي وإيجاد استراتيجية سليمة لبناء السلام.

إنَّ وفد بلدي مؤمن بالشراكة الحقيقية بين أصحاب المصلحة، بهدف تعزيز حفظ السلام، وهو سيستمر في حشد الدعم اللازم لإنجاح هذا المسعى.

**السيد لاميك** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إنني أيضا أود أن أشكر الأمين العام على بيانه، كما أشكركم، سيدي الرئيس، على اتخاذ المبادرة بعقْد مناقشة اليوم بين مجلس الأمن، المسؤول عن حفظ السلام، والأمانة العامة والمنظمات الإقليمية، فضلا عن البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، والتي ستتكلم في وقت لاحق، وتُعَدّ جهات فاعلة رئيسية في حفظ السلام.

إنَّ عمليات حفظ السلام أداة رئيسية تحت تصرف الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وبمقتضى الفصل الثامن من الميثاق، تضطلع المنظمات الإقليمية بدور متنامٍ في حفظ السلام، وهو ما يجب علينا تشجيعه. لذا، يتعين علينا مواصلة جهودنا لتوثيق التعاون بين الأمم المتحدة، سواء كان ذلك من خلال مجلس الأمن أو الأمانة العامة، والمنظمات الإقليمية.

إن مسألة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تلهم فرنسا للإدلاء بأربعة تعليقات. أود أن أبدأ بملاحظة أساسية ضرورية. في معظم الأزمات التي يعالجها المجلس فإن قدرا كبيرا من العمل الذي يضطلع يتم في شراكة مع المنظمات الإقليمية. لقد أصبح نتيجة طبيعية. وفي ذلك الصدد، من الواضح أن المنظمات الأفريقية أصبحت نموذجا، ولا سيما الاتحاد الإفريقي. إذ ما يقرب من ٧٠ في المائة من عمل المجلس يتعلق بأفريقيا، بل أن الاتحاد قوم بدور خاص في عمل المجلس. وفي ذلك السياق، أصبح التعاون مع الاتحاد الإفريقي جزءا من أعماله اليومية.

لقد تعمقت تلك الشراكة في السنوات الأخيرة لتشمل مجالات عدة من العمل. وفي الساحة السياسية، تم وضع عدة ترتيبات شراكة، على سبيل المثال، يدعم المجلس جهود الوساطة الإقليمية، سواء أكان في شكل التنفيذ الرفيع المستوى المعني بالسودان وجنوب السودان، أم في شكل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية فيما يتعلق بجهود الوساطة في جنوب السودان. وثمة مثال آخر على الشراكة، ألا وهو الوساطة المشتركة التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى والتي قبل بضعة أيام ساعدت في الجهود التي بُذلت للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار.

وثمة أشكال عديدة للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يمكن أن تكون موجودة في ميدان العمليات، في جملة أمور، الدعم اللوجستي الذي تقدمه الأمم المتحدة لدعم أعمال مكافحة الإرهاب التي تقوم بها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والتي تقع خارج الجهود التقليدية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كذلك مما يجدر ذكره أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وكذلك الوجود المؤقت للاتحاد الأفريقي مع الأمم المتحدة في مالي، وبعد ذلك في

جمهورية أفريقيا الوسطى. إن هذا التعاون المتعدد الجوانب ينبغي التشجيع عليه. إذ أن الفقرة الثالثة من المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على يلي:

”على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات

المحلية من خلال هذه التنظيمات الإقليمية، أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعنيها الأمر، أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن“.

بصورة عامة، بوسع المنظمات الإقليمية حل الأزمات سواء أكان ذلك من خلال معرفتها بالحالة في الميدان، أو مناطق نفوذها، أو مصلحتها الذاتية في الاستقرار في البلدان المجاورة. لذلك توجد عملية تكامل طبيعية بين الأمم المتحدة التي تجسد البعد العالمي لحفظ السلام والمنظمات الإقليمية.

يساعد أيضا ذلك التعاون في النهوض بالملكية الإقليمية لأمنها، وفي هذه الحالة تقوم بذلك المنظمات الأفريقية. إن دعم الأمم المتحدة يمكّن من تطوير القدرات، وبذلك يعزز من أعمال المنظمات الإقليمية. على سبيل المثال، فإن الكتيبة السنغالية التي تتولى عمل قوة الرد السريع الجديدة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا سوف تعززان القدرات المسخرة لجهود حفظ السلام التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

تؤيد فرنسا والاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا تعضيد المنظمات الإقليمية، ولا سيما في أفريقيا. وفيما يتعلق بالقطاع العسكري أصبحت فرنسا والاتحاد الأوروبي شريكين عسكريين في الاتحاد الأفريقي. أولا، في مالي، والآن في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يقوم الجنود الفرنسيون وجنود أوروبيون آخرون بأعمال لدعم الجنود التابعين للاتحاد الأفريقي لضمان حماية المدنيين بموجب التفويضات الواردة في قرارات مجلس الأمن. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، كان من الواضح أن الشراكات الثلاثية تشكل عنصرا رئيسيا في المساعدة على التدخل السريع قبل ارتكاب جرائم جسيمة. وأود هنا أن أغتنم الفرصة لكي أحيي شجاعة الجنود الذين ينتمون إلى الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وفرنسا والذين عملوا في وئام لحماية السكان المدنيين الذين كانوا يتعرضون للمخاطر.

أما في ميدان التمويل، فإن الاتحاد الأوروبي أكبر مساهم في عمليات الاتحاد الأفريقي ويمول ٩٠ في المائة من الميزانية البرنامجية لتلك المنظمة. إن مرفق السلام الأفريقي التابع للاتحاد الأوروبي أداة فريدة لتيسير دعم الاتحاد الأوروبي المقدم للاتحاد الأفريقي عندما ينشر عمليات لحفظ السلام في القارة. وكمثال على ذلك، يمكننا أن نستشهد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى التي أظهرت حزما في ذلك الدعم. وللحفاظ على تلك الأداة، من الضروري أيضا أن تتمكن المنظمات الأفريقية تدريجيا من القيام بقسط كبير من العبء المالي للأعمال التي تقوم بها، وأن يساهم الشركاء الأفريقيون الآخرون في تمويل عمليات السلام الأفريقية.

أخيرا، على الجبهة الدبلوماسية، تنظر فرنسا في دورها من حيث الشراكات مع المنظمات الأفريقية. وانطلاقا من روح الشراكة الوثيقة، عقد رئيس الجمهورية في ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ مؤتمر قمة أفريقي فرنسي بشأن قضية السلم والأمن في أفريقيا. وكان القصد من المؤتمر تحديد الطرق الخاصة بدعم الاتحاد الأفريقي في التغلب على الأزمات، سواء أكانت من خلال القوة الاحتياطية الأفريقية أو القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات.

إن اتخاذ القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤)، المقدم من رواندا، قرار قيّم في إبراز أهمية الصلة بين الأمم المتحدة والمنظمات

الإقليمية، من حيث السياسات، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. إننا ننتظر باهتمام نتيجة التقرير الذي سيقدمه الأمين العام بتشاور وثيق مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي عن العبر المستقاة فيما يتعلق بجهود التعاون في مالي وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وبالتوصيات من أجل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. إن ذلك العمل سوف يعضد الاستعراض المتوازي لحفظ السلام الذي أعلن عنه الأمين العام في الشهر الماضي، وسوف يعزز جهود المجلس في الحفاظ على السلم والأمن، خاصة في أفريقيا.

**السيد أوه جون** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على تنظيم مناقشة اليوم، وأن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية المتبصرة. كذلك نشكر الذين قدموا إحاطة إعلامية على عروضهم، مما أضاف منظور إقليميا إلى مناقشة اليوم.

عندما يتزعزع السلم والأمن في بلد ما، فإنه لا يؤثر فقط على شعب البلد المعني، بل أيضا يؤثر على البلدان المجاورة، وبذلك حتما يرتب آثارا إقليمية. في ظل تلك الظروف، يمكن للكيانات الإقليمية ودون الإقليمية أن تقوم بدور بالغ الأهمية بتسخير ما لديها من فهم عميق لأطراف الصراع وما لديها من نفوذ عليها. وعادة بوسع بلدان المنطقة القيام بدور مساعد في الإعداد لأعمال حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة أو تنفذها. لقد شهدنا هذه الأمثلة في الصومال، وفي مالي، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي جنوب السودان، وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على نقطتين تعززان الشراكة الإقليمية فيما يتعلق بجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

أولا، من الحيوي للعناصر الإقليمية أن تستجيب استجابة سريعة من أجل حسم النزاعات في وقت مبكر. إن الاستجابة المنسقة للأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى مفيدة لدراسة التسلسل الفعّال لأنشطة حفظ السلام. لقد تم نقل قوات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي الآن تمر في عملية انتقال آخر لتصبح بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقد قام أيضا الشركاء الثنائيون والمانحون بأدوار رئيسية من حيث تقديم الدعم اللوجستي والتمويل.

ثانيا، إن الشراكات الأقاليمية في أنشطة حفظ السلام بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي تسترعي انتباهنا كونها تيسّر ردا أسرع وأكثر مرونة لتناول الحالة في الميدان. إنها شكل متطور لتطبيق الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وتجسير للفجوة في أي عملية انتقال نحو بعثة حفظ سلام كاملة للأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من الميثاق. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود الجارية فيما بين المنظمات الإقليمية لتوطيد أركان الشراكات. ونأمل أيضا أن يأخذ الأمين العام ذلك الجانب في الحسبان لدى استعراضه الطرق الكفيلة بإحراز تقدم في الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، عملا بالقرار ٢١٦٧ (٢٠١٤) الذي اتخذه المجلس في الصباح.

علينا أن نذكر أن التدخل الدولي لا يحل النزاع بصورة آلية. وفي الحقيقة إن ما نشهده في جنوب السودان، يبين أنه حتى وجود عملية حفظ سلام كاملة للأمم المتحدة ودعم مقدم من المانحين لا يمكنهما منع الانتكاسات إلى الصراع. فالأمر يقتضي استراتيجيات معدة جيدا وشراكات معززة. ويتعين على المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة أن تكرس قدرا أكبر من الجهود في شراكتها بشأن الإنذار المبكر وجهود الوقاية.

والاستراتيجيات الوقائية أقل تكلفة وأكثر فعالية من عمليات حفظ السلام. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي الاستفادة بشكل كامل من الميزة النسبية للمنطقة المعنية وللأمم المتحدة في جهود الوساطة والمصالحة.

ومعظم بعثات حفظ السلام النشطة حالياً تعمل في إطار نزاعات داخلية، تقع مسؤوليتها الرئيسية على عاتق الحكومة المعنية. ولذلك، ينبغي التركيز في الجهود المشتركة للأمم المتحدة والكيانات الإقليمية على تعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين. ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن كلها عناصر مهمة جداً في هذا الصدد. ونأمل أن يواصل المجلس استكشاف سبل تعزيز شراكة الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، انطلاقاً من مناقشة اليوم.

**السيدة بيرسيفال** (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن موضوع توليه الأرجنتين أهمية كبيرة لا كبلد مساهم بقوات فحسب، ولكن لأننا ندرك قيمة المنظمات الإقليمية المشاركة في صون السلم والأمن الدوليين.

إن أسلوب عملنا ومتطلباتنا ومسؤولياتنا قد تبدو متناقضة. ففي مساء أمس، اجتمعنا لمعالجة حالة طارئة أو عاجلة، وأعني بذلك الحالة المأساوية في غزة. واعتمدنا بالإجماع البيان الرئاسي (S/PRST/2014/13)، الذي أصدرته، سيدي الرئيس، وطالب فيه المجلس بوقف إطلاق النار فوراً وبلا شروط لاعتبارات إنسانية، والتقدم صوب المبادرة من أجل السلام الدائم المذكورة في مختلف قرارات منظمتنا من قبل بلدان المنطقة، كمصر، وعلى لسان العديد من قادة البلدان المختلفة، ومجموعات البلدان والمنظمة ذاتها. والمسألة الآن قيد النظر في الأجل المتوسط والطويل. وهذا هو التحدي الأخلاقي والاستراتيجي الذي يواجه المجلس. وعقد مثل هذه المناقشات بمشاركة متزايدة من أعضاء المنظمة كافة، مع تصلب أقل وأفكار إبداعية أكثر، ربما يسهم، في حالتكم هذه، سيدي الرئيس، أو أياً كان من يتولى بلده الرئاسة، في عقد عدد أقل من الجلسات الطارئة بشأن حالات عاجلة.

والمنظمات الإقليمية، كالاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، ومنظماتنا الإقليمية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، لديها آراء خاصة بشأن هذا الموضوع المهم لمنع نشوب النزاعات وليس استفزازها، والتعاون وليس التنافس والخلاف. ولذلك، أعتقد أن عقد هذه الجلسة يأتي في الوقت المناسب جداً.

والصك الذي اعتمده المجلس اليوم (القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤)) ينبغي أن يعزز النظرية والطريقة التي ينظر بها في عمليات حفظ السلام حالياً. وحين ترأست باكستان مجلس الأمن، اعتمد وفدها برئاسة وزير خارجيتها وممثلها الدائم المتميز، نهجاً استشرافياً إزاء الموضوع، مع تقييم إنجازات الماضي، وعلى هذا الأساس، تم اتخاذ القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣). وما زال هذا القرار يرشدنا في مناقشاتنا وقراراتنا، كالقرار الذي اتخذناه اليوم، الذي من الواضح أنه سيعزز عملنا. ونفس الشيء قد تحقق بفضل القرار الذي اتخذ تحت رئاسة باكستان عندما تولت رئاسة مجلس الأمن في العام الماضي.

وأرجو المعذرة لإثارة تلك المسألة. فهي لم تكن واردة في النص الخطي. وقد فعلت ذلك ليس لأنني آخر عضو يتكلم في المجلس، ولكن لأنني قادرة مرة أخرى على التعلم من الفكر ومن الآراء المتماثلة والمتباينة التي أعرب عنها كل عضو من الأعضاء. وجميعنا أكد بوضوح العناصر التي نتفق بشأنها، أي أن مشاركة الترتيبات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام ليست مسألة خيار أو تفضيل، بل هي ضرورة استراتيجية في عالم يزداد ترابطاً وتكافلاً. إننا نواجه منظوراً معقداً يعج بالتحديات، مما يجعل مجال نشاطنا أوثق كثيراً ومعولماً. فالمشاكل الدولية لها تأثير على مجتمعاتنا

وأحيائنا وبيوتنا وعلى قراراتنا السياسية وطريقة رؤيتنا للعالم. وديناميات هذا السيناريو أدت بلا شك إلى عالم أكثر تعددية يعترف بالتنوع ويمكن أن يتمتع بتعاون أوسع في مختلف المجالات، من الاقتصاد إلى الحقل الاجتماعي. فتعاون أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والتعاون بين بلدان الجنوب هو خير مثال على ذلك، ناهيك عن التعاون الثلاثي، وبين الشمال والجنوب.

ولكن، في نفس الوقت، فإننا نرى ونواجه أشكالاً جديدة من النزاع والتهديدات العابرة للحدود الوطنية والدولية والعنف والفظائع. وبالتالي، ليس من الحكمة، على أقل تقدير، إن لم يكن تنصلاً من المسؤولية، التغاضي أو الانتقاص من حقيقة أن ميثاق الأمم المتحدة يشجع على استخدام مجلس الأمن للترتيبات الإقليمية من أجل الوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. أي أنه يمكن القول إن الماضي لم يصبح حاضراً بفضل القرار الذي اتخذ في العام الماضي فحسب، بل إن الحاضر جزء من المستقبل، فبعثات حفظ السلام المقبلة سترتبط ارتباطاً عضوياً بعملية إضفاء الطابع الإقليمي على عمليات حفظ السلام.

وعلينا أن نسلط الضوء على ما قاله العديد من الزملاء. فإشراك المنظمات الإقليمية وتعاونها يكمل عمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن من خلال إدماج تلك الهيئات لكنها لا تحل محلهما. بدلاً من ذلك، فإنه يُضمِّن السياق، بما في ذلك تحقيق فهم أفضل وأعمق لأسباب النزاع. ولذلك أهمية سياسية حيوية في إنجاز مهمة البعثات بنجاح، ناهيك عن إنقاذ الأرواح وحماية النفس من الخوف من فقدان الحياة.

والتقارب الجغرافي والتشابه في أسلوب الحياة والتعبير الثقافي والشعور بالثقة الذي يمكن أن تولده الجهات الفاعلة المحلية عادة، كلها مزايا نسبية بلا شك. وقد وجدنا فيها دلالة عملية مستمدة من واقع التجربة وذات قيمة كبيرة لتنفيذ اتفاقات السلام ورصد توقف الأعمال العدائية لفتح الطريق أمام المفاوضات والاتفاقات السياسية والاجتماعية والمساعدة في الانتقال صوب تعزيز سيادة القانون من خلال حكومات مستقرة وشرعية على أساس المبادئ الديمقراطية.

وهذه المزايا أيضا تدعم العمل الإنساني وتعزز الجهود الرامية إلى نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وتسهم في حماية وضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

ويجب أن نكفل على وجه الخصوص أن تحظى حقوق المرأة والطفل بالاحترام، كما ذكر ممثل لكسمبرغ آنفاً. ولا بد من التركيز على الأشخاص الضعفاء، الذين يتعرضون للتمييز وللتمهميش أو الاستبعاد، فإذا كانوا يعانون من ذلك أصلاً في أوقات السلم، فهم أكثر عرضة له في أوقات الاضطرابات والحروب.

تحقق الأمم المتحدة العالمية والشرعية ويجب أن تحققهما، أضف إلى ذلك خبرتها الكبيرة وقدرتها التشغيلية. ويعني احتكار مجلس الأمن للإذن بعمليات حفظ السلام ونشرها وتنفيذ الولايات وشروط النشر أن العمليات التي تقودها المنظمات الإقليمية أو العمليات المختلطة يجب أن تخضع لولايات الأمم المتحدة وأهدافها. يجب أن تحترم هذه العمليات وحدة البلدان وسيادتها وسلامة أراضيها وفقا لأحكام القانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان، ويجب أن تفي بالتزام المنظمات الإقليمية بإبقاء المجلس على علم بأنشطتها. من شأن ذلك أن ييسر بقدر أكبر فهم كيفية التصرف. ومن الضروري في بعض الأحيان – من الضروري بشكل واضح – أن تكون هناك مساءلة، وليس فقط المساءلة المالية. يجب أن تقاس مساءلة عمليات حفظ السلام بعدد الأرواح البشرية التي أُنقذت وحظيت بالحماية، ووفرت لها الرعاية.

أعلم أن هناك متكلمين كثيرين ما زالوا ينتظرون أخذ الكلمة، كما أن لدينا العديد من الأنشطة المقرر القيام بها

اليوم، لكن أعتقد أن من المهم ذكر ثلاثة مبادئ يراها بلدي أساسية.

أولا، في عملية الاستعانة بالصلات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على أساس التعاون المتوازن وغير التمييزي، لا بد لنا من أن نتأكد من تضمين شروط مثل قيام الأمم المتحدة بتوفير المساعدة التقنية والمساعدة المتخصصة في التخطيط لعمليات حفظ السلام الإقليمية ونشرها، فضلا عن تطبيق مفهومها للعمليات وإنشاء مقر للبعثة بهدف تعزيز الترتيبات الإدارية للقيادة والسيطرة، وتحسين البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتوفير التدريب في جميع المجالات الضرورية، بما في ذلك مجال حقوق الإنسان.

ثانياً، ينبغي إنشاء آليات تنسيق ملائمة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ثالثا، ينبغي إقامة آليات التمويل التي من شأنها أن توفر مستويات ملائمة من القدرة على التنبؤ، والاستدامة والقدرة على البقاء والكرامة، وليس توفير ما يكفي من التمويل للمعدات فحسب بل أيضا لتهيئة ظروف المعيشة والعمل الملائمة لحفظة السلام التابعين لنا.

ذكر زميلنا ممثل شيلي هذه النقطة، ولذا فلن أكرر ما قاله، ولكن، بطبيعة الحال، فإن منطقتنا، أمريكا اللاتينية، هي منطقة سلام، وليس ذلك هبة وهبتها لنا الطبيعة، بل قرار مشترك اتخذته مجتمعاتنا ورسخته سياسات عامة تعزز الديمقراطية وحقوق الإنسان. كل ذلك جعل السلام، بعكس الصراع، قيمة من قيمنا في حل المشاكل وتسوية النزاعات والخلافات. وتقف منظماتنا المختلفة، مثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، دليلاً على أننا قد ارتضينا الديمقراطية نهجاً، بالإضافة إلى عملنا على منع نشوب الصراعات.

نحن ننتظر صدور التقرير نصف السنوي الثاني للأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الأخرى، فضلا عن التوصيات بشأن الأساليب الكفيلة بتعزيز هذا التعاون.

ونود أن نشكر وفد رواندا. ونؤيد القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤) نظرا لإسهامه في تفكيرنا الحالي في المستقبل اللازم لضمان عمليات حفظ السلام ولخلق إطار أكثر اتساقا.

وفي اللجنة الخامسة، ثمة نقاش بشأن الميزانية. وهناك مناقشات في كل اجتماع بشأن المعنى الدقيق لمصطلح ”قوي“. وهناك مناقشات حول عدم التعارض مع الطبيعة الأساسية لعمليات حفظ السلام عملا بميثاق الأمم المتحدة، والمسائل التي يبدو أنها نأت عن تلك الولايات. وهناك مناقشات بشأن ما إذا كان ينبغي أن تنتقل القيادة إلى الأمم المتحدة أو إلى المنظمة الإقليمية. وهناك مناقشات بشأن كيفية التدريب. وهناك توتر بشأن استخدام التكنولوجيات الجديدة، من قبيل الطائرات بلا طيار، التي تعتبرها الأرجنتين أمرا أساسيا، طالما تم نشرها في إطار أخلاقي، ومع أدلة إجرائية موثوق بها. وبالنظر إلى كل المناقشات الجارية، أعتقد أن هذه المناقشة تجري في الوقت المناسب تماما.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. وأرجو أن تتفضل الوفود التي لديها بيانات طويلة بتعميم نصوصها المطبوعة والإدلاء ببيانات موجزة عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية، والمساعد الخاص لرئيس وزراء باكستان.

**السيد فاطمي** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني التواجد هنا، السيد الرئيس، وأشيد بمبادرتكم بعقد هذه

المناقشة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع التركيز على الشراكات الإقليمية. وتلتزم باكستان باعتبارها من البلدان الرائدة المساهمة بقوات وأحد أصحاب المصلحة الرئيسيين في الأمم المتحدة لحفظ السلام التزاما شديدا بالجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز حفظ السلام وإقامة الشراكات التي تدعمه على الصعيدين العالمي والإقليمي.

ويشكل التعاون الإقليمي بعدا هاما من عمل الأمم المتحدة في شتى المجالات، يتراوح من السلام والأمن إلى التنمية وحقوق الإنسان. وينص ميثاق الأمم المتحدة، بموجب الفصل الثامن، على وجود علاقة مباشرة بين مجلس الأمن والترتيبات والكيانات الإقليمية. تمتد هذه العلاقة أيضا لتشمل حفظ السلام.

وقد منح مجلس الأمن أولوية كبيرة من أجل تعزيز التعاون الإقليمي، كما يتجلى ذلك في شراكاته المتزايدة مع أفريقيا، بما في ذلك مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومع المنظمات دون الإقليمية من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. كما أن الاتحاد الأوروبي كان شريكا هاما من أجل تحقيق السلام في مختلف المسارح.

وتضطلع حركة عدم الانحياز بدور رئيسي حيث يقدم أعضاؤها أكثر من ٨٥ في المائة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وقد أسهمت أمريكا اللاتينية في جهود المجلس لتحقيق السلام، ولا سيما في تلك المنطقة. ويعد التعاون مع جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي أمرا حاسما في تعزيز جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام والوساطة في أفريقيا والشرق الأوسط.

فمن الضروري تنويع تلك الشراكات وتعميقها من أجل تقديم استجابات سريعة للتراعات، وتعزيز الحلول الدائمة، وضمان منع التراعات على المدى الطويل، ومنع العودة إليها. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، في إطار ممارسة مجلس الأمن لولايته، يتعامل مجلس الأمن مع المسائل الجوهرية للسلام والأمن، إلى جانب القضايا وثيقة الصلة بالاستقرار، وبناء السلام، والعدالة الانتقالية، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي في حالات ما بعد انتهاء التراع. وإذا أردنا ضمان تحقيق نتائج ملموسة في تلك المجالات، فإننا بحاجة إلى استراتيجيات شاملة، توفر لها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الموارد التكميلية الهامة والخبرات والأفكار. ونرحب بمبادرات الأمين العام، التي تقوم على الشراكات الإقليمية التي تسعى إلى الاستفادة من إمكاناتها الكاملة، كما هو الحال في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ولا بد لنا من أن نواصل تعزيز هذا الاتجاه.

ثانيا، أصبحت الشراكات الإقليمية أكثر أهمية حيث أصبحت المناطق تتولى ملكية قضايا السلام والأمن الخاصة بها. وتقدم أفريقيا مثالا بارزا لذلك. ويتصدر الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية بشكل متزايد المسيرة في التصدي للتراعات، فيعمل في بعض الأحيان بشكل مستقل وفي أحيان أخرى يعمل دعما للأمم المتحدة. وكثيرا ما استعادت التدخلات الأفريقية في بادئ الأمر الاستقرار ومهدت الطريق أمام نشر قوات الأمم المتحدة. وفي بعض الحالات، ولا سيما في الصومال، لاتزال أفريقيا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام وحفظه، في انتظار اعتماد عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في نهاية المطاف. ومن تلك التجارب، تتضح أهمية تحقيق الإمكانات الكاملة للشراكات الإقليمية، القائمة على أوجه التكامل والمزايا النسبية. ويجب أن ترتكز الشراكات على رؤية استراتيجية واضحة إذا ما أريد منها

تحقيق الاتساق السياسي والتنفيذي اللازم للنجاح. كما أنها مهمة في الحيلولة دون حدوث تجزؤ.

ثالثا، يعد توافر ما يكفي من القدرات والموارد أمرا أساسيا للتوصل إلى تخطيط وإدارة عمليات حفظ السلام على نحو فعال، سواء كانت عمليات إقليمية أو مختلطة أو تابعة للأمم المتحدة. وبالتالي، عندما يأذن مجلس الأمن، ينبغي أن تقدم بعثات حفظ السلام الأفريقية الدعم الكامل في مختلف الجوانب، من التخطيط والتمويل، وحتى توفير المعدات واللوجستيات والتدريب. وينبغي الاسترشاد بتبسيط العمليات والنهج القائم على القدرات في تقديم هذا الدعم من أجل تعزيز أوجه الكفاءة والفعالية.

رابعا، من المنطقي أن يكون تركيز هذه المناقشة على أفريقيا. والجزء الأكبر من التركيز في الوقت الراهن هو على حفظ السلام في تلك القارة. كما مكنت الشراكة مع أفريقيا الأمم المتحدة من التدخل وتقديم الدعم بمجموعة متنوعة من الطرق. ومن الضروري السمو بهذه الشراكات إلى مرتبة أعلى. وينبغي زيادة تعزيز التعاون الاستراتيجي والتنسيق بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على أساس الثقة المتبادلة والطمأنينة.

وقد أسهمت باكستان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مدى أكثر من خمسة عقود، وشاركت في ٤١ بعثة من بعثات الأمم المتحدة في ٢٣ بلدا من أفريقيا إلى جنوب شرق آسيا ومنطقة البلقان وأمريكا الوسطى. وأظهرت باكستان دائما التزاما قويا بتحقيق السلام والأمن في أفريقيا. وينتشر الجزء الأعظم من قواتنا هناك في الوقت الراهن. ومن خلال تجربتنا من ليبريا وسيراليون إلى بوروندي، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، نقدر قيمة الشراكات والتعاون الإقليميين. وتنشر باكستان قوات إضافية في دارفور، ونساهم في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، على الرغم من الظروف الرهيبة هناك. وفي السنوات القادمة، سوف يستفيد مجلس الأمن من تأييد عمل منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية.

ويعد حفظ السلام مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع أعضاء الأمم المتحدة. وهو في الواقع شراكة. وتعد فرادى البلدان المساهمة بقوات لبنات بناء هذه الشراكة. ويمكن أن يؤدي التعاون الإقليمي ليس فقط إلى التصدي للثغرات في القدرات والموارد فيما يتعلق بالجانب الأمني فحسب، بل إلى المساعدة أيضا في صياغة استراتيجيات أفضل ومتكاملة على الجوانب السياسية والإنسانية والإنمائية. ويحدونا الأمل في أن هذه المناقشة سوف تساعد المجلس في تعزيز تلك الشراكات، بما يخدم مصلحة السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

ومرة أخرى تسلط الأضواء اليوم على الأمم المتحدة ويجري فحصها فحصا دقيقا. ويتعين على هذه الهيئة، مجلس الأمن، أن تكون أهلا للوفاء بالوعود التي قطعها المؤسسون ولأن تثبت للعالم نجاحها في تحقيق أهدافها المعلنة في دورها المقبلة – وهي صون السلم والأمن الدوليين، وأن الأمم المتحدة ككل تمتلك الإرادة السياسية والقدرة على منع نشوب النزاعات وحلها. ويطالب مواطنو العالم بأن تكون هذه الهيئة أكثر حزما وفعالية في معالجة القضايا، سواء كانت في الشرق الأوسط أو في أوكرانيا. وستتضاعف أهمية حفظ السلام والتعاون الإقليمي في السنوات المقبلة أضعافا مضاعفة حيث تنشأ خطوط تصدع جديدة وأكثر شؤما في مناطق النزاع.

فلنعمل معا من أجل تجنب نشوب الحروب والنزاعات، ومن أجل مكافحة بلاء الإرهاب، وفي توجيه كوكبنا نحو السلام والوئام والتنمية المستدامة.

ويتعين على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يؤدي دوره الحق والمحوري في تحقيق تلك الأهداف. وتلتزم باكستان بتعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل اليابان.

**السيد يوشيكاوا** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام. سوف أعمم بياني، ولكن توخيا لتوفير الوقت، لن أدلي سوى بأبرز النقاط الواردة فيه.

أعتقد أن هناك توافقا في الآراء داخل هذه المنظمة على أن عمليات حفظ السلام تشكل الأداة الأكثر أهمية في الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين، وأنه ينبغي استعراض هذه الأداة وتحسينها باستمرار. ويكمن التحدي الماثل أمامنا في كيفية جعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر استدامة من حيث التمويل والموارد البشرية.

وفي هذا الصدد، أود أن أتطرق إلى آخر التطورات المتعلقة بميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥. بعد مناقشة مطولة، تم في نهاية المطاف اعتماد الميزانية في ٣ تموز/يوليه. فخلال الأيام الثلاثة الأولى من الشهر، لم تكن هناك ميزانية كي يجري دفع الأموال لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ومع الاعتراف بصعوبة المفاوضات والظروف المالية القاسية التي يواجهها الكثيرون منا لدى التعامل مع الحجم المتزايد أكثر من أي وقت مضى في ميزانية عمليات حفظ السلام، بما في ذلك اليابان، فمن مسؤوليتنا الجماعية كفالة عدم حدوث مثل هذه الحالة الشاذة مرة أخرى.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى الموضوع الرئيسي لهذا اليوم، ألا وهو الشراكة بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية. إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يمكنها أن توفر القدرات الحيوية لعمليات حفظ السلام. فمعرفتها وإدراكها العميقان للمسائل الإقليمية، وكذلك للشبكات المحلية، يحسّنان إلى حد كبير فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بطريقة تآزرية مع الأمم المتحدة. وترحب اليابان باتخاذ القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤) اليوم، وتعرب عن تقديرها لقيادتكم، سيدي.

إن تسع بعثات لحفظ السلام من أصل ١٦ بعثة قائمة حاليا تعمل في أفريقيا، ويشكل أفرادها وميزانياتها أكثر من ٧٠ في المائة من المجموع. وهذا يبيّن مدى أهمية السلام والأمن في أفريقيا بالنسبة إلى السلم والأمن الدوليين. وأود أن أسلّط الضوء على نقطتين تتعلقان بالمضي قدما في الشراكة بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية، لا سيما في السياق الأفريقي.

نقطتي الأولى تتعلق بتعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية. الترتيبات الإقليمية غالبا ما تكون المجموعات الأولى التي تستجيب للأزمات الإقليمية. لذلك، فهي شريكة لا غنى عنها للأمم المتحدة كي تفي بمسؤوليتها عن صون السلم والأمن الدوليين. في أفريقيا، نشهد العديد من التطورات الرئيسية في هذه شراكة، العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وإلحاق البعثتين اللتين تقودهما البلدان الأفريقية ببعثتي الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتقديم الدعم اللوجستي من الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في الصومال. وترحب اليابان بالجهود التي بذلت مؤخرا لتنسيق الشراكات، بما في ذلك الاجتماعات التشاورية السنوية بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام الأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وتتطلع إلى رؤية المزيد من التطورات في هذا الصدد.

نقطتي الثانية تتعلق بأهمية تقديم الدعم إلى الترتيبات الإقليمية. بغية أن تضطلع الترتيبات الإقليمية بدورها كأول المستجيبين للحفاظ على السلام والأمن الإقليميين، من الضروري تعزيز الدعم لبناء القدرات على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد، اليابان تدعم أفريقيا من خلال نهجين اثنين.

الأول هو تقديم الدعم لأنشطة الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن. فعلى مدى ١٧ عاما، ما برحت اليابان تدعم الاتحاد الأفريقي في هذا المجال من خلال تقديم التبرعات إلى صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي. وقد بلغ مجموع المساهمات حوالى ١٢ مليون دولار. أمّا النهج الثاني، فهو تقديم الدعم لتعزيز القدرات الأفريقية على الصعيد الإقليمي، ولا سيما في مجال الموارد البشرية. ومنذ عام ٢٠٠٨، قدّمنا ما مجموعه ٣٧ مليون دولار، وأوفدنا مدربين من عندنا إلى ١٣ مؤسسة أفريقية للتدريب على حفظ السلام. ومن بين هذه المؤسسات، أود أن أتوسع اليوم في الكلام عن دعمنا لرواندا، وهي بلد الرئاسة.

في عام ٢٠٠٨، قدمت اليابان ٣ ملاين دولار دعما لإنشاء أكاديمية السلام في رواندا. لقد أجرت هذه الأكاديمية ٢٥ دورة وحلقة عمل شملت مجموعة واسعة من المسائل المتصلة بعمليات حفظ السلام، مثل حماية المدنيين، وإصلاح قطاع الأمن، وبناء السلام. ومنذ عام ٢٠١٠، هناك أكثر من ٧٠٠ فرد تلقّوا التدريب عن طريق الأكاديمية. إنهم أساسا من بلدان أفريقية، ولكنهم يشملون أيضا حفظة سلام من مناطق أخرى. وقد أصبحت أكاديمية السلام في رواندا أحد المراكز الإقليمية الممتازة للتدريب، وهي تعمل على تعزيز قدرات حفظ السلام الإقليمية.

وأرى أن نهج اليابان الذي أوجزته يتماشى مع القرار المتخذ اليوم. اليابان ترغب في المساهمة في عمليات حفظ السلام، من خلال توسيع نطاق مشاركتها، بالتزامن مع تعزيز تعاونها مع الترتيبات الإقليمية، تحت شعار المساهمة الاستباقية في تحقيق السلام.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري الخالص لجميع قوات حفظ السلام، وأن أعرب عن أحرّ التعازي بحفظة السلام الذين قدّموا منتهى التضحية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة السويد.

**السيدة بورغستالير** (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لمناقشة كيفية زيادة تحسين الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى. ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، أيسلندا، والدانمرك، وفنلندا، والنرويج وبلدي السويد.

لدى العمل على تعزيز السلام والاستقرار، ثمة أمر رئيسي هو تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، أمّا دور المنظمات الإقليمية المتزايد في حفظ السلام فيساهم في الاستخدام الفعال للموارد الشحيحة. في أفريقيا، يتحمّل الاتحاد الأفريقي عبئا ثقيلا إلى جانب الأمم المتحدة. ونشيد بالتقدم الذي تحرزه الدول الأفريقية في إطار هيكل السلام والأمن الأفريقي، الأمر الذي يحقق زيادة في المعرفة والملكية لإدارة الصراعات في تلك القارة. والتعاون الأكثر توجها نحو إحراز النتائج، والقدرة الأفريقية الأقوى على مواجهة تحديات السلام والأمن على التراب الأفريقي سيحققان الفائدة للجميع.

إن بلدان الشمال الأوروبي تثني على الدور الذي تقوم به القوات الأفريقية سواء في إطار البعثات الإقليمية، من قبيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أو في الخطط التي تعدّها الأمم المتحدة. وفي الآونة الأخيرة، وضمن القوة التابعة للواء التدخل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قبلت القوات الأفريقية مرة أخرى بتحمّل أعباء ذات مستويات عالية من الخطر، وأحرزت تقدما كبيرا نتيجة لذلك. ونرحب أيضا باعتزام الاتحاد الأفريقي تطوير قدراته في مجال إدارة الصراعات الأهلية، ونقف على أهبة الاستعداد لدعم هذا المسعى.

وتؤيد بلدان الشمال الأوروبي تمام التأييد النتائج التي توصلت إليها المذكرة المفاهيمية التي جرى تعميمها قبل الجلسة المنعقدة اليوم، بشأن تكامل الأدوار بين الجماعات

الاقتصادية الإقليمية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة. وثمة منظمات إقليمية أخرى، إلى جانب الأمم المتحدة، مثل الاتحاد الأوروبي، ولكن أيضا منظمة حلف شمال الأطلسي، تقدّم الدعم اللوجستي والمالي الهام، وتساهم في بناء القدرات.

وتود بلدان الشمال الأوروبي أيضا أن تشيد ببلدان أمريكا اللاتينية على دعمها لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لا سيما من خلال مشاركتها في هايتي والمساهمات الكبيرة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وبالمثل، نرحب بإشراك جامعة الدول العربية في الجهود المبذولة لإدارة الصراع في الشرق الأوسط، لا سيما سوريا.

على مدى الاعوام، شهدنا المجتمع الدولي يفتقر إلى القدرة على الاستجابة بسرعة لإشارات الإنذار المبكر. وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى مثالان حديثان على ذلك. آليات الإنذار المبكر التابعة للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لديها القدرة على تحسين هذه الحالة، ونأمل أن يكون هناك إمكانية لتطويرها بالتعاون مع الأمم المتحدة. وبالرغم من أن هناك بلا شك مزايا واضحة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، قد يؤدي ذلك أيضا إلى تحديات، على الأقل في مجالات القيادة والتحكم والتخطيط والتنسيق المشترك. وتقوم الحاجة إلى إقامة شراكات جيدة التنظيم بغية الانتقال السلس للعمليات الإقليمية إلى عمليات الأمم المتحدة والعكس.

نرحب بإعلان الأمين العام في ١١ حزيران/يونيه بأنه سيبدأ العمل على استعراض شامل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (انظر S/PV.7196) وينبغي أن يدرس الاستعراض دراسة متأنية إمكانية تطوير شراكات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب التشغيلية. وستقوم فنلندا وأوروغواي بتنظيم اجتماع وزاري بشأن التحديات التي تواجه عمليات الأمم التحدة لحفظ السلام بالتعاون مع معهد السلام الدولي خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر.

وتتطلب عمليات السلام الفعالة اتباع نهج شامل. وتواصل بلدان الشمال الأوروبي التأكيد على أهمية كفالة أن ينعكس إطار للمرأة والسلام والأمن في جميع جوانب عمليات حفظ السلام والأنشطة المتعلقة بها. وصمم مركز الشمال الأوروبي للجنسانية في العمليات العسكرية، ومقره السويد، لدعم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة.

وبرز تعزيز سيادة القانون كهدف محوري لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأدى إلى توسيع نطاق وزيادة تعقيد ولايات الشرطة الدولية ومهامها في عمليات حفظ السلام. والإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية الذي وضعته إدارة عمليات حفظ السلام، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، يهدف إلى وضع هيكل جامع للسياسات. واجتماع قيادة الشرطة المعنية بالإطار الإرشادي الاستراتيجي، الذي يشترك في استضافته في بريتوريا في تشرين الأول/أكتوبر معهد الدراسات الأمنية، وجنوب أفريقيا، والشرطة السويدية وشعبة الشرطة بالأمم المتحدة، سيعزز من تطوير الإطار.

وتلتزم بلدان الشمال الأوروبي بقوة بالحل السلمي للتراعات في أفريقيا. ونشارك معا في عدة برامج لبناء القدرات مع القوة الاحتياطية لشرق أفريقيا التي تشمل تقديم الدعم المالي والاستشاري، ونسهم في بناء القدرات داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وتسهم بلدان الشمال الأوروبي بقوات وبمراقبين عسكريين وبضباط أركان، فضلا عن ضباط الشرطة والسجون وغيرهم من الموظفين المدنيين، في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة

وللاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء القارة. نحن بالفعل نسهم في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وستقدم السويد قريبا إسهاما كبيرا، بالقدرة على جمع المعلومات الاستخبارية، لدعم وحدة دمج جميع مصادر المعلومات التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وفي مجال الأفراد المدنيين، نقدم إسهاما في أغلب بعثات الأمم المتحدة في أفريقيا، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولأكثر من عقد من الزمن، شارك الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات المدنية والعسكرية وبناء القدرات في أفريقيا، بالشراكة مع الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين. وأحد صكوك سياسة الاتحاد الأوروبي المشتركة للأمن والدفاع مفهوم المجموعة القتالية للاتحاد الأوروبي، المستوحى من نجاح إجراء عملية أرتميس في عام ٢٠٠٣، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية آنذاك. في ربيع عام ٢٠١٥، مجموعة بلدان الشمال الأوروبي القتالية، التي يشارك فيها إستونيا، وأيرلندا، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج ستكون على أهبة الاستعداد وقادرة على تنفيذ عمليات إدارة الأزمات العسكرية إذا ما قررت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إطلاق تلك العملية.

في الختام، ترحب بلدان الشمال الأوروبي بإيلاء مجلس الأمن المزيد من الانتباه إلى مسألة تعزيز أوجه التعاون وإقامة الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ونحن على استعداد للإسهام من خلال دعم بناء القدرات الإقليمية ومن خلال المشاركة المباشرة في الجهود الدولية والإقليمية المبذولة لحفظ السلام.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

**السيد دي أغيار باتريوتا** (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على ترؤس هذه المناقشة المفتوحة المفيدة للغاية بشأن عمليات حفظ السلام وعلاقاتها مع المنظمات الإقليمية. كما أود أن أشكر الأمين العام ونائب الأمين العام للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، السيد ماسيج بوبوسكي، الذي تحدث باسم الممثلة السامية كاثرين أشتون، والسفير تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، متحدثا باسم رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

في نظام عالمي مزيف بشكل جماعي جراء أفعالنا، تؤيد البرازيل إنشاء نظام متعدد الأقطاب يقوم على التعاون، خال من الأحادية والتفرد؛ نظام يقوم على سيادة التعددية ويهدف إلى البحث عن حلول سلمية للتحديات التي يواجهها مجلس الأمن. لا بد من الدبلوماسية والحوار بغية تحقيق تلك الغاية. كما توضح المذكرة المفاهيمية المفيدة (S/2014/478، المرفق) التي عممها الوفد الرواندي، وتاريخ العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في حالات النزاع ليس بحديث. في الماضي القريب، جرى تنفيذ الأمثلة على تعاونهما في جميع أنحاء العالم، في أشكال ومستويات متفاوتة من القوة. والبرازيل مقتنعة بأن تنسيق الأغراض والإجراءات بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية يعزز الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى إحلال السلام.

في منطقتي، سعى اتحاد دول أمريكا الجنوبية في السنوات القليلة الماضية إلى بناء هيكل مؤسسي يمكن أن يساعد على تعزيز السلام والتعاون والاستقرار. وأنشأ مجلس الدفاع التابعلاتحاد دول أمريكا الجنوبية آلية مبتكرة للتنسيق والتعاون لبلدان أمريكا الجنوبية في مسائل السلام والأمن. وكان لزيادة التكامل الإقليمي دور فعال في تشجيع العديد من بلدان المنطقة

على دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، البلد الوحيد في الأمريكتين حيثما تنشر بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في الوقت الراهن.

واليوم، أفريقيا هي الموضع الرئيسي للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. والبرازيل تؤمن إيمانا قويا بفوائد تعزيز حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وينطبق المنطق نفسه حينما نتعامل مع عمليات حفظ السلام في تلك القارة. ونثني على جهود تحقيق الاستقرار التي بذلها مؤخرا الاتحاد الأفريقي، بدعم من المنظمات دون الإقليمية، في الصومال، وجمهورية أفريقيا الوسطى وغرب أفريقيا.

ويتطلب تطوير ذلك التعاون، في أفريقيا أو في أي مكان آخر، اتباع بعض المبادئ. أولا، يجب أن يمكن تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مجلس الأمن من ممارسة أفضل لمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك الصدد، ينبغي للمجلس دائما احترام ولايات مختلف المنظمات الإقليمية وأغراضها وأخذها بعين الاعتبار. وبأي حال من الأحوال ينبغي ألا يفهم ذلك التعاون في عمليات حفظ السلام باعتباره الاستعانة بمصادر خارجية في الاضطلاع بسلطة المجلس أو تأييدا لمبدأ التحالفات العسكرية التي تحدد مجال عملها بعيدا عن أراضي أعضائها.

ثانيا، ينبغي ألا تكون القيود المالية الدافع وراء القرارات السياسية. والذرائع في النقيضين – أن نقل المسؤوليات إلى المنظمات الإقليمية يمكن أن يساعد على خفض الميزانية المخصصة لعمليات حفظ السلام، أو، على العكس، أن جهود تلك المنظمات يجب أن تكون مدعومة من قبل الموارد المالية للأمم المتحدة — تميل إلى وضع الاعتبارات المالية قبل الأسس السياسية والإنسانية لأي عملية لحفظ السلام. وعلاوة على ذلك، فمن الضروري دعم التنوع والحفاظ على درجة معينة من التنوع من حيث البلدان التي تسهم في تلك العمليات من أجل الحفاظ على شرعيتها، ولهذا فإن رد تكاليف عمليات الاتحاد الأفريقي على مستوى كاف ومستدام أمر أساسي. من ناحية أخرى، ينبغي ألا تستترف الترتيبات الإقليمية فيما بين البلدان المتقدمة الموارد دون داع من بعثات الامم المتحدة لحفظ السلام، التي تكلف بالفعل أقل من ١ في المائة من الميزانية العسكرية السنوية في العالم.

ثالثا، ينبغي أن نعي أنه ليس من اليسير تحقيق التنسيق ووحدة الغرض حينما نجمع بين كيانين دوليين أو أكثر معا.

وبينما يتعيَّن أن يكون هدف السلام والأمن، المستند إلى الاحترام لحقوق الإنسان والتضامن، هو بوصلتنا، فإن الاعتبارات الواقعية هامة أيضا. وقد تختلف الاهتمامات والأولويات من المستوى دون الإقليمي إلى المستوى العالمي. وكلما كان أحدهما أقرب إلى النزاع، تكن آثار أعماله أكبر – ومن المؤسف أنه لا يكون دائما بأساليب مؤاتية لضمان سلام دائم.

أخيرا، فإنَّ صون السلم والأمن الدوليين في أفريقيا، مثل أيّ مكان في العالم، لا يقتصر ولا يمكن أن يقتصر على حفظ السلام. فمنع نشوب النزاعات، وبناء السلام بعد انتهاء النزاع والتنمية الاقتصادية القوية مع العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر عناصر رئيسية لصون الاستقرار السياسي وتوطيده.

وعمليات حفظ السلام المعاصرة تشمل ولايات متعددة الأبعاد وانتشار أصول تكنولوجية متطورة. إنها تواجه مخاطر أكبر منبثقة عن وجود جماعات متمردة في الميدان، غير راغبة في الاعتراف بمشروعية الأمم المتحدة بصفتها وسيطاً نزيها. وجميع هذه التوجهات تحدث على خلفية العزوف المتزايد لدى بعض الأعضاء عن إنفاق المزيد على حفظ السلام، ناهيك عن بناء السلام بعد انتهاء النزاع، حتى حين تزيد دول عديدة من هذه الدول نفسها ميزانياتها العسكرية المحلية.

ويجب أن تقترن ولايات حفظ السلام بالموارد الضرورية، وبالمنوال نفسه، يتعيَّن على الجهات الفاعلة الإقليمية ألاَّ تدّخر أيَّ جهد لكي ترقى بقواتها تدريجيا إلى معايير الأداء لدى الأمم المتحدة. ونحن نشجع جهود الاتحاد الأفريقي على أن تكون قوته الأفريقية الجاهزة متأهبة بحلول عام ٢٠١٥. وإذا لم نستثمر بالتزامن في قدرات تشغيلية أفضل للبلدان المساهمة بقوات من جهة، وفي وسائل مالية كافية لحفظ السلام من جهة أخرى، فإنه يمكن للنتيجة النهائية لهذه المعضلة المزدوجة أن تكون تناقصاً لمصداقية حفظ السلام.

وكما أكَّد إعلان فورتاليزا، الذي اعتُمِد في مؤتمر القمة السادس لرابطة البرازيل، وروسيا، والهند، والصين وجنوب أفريقيا (البريكس) قبل بضعة أسابيع في البرازيل، رحّب قادة بلدان البريكس بالقرار المتَّخذ في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عُقِد في مالابو، غينيا الاستوائية، لتشكيل قوة أفريقية مؤقتة للاستجابة الفورية للأزمات بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، لكي تستجيب سريعا لحالات الأزمة كلما ظهرت. وهم يؤكدون أهمية الدعم الكافي لضمان تشغيل تلك القوة في الوقت المناسب، بانتظار الإنشاء النهائي للقوة الاحتياطية الأفريقية.

وتودّ البرازيل أن تؤكد أنَّه لا يمكن لأي ترتيب إداري بين المؤسسات العالمية والمحلية أن يحل محل بناء التوافق السياسي. والتقارب الضروري بين الآراء والمصالح بالتحديد، وهو أحيانا محيِّر وصعب المنال جداً، هو الحلقة المفقودة في معظم حالات الإخفاق. وجوهر طبيعة حفظ السلام – الرغبة في التسوية بغية إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة – خطوة أولى لا غِنى عنها نحو حشد توافق الآراء اللازم لتعزيز الاستقرار ومنع العودة إلى النزاع في الأمد الأطول. وينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تكونا شريكتين في هذا المسعى، تتشاطران العبء وفقاً لقدراتهما الذاتية في أعدل صورة ممكنة. ولن تكون أية كمية من موارد حفظ السلام كافية، إذا لم تُستثمَر الدبلوماسية حتى بمزيد من التأكيد.

والبرازيل، شأنها دائما، مستعدة للمساهمة بنصيبها العادل، ليس في حفظ السلام فحسب، بل أيضا في تعزيز الدبلوماسية، ومنع نشوب النزاعات، والتسوية السلمية للخلافات بصفتها الأساس الضروري للتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

**السيد لامبرتيني** (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): إنَّ إيطاليا تؤيد البيان الذي أدلى به نائب الأمين العام للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، السيد بوبوسكي، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

إنَّ التهديدات والتحديات للسلم والأمن الدوليين تستدعي نهجاً متَّسقا ومنسَّقا من المجتمع الدولي. وهذا ما يجعل الأمم المتحدة توطِّد شراكاتها مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وللعديد من هذه المنظمات عهود طويلة من التعاون مع الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام. والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في منع نشوب النزاعات وإدارتها أصبح اليوم مكوِّنا رئيسيا للحوكمة الأمنية العالمية. فشراكة الاتحاد الأوروبي – الأمم المتحدة حاليا تحرِّكها العمليات بكثافة. والمثال الواقعي الأخير هو بعثة الاتحاد الأوروبي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تمهِّد الميدان لبعثة تابعة للأمم المتحدة ستتولى المسؤولية في أيلول/سبتمبر.

لكنَّ هناك أمثلة هامة أخرى عديدة على التعاون الوثيق بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في إدارة الأزمات. وهي تشمل، بين أمثلة أخرى، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا،

وبعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية في ليبيا في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة – وإنني أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على خطورة الحالة الراهنة في ليبيا وعاصمتها طرابلس، التي يعلق عليها بلدي أهمية كبرى؛ وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو؛ وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال بقيادة إيطاليا، التي تقدم أيضا وحدتها الرئيسية؛ وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي، وبعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة في النيجر، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في منطقة الساحل وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

والمبادئ التي تدعم عملنا هي مبادئ منظومة السلم والأمن الأفريقية، التي تقترح زيادة قدرة الاتحاد الأفريقي والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية كليهما في التخطيط لعمليات دعم السلام وتنفيذها. وينبغي لنا أن نهدف إلى الاستفادة من أفضل ممارساتها وإيجاد أوجه التآزر بين هذه المجموعات. ولتلك الغاية، قدَّم بلدي دائما دعماً مالياً لتنفيذ مشروع، لديه نماذج مختلفة في بلدان مختلفة، بغية تعزيز المعارف والمهارات لجعل المكوِّن المدني من القوة الاحتياطية الأفريقية تنفيذياً.

وفي القرن الأفريقي، نُفِّذ العديد من تدخُّلاتنا في مجال السلام والأمن بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، الذي نُشيد بدوره. وقدَّمنا أيضا دعما سياسيا وماليا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والمنظمة الإقليمية للقرن الأفريقي. وقد دعمنا مساعي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل السلام في جنوب السودان والصومال، مشجِّعين دائما التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. والمشروع الذي أعددناه مع مكتب الصومال التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لحلِّ المسائل العالقة بين الحكومة الاتحادية الصومالية وإدارة جوبا، ذو فائدة خاصة. وقد عالجت هذه المبادرة وسواها علاقات الجوار المركزية، التي نعتقد أنها تبقى إحدى المسائل الرئيسية لعملية إحلال الاستقرار الصومالي. وكان دعمنا شفافا دائما، ومنسجما مع الاتفاق الجديد من أجل الصومال ومع مبادئ عمل الأمم المتحدة.

إنَّ إيطاليا على رأس البلدان المساهمة بقوات الخوذات الزُرق بين مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وهي سابع أول مساهم في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبهذه الروح نفسها يدعم بلدي بقوة أيضا تعاون الاتحاد الأوروبي – الأمم المتحدة. وفي ظل رئاسة إيطاليا لمجلس الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٣، بدأ التعاون المتجدد من قِبَل الأمم المتحدة في إدارة الأزمات باعتماد الإعلان المشترك بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات. وقد تلاه منذ ذلك الحين العديد من الإنجازات البارزة.

والرئاسة الإيطالية الحالية لمجلس الاتحاد الأوروبي تودّ أن تقيِّم أفضل الممارسات والدروس المستفادة في هذا التعاون، وبناء المزيد على هذه الشراكة. وهذا ما يجعلنا سعداء بأن نستضيف حول هذا الموضوع – مع ألمانيا وبمساعدة بعض أفرقة التفكير المشهورة – حلقتين دراسيتين إقليميتين رفيعتي المستوى، كانت برامجهما قد عُرضت في نيويورك أثناء مناسبة ١٧ تموز/يوليه، بحضور وكيل الأمين العام لادسو. وستُعقد الحلقتان في الخريف المقبل في روما وبرلين، متبوعتين بمؤتمر ختامي في بروكسل.

وفي بيان وجَّهته إلى مجلس الأمن الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة أشتون، قالت:

”الأسباب الكامنة وراء تأسيس الأمم المتحدة تشبه الأسباب التي دفعت إلى التكامل الأوروبي: ”إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“. واليوم يلزم الأمم

المتحدة والاتحاد الأوروبي أن ينهضا بالمُثُل التي ألهمت الأجيال السابقة ... في عالم جديد“. (S/PV.6306، صفحة. ٢)

وإيطاليا، بصفتها عضواً مؤسسا للاتحاد الأوروبي، تؤمن إيماناً راسخا برؤيا الولايات المتحدة الأوروبية، وبسياسة أوروبية خارجية ودفاعية متميزة. وقد أيَّدت دائما رؤيا وقيم ميثاق الأمم المتحدة. والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجهان للعملة ذاتها، ومساران يفضيان إلى الهدف ذاته: عالم يسوده السلام. ولتحقيق هذا الهدف، نحتاج إلى المزيد من أوروبا في حفظ السلام التابع للأمم المتحدة، وبلدي فخور بأن يكون على الخط الأمامي في هذا الالتزام.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

**السيدة بولانوس بيريز** (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أهنّئ رواندا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2014/478، المرفق) التي أعدَّتها حول هذا الموضوع الهام. وإننا نشكر أيضا الأمين العام على ملاحظاته.

بوصفنا بلدا مساهما بقوات، نرى أن مما لا غنى عنه أن نعقد مناقشة بشأن جميع المسائل المتصلة بصون السلم تحت راية الأمم المتحدة، خاصة بالنظر إلى الظروف المتغيرة بسرعة التي تواجه هذه العمليات.

يؤيد بلدي البيان الذي أدلت به حركة بلدان عدم الانحياز وأود أن أبدي بعض الملاحظات من وجهة النظر الوطنية.

أولا، يجب أن تكون لعمليات حفظ السلام ولايات واضحة ويمكن إنجازها وقابلة للتحقق، ومصممة لكل حالة بعينها، وتأخذ في الحسبان احتياجات وظروف كل حالة. وبغية تنفيذ ولايات مجلس الأمن بنجاح، من الضروري معالجة المسائل التي تنطوي على فجوات كبيرة في مجالات المهارات، والموارد والتدريب من خلال زيادة درجة التنسيق بين مجلس الأمن، والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن المنظمات الإقليمية يمكنها أن تؤدي دورا رئيسيا، خاصة بالنظر إلى مركزها الاستراتيجي وقربها من الميدان.

ثانيا، إن الزيادة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتوسيعها أدت إلى ولايات معقّدة بصورة متزايدة. وهذا يقتضي تعزيز القدرات لتقييم حالات النزاع؛ والاضطلاع بتخطيط فعّال يرتكز على معلومات دقيقة؛ وتعزيز التدابير الهادفة إلى حماية وسلامة القوات؛ واستنباط استراتيجية سريعة الاستجابة لحالات الطوارئ. إن الشراكة والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ابتداء من مرحلة التخطيط لعمليات حفظ السلام يمكن أن تساعد على ضمان توفير المزيد من المعلومات الكاملة والمفصلة، وبذلك تؤدي إلى إنشاء ولايات ومفاهيم أفضل للعمليات وقواعد الاشتباك. وهذا سوف يقتضي تعزيز وتطوير سياسات واضحة من أجل تعاون أفضل في جميع المجالات مع هذه الكيانات الاقليمية.

ثالثا، يعهد الميثاق إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك السياق، لا بد لنا من أن نسلم بالمساهمة التي يمكن أن تقدمها الترتيبات الإقليمية والوكالات لحفظ السلام، وذلك وفقا لأحكام الفصل الثامن من الميثاق. تؤيد وتساهم الترتيبات والوكالات الإقليمية في نشاطات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ ولا بد لهذه الجهود من أن تستمر. لذلك من الضروري دعم عمليات حفظ السلام الإقليمية وضمان وجود آليات قابلة للتنبؤ ومستدامة من أجل تمويلها.

رابعا، لا بد من تحسين العلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام. والجهود التي تُبذل من أجل الحفاظ على السلم يجب أن تقترن بجهود مماثلة نحو الانتعاش الاقتصادي وبناء القدرات.

وفي هذا الصدد، تؤدي لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام دورا بالغ الأهمية في تعزيز إمكانيات الدول ومنع العودة إلى حالات الصراع. ولا بد لنا من تشجيع مشاركة وتعاون المنظمات الإقليمية في هذه العمليات.

أخيرا، أود أن أتطرق إلى مسألة محددة تتعلق بمصداقية الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام. وهنا أشير إلى النقطة التي وردت في التقرير التاسع عشر للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودا والمقدم إلى المجلس عملا بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). نشعر ببالغ القلق إزاء هذه الملاحظة، ونطلب إلى الأمين العام النظر في طلب المدعية العامة، على سبيل الأولوية، بشأن إجراء تحقيق كامل ومستقل وشفاف في الادعاءات المتعلقة بارتكاب جرائم جسيمة ضد المدنيين والمساهمين بقوات، إذ يجري التستر عليها في العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونحض المجلس أيضا على تأييد النداء الذي وجهته المدعية العامة من أجل المساءلة الفعّالة.

سوف أختتم كلمتي بتكرار التزام غواتيمالا بتقديم قوات تتحلى بأعلى معايير الكفاءة، واللياقة والانضباط، والتراهة للعمل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. أود أيضا أن أشيد بجميع العاملين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما، الذين قدموا تضحيات عظمى من أجل هذه القضية النبيلة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

**السيد غونزاليس** (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أعرب عن تقدير الوفد الاسباني للرئاسة الرواندية على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تمكّننا من طرق مسألة ذات أهمية متزايدة، ألا وهي التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في العمل الحيوي الذي تضطلع به حاليا عمليات حفظ السلام.

ترحب إسبانيا بزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال السلم والأمن وفقا للفصل الثامن من الميثاق. نعتقد أن هذا التعاون يعزز الجهود الجماعية التي يقوم بها المجتمع الدولي لبناء السلم والحفاظ عليه. إن هذه الجهود تشكل أساسا لهذه العمليات التي تعمل دائما وفقا للولاية التي كلفها بها مجلس الأمن.

تشدد إسبانيا على الحاجة إلى آليات تكفل درجة أكبر من الكفاءة في عمليات حفظ السلام مع ولايات قوية وواضحة ومناسبة، وبطبيعة الحال، توفير الموارد الكافية لتنفيذها. كذلك نرى من المهم تكريس الانتباه للظروف المتغيرة والاحتياجات والتحديات التي تواجهها يوميا عمليات حفظ السلام في الميدان. ولتحقيق هذا الغرض، نؤيد المشاركة النشطة للبلدان والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية في المناقشات وعملية صنع القرار المتعلقة بهذه البعثات، وهي عملية تتم في مجلس الأمن.

أصبح لا مناص من عمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لضمان الاستجابة السريعة للحالات العصيبة لكي يتسنى التصدي للتحديات الجديدة وتعزيز الملكية المحلية والإقليمية، وهي ضرورية للحيلولة دون نشوب الصراعات وحلها.

لا بد لنا من أن نعمل على زيادة وتعزيز الآليات الرامية إلى تحسين تنسيق واستكمال أعمالنا مع هدف نهائي يتمثل في زيادة فعّاليتها وتماسكها. ولا بد من أن يستمر الحوار مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ويسر إسبانيا أيما سرور أن ترى مستوى التعاون الذي تحقق بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على الصعيدين

المؤسسي والعملياتي والذي أثمر عن نتائج إيجابية جدا في الميدان في بلدان مثل مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. سوف نواصل العمل مع الشركاء الآخرين في الاتحاد الأوروبي لتوسيع هذا التعاون.

إن النهج الإقليمي يزيد من فهمنا للتحديات المحلية ويقربنا من شواغل واحتياجات البلدان والشعوب المتأثرة تأثرا مباشرا بالنزاع، ومن ثم يُيسر اعتماد وتنفيذ حلول فعّالة وشاملة ومستدامة.

نود هنا أن نعرب عن عميق تقديرنا للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية لما تحلت به من جهد ونشاط في تصديها للتحديات المتعلقة بالسلم والأمن في القارة. وتحبذ إسبانيا الملكية الأفريقية والحلول الأفريقية من خلال تعزيز الآليات والقدرات الأفريقية من أجل منع نشوب الصراعات وتدبّرها وحلها. نقر ونرحب بالجهود الأفريقية في المجالات السياسية والعسكرية والمالية من أجل حل الأزمات في القارة، بما في ذلك المبادرات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

نؤيد تصميم الاتحاد الأفريقي على الحصول على الوسائل والموارد اللازمة لضمان إحلال السلم والأمن في أفريقيا من خلال منظومة السلم والأمن الأفريقية. إن ذلك التصميم على الاضطلاع بمسؤولية أكبر يجب ترجمته إلى دور أكبر لأفريقيا في جميع مراكز اتخاذ القرار.

إن إسبانيا ملتزمة التزاما قويا وفاعلا بإحلال السلم والأمن في أفريقيا كون هذه المسألة تؤثر بنا مباشرة. ومنذ أن شارك بلدي لأول مرة، في عام ١٩٨٩، في عملية لحفظ السلام في أفريقيا، ما برحنا نشارك في أكثر من ٢٠ بلدا أفريقيا. ويتجسد هذا الالتزام حاليا في المشاركة النشطة لنا في بعثات الاتحاد الأوروبي في مالي والصومال ومؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلاوة على ذلك أن تدعم أسبانيا الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ماليا وسياسيا لزيادة تطوير مسؤولياتها في ذلك المجال.

وإسبانيا ملتزمة بحزم بذلك المسعى الضروري لعمليات حفظ السلام، الذي تسهم فيه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشكل فعال. وسنواصل العمل مع سائر الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز وتحسين هذا التعاون الذي تمخض عن العديد من النتائج الإيجابية بالفعل، ونأمل أن يستمر ذلك التوجه في المستقبل.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد إيلر** (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): شهدت الظروف التي يعمل في إطارها حفظة السلام في عالمنا اليوم تغييراً كبيراً. وللأسف، فإن عدد النزاعات في ازدياد وأصبح معظمها داخلي الطابع على نحو متزايد. والتهديدات غير المتناظرة تنشأ بشكل أكثر تواتراً. وعلاوة على ذلك، أصبحت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مؤسسة متعددة الأبعاد، تشمل أنشطة هامة لبناء السلام في شتى المجالات بعد انتهاء النزاع.

ولا يمكن لمنظمة واحدة أن تتعامل مع المتطلبات والتحديات التي تنطوي عليها مبادرة حفظ السلام. ولذلك، فإن الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، أصبحت ضرورية ولا غنى عنها. ونرى أنه ينبغي إنشاء تلك الشراكات وتعزيزها من منظور استراتيجي طويل المدى بما يحقق المنفعة المتبادلة.

وبما أن معظم بنود جدول أعمال المجلس تشغلها تحديات السلام والأمن في أفريقيا، فإن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بقضايا حفظ السلام تستأثر بمعظم الاهتمام. والملاحظة الجديرة بالترحيب أن الشراكة بين

المنظمتين قد تعززت وتعمقت بشكل ملحوظ، وخاصة في العقد الأخير. ونرحب أيضا بجهود التنسيق والترابط المتزايدة بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في القارة، مما يزيد من تعزيز القيادة والملكية الأفريقيتين في التغلب على التحديات التي تواجهها القارة.

ويمكن زيادة تكثيف الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي من خلال تعزيز الطابع المؤسسي للعلاقات بينهما. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الجهود الهائلة للاتحاد الأفريقي وريادته في معالجة الأخطار التي تهدد السلام والأمن في أفريقيا، ما زالت تلك المنظمة بحاجة إلى الدعم اللوجستي والمالي والدعم في مجال بناء القدرات للتعامل مع أوجه عدم الاستقرار الإقليمي. وينبغي مضاعفة الجهود الرامية إلى إنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية. وأخيراً وليس آخراً، يمكن للأمم المتحدة والاتحاد الافريقي إجراء تمرينات مشتركة لاستخلاص الدروس من تجارب الماضي.

وتركيا تؤيد تماماً الدور الريادي للأمم المتحدة في بعثات حفظ السلام، وهي ملتزمة بتوسيع شراكات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية في جهود حفظ السلام وبناء السلام وصنع السلام. واتساقاً مع ذلك الفكر، أود بهذه المناسبة أن أشير إلى أن تركيا وفنلندا وأعضاء مجموعة أصدقاء الوساطة قدموا مشروع قرارهم الثالث الذي ينصب على دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال الوساطة.

ونحن نعتبر أنه، إلى جانب الاتحاد الأفريقي ومنظمات مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الإسلامي، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وجامعة الدول العربية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، ومنظمة شنغهاي للتعاون، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد دول أمريكا الجنوبية، ومنظمة الدول الأمريكية، والعديد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى لكل منها دور مهم في ضمان السلام والاستقرار، جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة. والتعاون فيما بين بلدان المنطقة، كالتعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الافريقي، يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في الجهود المشتركة لصون السلم والأمن والبناء على الدروس المستفادة من مختلف الحالات.

ختاماً، نود أن نغتنم هذه الفرصة لتكريم النساء والرجال الذين يعملون في حفظ السلام، ونعبر عن تعازينا في أولئك الذين ضحوا بأرواحهم في أداء واجبهم.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ماليزيا.

**السيدة أدنين** (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أحييكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن عمليات حفظ السلام وإعداد المذكرة الفاهيمية (S/2014/478، المرفق) التي تشكل أساس مناقشة اليوم. وأود أن أعرب أيضا عن تقدير وفدي للأمين العام والمراقبين عن الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي للإحاطات الإعلامية التي قدموها في وقت سابق اليوم.

وماليزيا تعرب عن تأييدها للبيانين اللذين سيدلي بهما لاحقاً ممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا وممثل مصر باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

من الجدير بالذكر أنه، وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، بينما تتحمل المنظمات الإقليمية مسؤولية العمل من أجل التسوية السلمية للقضايا والنزاعات داخل مناطقها. ويشجعنا أن نحيط علماً بأن المنظمات الدولية المختلفة –

بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمتنا الخاصة – رابطة أمم جنوب شرق آسيا – تؤدي دوراً فاعلاً في التسوية السلمية للتراعات على المستوى الإقليمي. وترى ماليزيا أنه ينبغي للمنظمات الإقليمية أن تستمر في القيام بدور رائد في الجهود الرامية إلى تسوية التراعات داخل مناطقها.

إننا نتفق جميعاً على أن الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المشاركة في عمليات حفظ السلام توفر مزايا نسبية فريدة. وإلى جانب الشرعية والتجانس، كل في منطقته، يمكن للمنظمات الإقليمية توفير معلومات مفيدة تسهم، بدورها، في تعزيز الفعالية الشاملة لجهود الأمم المتحدة في إدارة التراعات، وكذلك في معالجة أسبابها الجذرية. وبعض المنظمات الإقليمية قد تبدي قدراً أكبر من المرونة في تخصيص الموارد. وإلى جانب القرب الجغرافي، يمكن للمنظمات الإقليمية نشر الأصول، بما فيها القوات، بسرعة أكبر من الأمم المتحدة، وهو أمر كثيراً ما يكون حاسم الأهمية في إنقاذ المزيد من الأرواح. والسؤال المطروح الآن هو: كيف يمكننا زيادة تعزيز فعالية ذلك التعاون من أجل تعظيم الفوائد؟

وماليزيا تؤمن إيماناً راسخاً بأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ينبغي أن يكون عملية مستمرة وديناميكية. ونظراً للطابع المتزايد التعقيد والمتعدد الأبعاد لعمليات حفظ السلام اليوم، من الأهمية بمكان أن توضع السياسات على المستوى الحكومي الدولي بتوافق الآراء. ويجب أيضا أن تستند عملية صنع السياسات إلى الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة وأن تسترشد بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام. وماليزيا تؤكد مرة أخرى أن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام هي الهيئة المناسبة المسؤولة عن وضع السياسات في مجال حفظ السلام.

وينبغي أن يكون النهج القائم على القدرة أحد الاستراتيجيات الرئيسية للتعامل مع الطابع المتغير لعمليات حفظ السلام في الحاضر والمستقبل. وينبغي التركيز على بلورة معايير القدرة، فضلا عن التدريب والإعداد على نحو شامل وفعال. ومن الضروري أن تستخدم الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مصطلحات حفظ السلام نفسها، وأن يكون لدينا فهم مشترك للعقيدة الأساسية والقواعد التنفيذية للاشتباك التي يمكن تطبيقها عملياً في مختلف الظروف.

وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان أن تحدد لأفراد حفظ السلام مهام عملياتية واضحة، إضافة إلى التوجيه والتدريب المناسبين، مع توفير الأدوات والمعدات اللازمة لتمكينهم من القيام بواجباتهم بشكل فعال. كما يجب أن يكون حفظة السلام باستمرار على علم بالحساسيات الثقافية والخصوصيات المحلية في المناطق التي يعملون فيها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال حلقات عمل تدريبية مشتركة وبرامج التوعية التي تنفذها الأمم المتحدة في البلدان المساهمة بقوات وفي المراكز الوطنية المعنية بحفظ السلام.

ومن جانبنا، فقد أنشأنا في حزيران/يونيه ١٩٩٥ المركز الماليزي لحفظ السلام، المكلف بتدريب ضباط القوات المسلحة والشرطة الملكية الماليزية والمنظمات غير الحكومية وتزويدهم بالمعرفة المناسبة لحفظ السلام قبل تعيينهم لدى الأمم المتحدة. وعلى مر السنين، تعاون المركز مع مختلف وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك مع مراكز التدريب في البلدان الشريكة في تنفيذ برامج التدريب المختلفة. وقام المركز بتدريب ١٩٣١ ضابطاً محلياً و ٦١٢ مشاركاً دولياً من ٥٢ بلداً.

وتعتمد عمليات حفظ السلام إلى حد كبير على الموارد المالية والبشرية على السواء. وتدرك ماليزيا جيدا شح الموارد في وقت التحديات الاقتصادية الكبيرة. والمناقشة التي دارت بشأن

المعدل الجديد لسداد تكاليف القوات في الدورة الأخيرة للجنة الخامسة دليل آخر على ذلك التحدي. ولا بد للدول الأعضاء من مواصلة التزامها بدعم بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، ترى ماليزيا أن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية يجب أن تسعى إلى اتباع نهج أكثر فعالية إزاء توليد ما يكفي من الموارد من أجل عمليات حفظ السلام. وهناك مسألة رئيسية أخرى هي أن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يجب أن تشدد على أهمية الدعم اللوجستي الذي يتسم بالفعالية والكفاءة، الأمر الذي كثيرا ما يواجه ضغوطا أكثر مما يحتمل. ومن الأهمية بمكان تقديم الدعم اللوجستي في الوقت المناسب، وفي المكان المناسب، وبالقدر المناسب لتلبية المتطلبات على أرض الواقع. وإدراكا لأنه لا يوجد حل وحيد من شأنه أن يتمكن من تلبية الاحتياجات المتنوعة للبعثات المختلفة، يجب أن تعاون الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من الشركاء من أجل تعزيز قدراتها اللوجستية.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للرجال والنساء العاملين في الأمم المتحدة، ولا سيما أولئك الذين ضحوا بأرواحهم أثناء الخدمة في بعثات حفظ السلام. للمجلس أن يطمئن، من جانبه، أن ماليزيا ستواصل العمل مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة في جهودنا الجماعية الرامية إلى النهوض بقضية السلم والأمن الدوليين من خلال جدول أعمال الأمم المتحدة لحفظ السلام.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة رومانيا.

**السيدة ميكوليسكو** (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه المناقشة الحسنة التوقيت، وأهنئكم على عقدها. أود أن أتطرق بإيجاز إلى الموضوع من منظورنا الوطني بالإضافة إلى البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، الذي تؤيده رومانيا تأييدا تاما.

في ظل التزايد المستمر لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التي تضطلع بولايات معقدة متعددة الأبعاد بشكل متزايد، مع الأخذ في الاعتبار في الوقت نفسه الانخفاض في الموارد البشرية والاستدامة المالية، فإن الأمم المتحدة تضطلع بالمهمة الصعبة المتمثلة في ضمان استمرارية عملياتها وكفاءتها. وبالتالي، تسعى باستمرار إلى إقامة شراكات جديدة في مجال الحفاظ على السلام والأمن. وفي هذا الصدد، فإننا نرى أن تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية يعد بلا شك اتجاها إيجابيا وضرورة متزايدة. ولهذا السبب أردت أن أؤكد من البداية أن فكرتكم، سيدي الرئيس، لعقد هذه المناقشة جديرة بالترحيب.

وفي العديد من الحالات، التي تتسم بالبيئات الصعبة والعنيفة حيث يكاد ينعدم فيها السلام، وحيث تنشط بصورة متزايدة الجهات الفاعلة من غير الدول، أو الجماعات المسلحة عبر الحدود، أو المقاتلين الأجانب، أو المرتزقة، أو الشبكات الإجرامية المنظمة، فغالبا ما تكون المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في وضع أفضل للعمل من وضع قوات الأمم المتحدة سواء في التدخل لتحقيق الاستقرار أو في تولي المهام خلفا للأمم المتحدة في مرحلة ما.

وتعلق رومانيا، بصفتها جهة توفر الأمن، أهمية كبيرة على فعالية الأمم المتحدة في سعيها إلى تحقيق السلم والأمن العالميين. وبوصفه أحد المساهمين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن بلدي نشط في الدعوة إلى إعادة تحديد كيفية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي هذا السياق، أود أن أذكر بأنه، خلال ولايتها الأخيرة في مجلس الأمن بوصفها عضوا غير دائم في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، فإن أحد الإنجازات الرئيسية التي حققها بلدي هو الترويج الناجح للقرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) المتعلق بتعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين.

وبالإضافة إلى أن تلك الوثيقة هي أول قرار روماني اتخذه مجلس الأمن، فإنها تمثل القرار الأول في تاريخ الأمم المتحدة الذي يتناول التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وعملا بالقرار ١٦٣١ (٢٠٠٥)، أصبحت المنظمات الإقليمية مساهما رئيسيا في الجهود الدولية الرامية إلى دعم الدول التي تمر بمرحلة الانتقال من النزاع ومن عدم الاستقرار السياسي إلى تحقيق السلام المستدام، على النحو المبين، على سبيل المثال، في تقرير الأمين العام عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، في مجال صون السلام والأمن الدوليين (S/2008/186). وبوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٧، فإن رومانيا داعم مستمر ومتسق للاستراتيجية الأمنية الأوروبية، بما في ذلك الأولوية التي يعطيها لتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، فإن رومانيا واحدة من الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي التي أيدت بقوة الحاجة إلى إنشاء إطار للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

ولهذه الأسباب، وبوصفها مساهما هاما في بعثات الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ذات المشاركة متعددة الأبعاد، من العنصر العسكري وعنصر الشرطة إلى العناصر المدنية، ولا سيما في البوسنة والهرسك، والعراق، وأفغانستان، وجورجيا، فإن رومانيا ما فتئت تشارك في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بشأن إدارة الأزمات. وإذ دعونا دائما إلى اضطلاع الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية بأدوار يكمل بعضها بعضا، بدأت رومانيا العمل على الخروج بمفاهيم جديدة وتحديد إجراءات جديدة في مجال تحقيق الاستقرار والانتعاش بعد انتهاء النزاع. ولذلك، أنشأنا مركز التدريب من أجل إعادة البناء بعد انتهاء النزاع في بوخارست. تتعلق هذه المواضيع بالحالات المعقدة، مثل الحالة في أفغانستان أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يكون التعاون والتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة الميدانية –المنظمات الدولية والدول والمنظمات غير الحكومية – أمرا ضروريا للغاية.

أما وجودنا في أشكال التعاون الإقليمي الأخرى، من قبيل عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، ومجلس التعاون الإقليمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، فيسعى إلى تعزيز وتنويع مساهمة رومانيا ودورها في مجال الأمن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وأود أن أختتم بالإعراب عن اقتناع رومانيا بأن تعزيز شراكات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر أساسي من أجل تحسين القدرة على مواجهة مجموعة التحديات الآخذة في الازدياد والتغلب عليها، حيث يبدو أن العالم في حالة اضطراب شديدة هذه الأيام. ونرى مجالا لتحسين الاتصالات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك من خلال المشاورات على جميع المستويات الملائمة. كما أننا بحاجة إلى تحسين التكامل بين حفظ السلام وبناء السلام، حيث أن من الحقائق أن عمليات حفظ السلام وحدها لا يمكنها حل النزاعات ويجب أن تستكمل بآليات لبناء السلام صيغت بعناية. وأهنئ جميع من فكروا وتصرفوا على ذلك النحو. وسيشاطر بلدي دائما تلك الرؤية وتساعد بكل سرور في تنفيذها.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

**السيد بيركايا** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة اليوم وعلى المذكرة المفاهيمية المفيدة والمفصلة التي قدمتموها (S/2014/478، المرفق). ونود أيضا أن نشكر الأمين العام، ونائب الأمين العام للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة على إحاطاتهم الإعلامية.

وتؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل تايلند بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ويؤكد التعقيد المتزايد للصراعات الجارية بوضوح على الحاجة إلى استجابة متعددة الأبعاد ومتكاملة. ولذلك فمن المفهوم أن الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية تضطلع بدور متزايد الأهمية في حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام. وبصفتها مؤيدا قويا لموضوع اليوم، خلال رئاستها للمجلس مؤخرا، عقدت إندونيسيا مناقشة مفتوحة بشأن تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين (انظر S/PV.5776). وقد أكد البيان الرئاسي S/PRST/2007/42، من بين مسائل أخرى، على الدعم السياسي الذي تقدمه الأمم المتحدة لهذه المنظمات. إن ذلك التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية معترف به في ميثاق الأمم المتحدة، الذي يؤكد على أن هذه الترتيبات الإقليمية ينبغي أن تبذل قصارى جهدها من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للمنازعات المحلية قبل عرضها على مجلس الأمن.

ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة في تسخير الدور الذي تضطلع به الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية بمزيد من المنهجية والفعالية. وفي حين يمكن أن تكون الكيانات الإقليمية شركاء بالغي الأهمية في تعزيز السلام، بما في ذلك من خلال حفظة السلام والوسطاء التابعين لها، وتوفير تعزيز القدرات المدنية، فإن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بحاجة أيضا إلى زيادة الدعم السياسي والتقني المقدم إلى الكيانات الإقليمية المعنية في مجال تعزيز قدراتها.

في الواقع، مع قرب المنظمات الإقليمية الجغرافي والثقافي والتاريخي من الصراعات في مناطقها، حيث تدرك أسبابها إدراكا عميقا، فهي لديها مزايا واضحة، وتستطيع أن تعتمد النُهُج التي يمكن أن تساهم في منع الصراعات وحلها بطريقة فريدة من نوعها. علاوة على ذلك، وكما شهدنا في بعض الحالات في أفريقيا، بالإمكان إعداد القوات وتجهيزها بسرعة. وبينما نشدد على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية الثلاثة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، نؤكد أيضا على تحسين آليات حفظ السلام بغية كفالة الموارد المالية واللوجستية الكافية للبعثات وفي الوقت المناسب.

وتظهر حالات عديدة أنه من دون التمويل والدعم المتواصلين اللذين يمكن التنبؤ بهما، يمكن للعمليات الإقليمية أن تصاب بعثاتها بنكسات، وذلك يؤثر أيضا على الدعم المقدّم إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن الأهمية بمكان وجوب أن تعمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على تعزيز الثقة والائتمان المتبادلين بينهما، بحيث تكونان على استعداد أفضل للاستفادة بسرعة ومرونة من المزايا النسبية لكل منهما تحقيقا لقضية السلام. وفي هذا الصدد، ترحب إندونيسيا بالجهد المتواصل الذي يبذله مجلس الأمن في سبيل تعميق العلاقة بين عمليات حفظ السلام والمنظمات الإقليمية المعنية، بما في ذلك مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بخصوص المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وكلما كان الحوار بين أصحاب المصلحة في حفظ السلام أوسع نطاقا وأكثر شمولا وأكثر شفافية، تكون النتائج أكثر فاعلية. ونظرا لأن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (لجنة الـ ٣٤) هي المنتدى الحكومي الدولي الأكثر تمثيلا على نطاق واسع للنظر في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بصورة شاملة، فإن وفدي يتطلع أيضا إلى تعزيز المقترحات التي تأتي من اللجنة الخاصة بشأن موضوع اليوم.

وفي منطقتنا جنوب شرق آسيا، تقف رابطة أمم جنوب شرق آسيا على أهبة الاستعداد، في إطار الشراكة الشاملة بين الأمم المتحدة والرابطة، لدعم الأمم المتحدة في صون السلم

والأمن الدوليين. ونعتقد أيضا أنه من المهم تشاطر الخبرات وأفضل الممارسات مع المناطق الأخرى، بما في ذلك بشأن تحسين سبل تعزيز القدرات ذات الصلة لمواجهة كامل نطاق الصراع منذ تواجده في البداية وصولا إلى ما بعده. والمدخلات والتوصيات الصادرة عن المنظمات الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات يتعين مراعاتها بالشكل المناسب من جانب المجلس في عمليته لصنع القرار في أقرب مرحلة، حيث يتسنى اعتماد نهج متكامل ومتعدد الأبعاد.

وفي الختام، تكرر إندونيسيا دعمها لقيام تعاون أكبر ومنهجي بين جميع أصحاب المصلحة في مجال حفظ السلام، بالتماشي مع الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام ولجنة ال٣٤. ونحن واثقون من أن المناقشة الجارية اليوم، والقرار المتخذ صباح هذا اليوم (القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤)) سينهضان بأعمال المجلس وغيره من الجهات الفاعلة ذات الصلة، بغية تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

**السيد بامرونغفونغ** (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي تتألف من إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار، وفييت نام.

اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير رابطة أمم جنوب شرق آسيا للرئاسة الرواندية على تنظيم المناقشة المفتوحة الجارية اليوم، وعلى مذكرتها المفاهيمية الممتازة (S/2014/478، المرفق). كما أشكر الأمين العام، وممثلي كل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

في المناقشة المفتوحة التي أجراها المجلس خلال الشهر الماضي، أطّلع على الاتجاهات الجديدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (S/PV.7196). وكما أشار العديد من المتكلمين، إن الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال حفظ السلام هي بلا شك أحد أبرز الاتجاهات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في العصر الحديث. فمشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام توفر مزايا نسبية فريدة من نوعها. أمّا على الصعيد التشغيلي، فإن القرب الجغرافي يعني أن الشركاء الإقليميين يمكنهم الاستجابة على نحو أسرع من الأمم المتحدة. ونشر قوات حفظ السلام على نحو أسرع غالبا ما يعني إنقاذ أرواح المزيد من المدنيين العالقين في حالة أزمة آخذة في التكشّف.

بالإضافة إلى ذلك، أصبحت ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام متعددة الأبعاد على نحو متزايد. ومن أجل كفالة تحقيق السلام الدائم، مطلوب من حفظة السلام الآن الاضطلاع بمهام بناء السلام المبكرة، مثل توفير الدعم للحوار الوطني والمصالحة، وبناء المؤسسات الوطنية. ويمكن للمشاركة الإقليمية في عمليات حفظ السلام أن تجلب الخبرات ذات الصلة وتقيم التعاون المطلوب لمواجهة الأسباب الجذرية للصراع، الذي يكون حلّه في أغلب الأحيان حلاّ إقليميا.

وأبرز ما تثمر عنه الشراكة الإقليمية لعمليات حفظ السلام هو في القارة الأفريقية. وتشيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالمساهمة القيّمة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، ومنها الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وننوّه أيضا بدور الاتحاد الأوروبي في توفير الموارد المالية لعدد من بعثات حفظ السلام في أفريقيا.

ومن جانبنا، هناك حاليا نحو ٤ ٠٠٠ جندي وشرطي من الدول الأعضاء في الرابطة يخدمون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام حول العالم. وبموجب إطار الإعلان المشترك المعني بالشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، نحن نبحث باستمرار عن سبل ووسائل تعزيز التعاون الأوثق بين الرابطة والأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. ونكرر أيضا الحاجة إلى تنفيذ الإعلان المشترك بطريقة شاملة.

وتود الرابطة، في أخذ المناقشة حول هذه المسألة إلى الأمام، أن تسلّط الضوء على ما يلي. أولا، إن الشراكات بين الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الإقليمية يجب أن تستند إلى الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهي أحكام الفصل الثامن المتعلق بالترتيبات الإقليمية. كما يجب أن تسترشد الشراكات بالمبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أي موافقة الأطراف، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا دفاعا عن النفس ودفاعا عن الولاية.

ولا بد من تكرار الكلام عن أن المناقشات الهامة المتعلقة بالسياسات العامة واتخاذ القرارات بشأن هذه المسألة ينبغي أن يحدثا بطريقة توافقية. وتشدد الرابطة على أن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (لجنة ال٣٤)، التي تضم البلدان المساهمة بقوات وشرطة، والبلدان المضيفة، وأعضاء المجلس، والبلدان الأخرى المهتمة بالأمر، هي المنتدى المناسب لتلك المناقشات والقرارات. وتسترعي الرابطة الانتباه إلى قرارات السياسة العامة التي اتخذتها لجنة ال٣٤ وأوردتها في تقريرها عن الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٤ (A/68/19).

ثانيا، في حين قد يكون النشر السريع أحد مواطن القوة الرئيسية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تشارك في عملية ما لحفظ السلام بتفويض من الأمم المتحدة، فهي تواجه في كثير من الأحيان تحديا يتمثل في تأمين ما يكفي من الموارد المالية والدعم اللوجستي، بغية الحفاظ على مشاركتها لأجل طويل. لذلك، إن إنشاء آلية تمويلية يمكنها أن توفر التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به أمر حاسم للحفاظ على الشراكة. بالإضافة إلى ذلك، توصي الرابطة أيضا بأن تتعاون الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما في أفريقيا التي تنتشر فيها معظم عمليات حفظ السلام، بغية تعزيز قدراتها اللوجستية.

ثالثا، إن عمليات حفظ السلام الحديثة هي مشاريع معقدة. لذا، ينبغي أن تكون الشراكة في مجال حفظ السلام شاملة ومستجيبة. لكنه يلاحَظ وجود فجوات في التخطيط للبعثات، وعدم كفاية في مجال المعلومات المتبادلة بين الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين. لذلك، تؤيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا فكرة زيادة تعزيز تبادل المعلومات وعمليات التشاور الرسمي بين مجلس الأمن، والشركاء الإقليميين، والبلدان المساهمة بقوات، والأمانة العامة في كل مرحلة من مراحل عملية حفظ السلام، لا سيما في مرحلتي التخطيط للبعثات واستعراض الولايات.

وفي الختام، بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أود أن أغتنم الفرصة لأثني على الرجال والنساء الذين لقوا حتفهم أثناء خدمتهم في بعثات حفظ السلام. وندرك بعظيم الامتنان تضحيتهم من أجل قضية إحلال السلام النبيلة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية جمهورية إستونيا.

**السيد بايت**(إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة الرواندية للمجلس على مبادرتها لعقد هذه المناقشة المفتوحة. وأقدر كثيرا المناقشات المفتوحة باعتبارها مقياسا لمزيد من الشفافية وإشراك الدول الأعضاء في الأمم

المتحدة على نطاق أوسع في المسائل التي يناقشها المجلس. أوصي بأن تتبع كل رئاسة النهج ذاته.

وأهنئ المجلس على اتخاذ القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤) اليوم. وأود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. كما تؤيد إستونيا تماما البيان الذي أدلى به نائب الأمين العام للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية.

وتكفل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الأمن الضروري والدعم الإنساني لملايين الأشخاص في مناطق النزاع، وتدعم المؤسسات الهشة في البلدان الخارجة من النزاعات. وتساعد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام المجتمعات التي في حاجة ماسة إلى الاستقرار على العودة إلى درب السلام والتنمية. وتيسر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حماية حقوق الإنسان وتعزز الديمقراطية، التي أعتقد أنها أفضل السبل لكفالة الاستقرار والرفاه للجميع.

وقد ساهمت إستونيا بنشاط في عمليات حفظ السلام الدولية منذ ١٩٩٥. وخلال ذلك الوقت، لم يمر يوم واحد من دون أن يكون ثمة جندي سلام من إستونيا، أوشرطي أو خبير في بعثة لإرساء السلام. في ربيع هذا العام، بدأ جنود إستونيا مهمتهم الأولى في القارة الأفريقية، في جمهورية أفريقيا الوسطى تحديدا، حيثما تنتشر فصيلة المشاة الخاصة بنا كجزء من بعثة الاتحاد الأوروبي. وندرك أهمية التعاون والدعم المتبادل في حل المشاكل على الساحة الدولية.

ومن خلال الاضطلاع بدور في عمليات حفظ السلام، تهدف إستونيا أولا إلى حماية المدنيين وتحقيق نتيجة سلمية في حالات التوترات المتصاعدة. ولكننا نتفهم أيضا أن جميع التوترات، وأوجه عدم الاستقرار والنزاعات، قريبة كانت أو بعيدة، عاجلا أم آجلا سيكون لها تأثير علينا. وبالتالي هناك صلة بين عمليات حفظ السلام وأمننا الخاص. واستنادا إلى تجربتنا الخاصة، أود أن أوضح بعض العناصر الواردة في المذكرة المفاهيمية التي قدمها الرئيس (S/2014/478)، المرفق، وأجدها شاملة واستشرافية.

نتفق سياسيا وعمليا على أن هناك مزايا نسبية للعمل الإقليمي. ولا ينطبق ذلك على أفريقيا فحسب بل على مناطق أخرى حيثما شهدنا بعض النتائج الإيجابية للعمل الإقليمي المشترك. دعونا نتذكر العمليات والبعثات في يوغوسلافيا السابقة أو في أفغانستان، حيثما عمل الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة معا وتقاسمت الأعباء. تتمتع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في بعض الأحيان بقدر أكبر من المعرفة والخبرة للتعامل مع الشؤون المحلية، وقد تحظى أيضا بقدرات أكثر ملاءمة للعمل الإقليمي. لذلك، على سبيل المثال، فإن الأدوار التكميلية للجماعات الاقتصادية الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو الاتحاد الأفريقي — بما إننا نتكلم عن أفريقيا – ينبغي تعزيزها في المستقبل.

وفي ذلك الصدد، يمكن الاستفادة من الخبرة المكتسبة للاتحاد الأوروبي أو لمنظمة حلف شمال الأطلسي في عمليات السلام. وزيادة أوجه تعاونهما مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية يمكن أن يحسن قدرتهما الشاملة على الاضطلاع بالمهام. وبمرور الأعوام، جرى إحراز بعض التقدم، ولكن تثبت الأزمات الجارية أن التقدم المحرز لا يكفي. تواصل الصراعات الاندلاع، ويتصاعد عدم الاستقرار. واستجابتنا لا تزال في كثير من الأحيان بطيئة للغاية أو حذرة.

فمن المفهوم أن حتى الأمم المتحدة لديها حدودها التشغيلية، وقدراتها لا بد من استخدامها في المقام الأول لمواجهة الأزمات الأكثر خطورة. ومع اضطلاع المنظمات الإقليمية بالمزيد من المسؤولية، يمكن تخفيف الأعباء المفرطة التي تواجه الأمم المتحدة. والمنظمات الإقليمية غالبا ما تكون

أكثر ملاءمة لاتخاذ إجراءات وقائية لأنها يمكنها الكشف عن التوترات المتصاعدة بسرعة أكبر وبالتالي الاستجابة بشكل عاجل، باستخدام مساعيها الحميدة وأدوات الوساطة. إن الإرادة السياسية هي الشرط الأول وقبل كل شيء لاتخاذ المزيد من الإجراءات الإقليمية، وكذلك الإطار القائم لعملية صنع القرار والقدرات التشغيلية. وفي ذلك الصدد، يكتسي التخطيط المشترك وقدرات جمع المعلومات، فضلا عن تجميع القوات والخبرات اللازمة، أهمية بالغة.

وخلال العقد الماضي، في ضوء الضرورة المتنامية لرفع حالة التأهب وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات واتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب، عمل كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي لتحسين أدواتهما من أجل تبسيط قدراتهما التشغيلية والتخطيطية، وكذلك استعدادهما لاتخاذ إجراءات فورية. ويمكن استخدام مفهوم الاتحاد الأوروبي للمجموعات القتالية وقوة الرد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي كأمثلة جيدة يمكن أن تتبعها المناطق الأخرى. والمجموعات القتالية، على سبيل المثال، تقوم على إسهامات من الدول الأعضاء ومجهزة بالموظفين ومجهزة بطريقة التناوب. هي قوة في حجم كتيبة معززة بعنصر الدعم للقتال. هناك ١٨ من تلك المجموعات، تضطلع بمهام عسكرية ذات طابع إنساني وفي عمليات حفظ السلام وصنع السلام. والأهم من ذلك، يتم إعداد المجموعات في إطار موحد للتخطيط والتدريب.

وبما أننا نتكلم عن عمليات حفظ السلام، ينبغي ألا نغفل ما يحدث في منطقة الصراع بعد استعادة السلام. ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة البحث عن سبل لتيسير عودة البلد المعني إلى مسار سلمي ومستدام للتنمية. وينبغي أن يكون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جزءا لا يتجزأ من ولايات عمليات حفظ السلام وتوطيد السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ويكتسي إصلاح القطاع الأمني الشامل أهمية حيوية لضمان تطوير مؤسسات أمنية تتمتع بفعالية وكفاءة، بتكلفة معقولة وقابلة للمساءلة. وفي ذلك الصدد، تشيد إستونيا بأعمال لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام.

وأود أن أتطرق إلى إحدى السمات الهامة لعمليات حفظ السلام، وهي التمويل. شهدنا زيادة ميزانية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عاما بعد عام. وبتجاوزها ٨ بلايين دولار، فإنها تضع عبئا هائلا على الدول الأعضاء، ولكن بصفة خاصة على البلدان التي تساهم ماليا. وترحب إستونيا باتفاق اللجنة الخامسة الذي أبرم في اللحظات الأخيرة بشأن ميزانية عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ولكن أود أن أذكر المجلس بأن الاتفاق كان حلا توفيقيا شاقا والأمر المثير للدهشة أنه جري عرقلته من خلال عدم الرغبة القوية في كثير من البلدان.

واضطلعت إستونيا دائما بمسؤولياتها في ميزانية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بكل جد. في عام ١٩٩٩، قدمت استونيا قرارا طوعيا أحادي الجانب للمساهمة في ميزانية عمليات حفظ السلام على المستوى باء واستمرت في اتباع هذا النمط منذ ذلك الحين. وأود أن أدعو الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذونا، وخاصة تلك التي شهدت نموا اقتصاديا كبيرا خلال الـ ١٠ سنوات إلى الـ ١٥ سنة الماضية، واليوم تتمتع بقدرة أكبر على الدفع مما كانت عليه في الماضي.

كما أود التأكيد على أن ميزانية عمليات حفظ السلام ليست المورد الوحيد الذي نخصصه للسلام والاستقرار. ساهمت إستونيا في صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام هذا العام. ويتم تخصيص أموال أيضا إلى البلدان التي تمزقها الصراعات من خلال هيئات الأمم المتحدة المختلفة، مثل مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، على سبيل المثال لا الحصر.

إن إحلال السلام في القارة الأفريقية شرط أساسي لتحقيق

مستقبل أفضل للعالم كله، وبالتالي إستونيا مستعدة لتحمل المزيد من المسؤوليات الدولية وعلى استعداد للمساهمة بشكل متزايد لتحقيق الاستقرار في أفريقيا. لتعزيز قدرات البلدان الأفريقية في مجال حفظ السلام، أيدت إستونيا قرار الاتحاد الأوروبي بالالتزام بالإنفاق المزدوج على مرفق السلام الأفريقي، وهو صندوق مشترك بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي يقدم الدعم لعمليات حفظ السلام التي تديرها أفريقيا وبعثات حل النزاعات. وسيقدم الاتحاد الأوروبي ٨٠٠ مليون يورو إلى الصندوق خلال السنوات الثلاث المقبلة.

ونثمن عاليا دور الجهات الفاعلة الدولية والقانون الدولي في كفالة السلام والأمن. ولكن هناك أيضا حاجة إلى ملكية وطنية وإقليمية أقوى من جانب حكومات البلدان التي تناضل من أجل إرساء السلام والاستقرار. يجب على المجتمعات مطالبة قيادتها المنتخبة بالاضطلاع بالمزيد، وسنظل من المؤيدين المخلصين لذلك المبدأ.

وأعود هنا إلى الوقاية وأهميتها. وأحد التدابير الفعالة، بين سواها هو الفهم العام أنّه يجب مساءلة الجناة. فالجرائم الوحشية ليس لها مبرر، ويجب مثول الذين يرتكبونها أمام العدالة وإخضاعهم للمحاكمة. لذا، يتعين علينا جميعا أن نتعامل مع المحاكم الدولية والمحكمة الجنائية الدولية باحترام وكرامة، ومساعدتها ودعمها في الاضطلاع بمهامها. وبخلاف ذلك، سنفقد عنصراً هاما من القضاء والقانون الدوليين، وجهود السلام المعقدة أصلاً ستصبح حتى أكثر تعقيدا.

وفي الختام، أود أن أؤكد أنه ينبغي لهذه المسائل أن تحظى باهتمام دولي أوسع. وينبغي لنا أن نطلب مزيداً من ردود الفعل الدولية، بما في ذلك من جانب مجلس الأمن. ولكن في الوقت نفسه، ليس هناك بديل حقيقي لزيادة النهج المحلي والوطني والإقليمي الشامل لمعالجة الأزمات الممتدة والعنيفة. وإننا نقف متأهبين للمساهمة والمساعدة. وكلما استثمرنا أكثر في الوقاية، تضاءلت حاجتنا إلى التعامل مع التداعيات. لكنَّ الوقاية لا يمكن أن تكون ناجحة إلاَّ إذا ناضلنا من أجلها معاً. وإنني مقتنع بأننا سنكون ناجحين في هذا المسعى. وسنلزم أنفسنا هنا اليوم بالعمل معا من أجل مستقبل أفضل وأكثر أمانا وازدهارا لأبنائنا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

**السيد مكلاي** (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): إنَّ نيوزيلندا تنضمّ إلى الذين وجهوا التحية إلى جميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وإننا نحزن بشكل خاص على من قُتِلوا أثناء تأدية واجبهم.

وإنني أنوِّه أيضا بمساهمة رواندا الكبيرة في حفظ السلام. وإنها لمفخرة أن تكون رواندا الآن سادس أكبر بلد مساهم بقوات في الأمم المتحدة، وهذا مثال آخر على المساهمة الهامة التي تقدمها الدول الصغيرة للأمم المتحدة. كما ننوِّه، مع التقدير الحقيقي، بالعبء الذي تحمله رواندا وبلدان أفريقية أخرى عديدة في دعمها للأمم المتحدة، وعمليات حفظ السلام المختلطة والإقليمية في أفريقيا، بما في ذلك الصومال، جنوب السودان، دارفور، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مالي،جمهورية أفريقيا الوسطى.

وما يثير قلق نيوزيلندا أنّ منظومة حفظ السلام لا تزال معرَّضة بصورة خطيرة على الرغم من جهود جميع البلدان المساهمة بقوات. فحفظ السلام التابع للأمم المتحدة مُستترَف. وانتشار البعثات شديد البطء وغامض. وكما شاهدنا مؤخرا في جنوب السودان، حتى البعثات القائمة تؤخذ على حين غرة بتجدد نشوب النزاع. لذا، فإنَّ اتخاذ القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤) جاء في الوقت المناسب جدا. ونحن نهنئكم، سيدي الرئيس،

ونهنِّئ في الحقيقة المجلس بأكمله – على رفع مستوى صناعة القرار بشأن حفظ السلام إلى مرتبة القرار الرسمي.

لكن نيوزيلندا لا تزال قلقة لأنَّ الكثير من العمل الأولي على وقف النزاع واستعادة السلام شديد الاعتماد على حفظ السلام من قِبَل المنظمات الإقليمية، التي تكون غالبا ضعيفة التجهيز للاضطلاع بهذه المهام. وما يثير حتى قلقاً أكبر هو حقيقة أنَّ حفظ السلام الإقليمي ما برح يفتقر إلى التمويل القابل للتنبّؤ والمستدام. لذا، فإننا نشعر بالخيبة حيال فشل القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤) في حلِّ مسألة التمويل والقدرة. ونستذكر أنَّ أعضاء المجلس وافقوا قبل ١١ شهراً في البيان الرئاسي S/PRST/2013/12 المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ على أنَّ الوقت قد حان لتعزيز قابلية التنبّؤ بتمويل المنظمات الإقليمية واستدامته ومرونته، حين تضطلع بحفظ السلام في إطار ولاية للأمم المتحدة.

إنها لمسألة خطيرة أن يكون المجلس بأكمله لا يزال عاجزا عن حل هذه المسألة بعد نحو سنة. ويجب عدم تركها جانباً لمدة ١١ شهراً أخرى. وتعتقد نيوزيلندا أنه إذا لم يكن ممكنا اعتماد جميع التوصيات الواردة في تقرير برودي (انظر S/2008/813)، فإنه يتعين على المجلس الموافقة على التوصيات المختلفة التي تلبي احتياجات جميع الأطراف، وتضمن دعم الأمم المتحدة المنهجي والموثوق به لمبادرات حفظ السلام الإقليمية.

ومناقشة اليوم لا تقتصر على مجرد التمويل. فلدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وظائف هامة عبْر النطاق الكامل لولاية المجلس، من الإنذار المبكِّر، ومنع نشوب النزاعات وإدارتها إلى حل النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية، فضلا عن الإشراف على التطورات في عمليات حفظ السلام. ومع التوجُّه نحو انتشار عمليات حفظ السلام للتعامل مع التحديات المختلفة، حيث لا يكون هناك سلام حقيقي لحفظه، يمكن للشركاء الإقليميين المهتمِّين والمستثمرين أن يضطلعوا بأدوار أكثر أهمية.

وتجربة نيوزيلندا مع منظماتها الإقليمية الخاصة بها، التي تتعامل مع مثل هذه المشاكل، منسجمة جدا مع التجربة التي أوجزها لنا السيد بائيت قبل برهة. فلديها عادة فهم أفضل للمسائل؛ وهي تعرف الأطراف الفاعلة، ربما حتى شخصيا؛ وتستطيع تكوين قوة بسرعة؛ ويمكنها أن تستخدم جميع هذه الخصائص لكي تُعِدَّ وتنفِّذ ولايات قوية تُكمل الجهود السياسية الإقليمية.

وفي أغلب الأحيان، يأتي المجلس وحفظ السلام التابع للأمم المتحدة متأخرين جداً عن دعم الجهود الإقليمية، كما رأينا مؤخرا في مالي ومجددا في جمهورية أفريقيا الوسطى. لذا، يتعيَّن علينا تحسين الشراكة مع تلك المنظمات الإقليمية عبْر النطاق الكامل لجدول أعمال المجلس. ونيوزيلندا واضحة في دعمها لمثل هذه الشراكات. والمشاورات السنوية مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مفيدة، لكنها لا تتيح نوعاً من الفرصة للمناقشة التفصيلية الضرورية لدى نشوء حالة أزمة، ولا تترك مجالاً للمتابعة الجارية. والمشاركة الحقيقية تستدعي الالتزام، من المجلس جماعيا ومن أعضائه أفراداً على السواء.

وهناك الكثير ممَّا تُرك بدون تنفيذ في ما يتعلق بهذه المسائل، كما علمت الرئاسة الرواندية حين أصرَّت على أن يناقش المجلس هذا الموضوع. لذا، فإننا نشكركم، سيدي، ونشكر وفد بلدكم على الجهود التي بذلتموها هنا اليوم. فقد أسهمتم في إرساء أساس متين للخطوات المقبلة المُلحَّة. وبعبارات سفيركم، إنكم أنقذتم حقا الأفضل حتى الرمق الأخير.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

**السيد مناتسكنيان** (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): إنَّ أرمينيا تنضمّ إلى الجميع في الترحيب بالمناقشة الحالية بصفتها مساهمة هامة في النهوض بقدرة وفعالية حفظ السلام. لذا، فإننا نضيف صوتنا في شكر الرئاسة على مبادرتها في التركيز على جوانب محددة من الشراكات في سياق إضفاء الطابع الإقليمي على إدارة الأزمات.

ويبقى الاتّساق في بناء عمليات حفظ السلام هدفاً أسمى. ولكي نحقق ذلك، نؤكد على محورية دور الأمم المتحدة بصفته مركز تبادل المعلومات لتوليد الخبرات وتحديد المعايير والتنسيق. لذا، ينبغي دائما تعزيز قدرة الأمين العام والإدارات المعنية. وتبقى مشروعية حفظ السلام مستندة إلى ولاية من مجلس الأمن، بينما يعتمد التنفيذ الحقيقي للعمليات على مشاركة الدول الأعضاء، بما يشمل الترتيبات الإقليمية. لذا، نؤكد الحاجة المستمرة إلى تحسين النماذج من أجل مزيد من التفاعل والتشاور والتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم هيئة التكليف – مجلس الأمن – الأمين العام، والدول المساهمة بقوات والمنظمات الإقليمية المعنية. ومثل هذه الحاجة بارزة بشكل خاص في ضوء التجارب المتزايدة لإعداد العمليات المختلطة لحفظ السلام.

وإننا نتشاطر بقوة الفكرة المتعلقة بالدور البارز للمنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن. ففي الحقيقة، يمكن للمنظمات الإقليمية أن تتعهَّد بولايات لتوفير الأمن الإقليمي أو التعاون الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن حماية حقوق الإنسان. لكنَّ فعالية العمل على المستوى الإقليمي تعتمد بشكل أساسي على قوة المؤسسات من أجل التعاون الإقليمي. وينبغي الاعتراف في هذا الصدد بأنَّ مستوى التعاون ذي الطابع المؤسسي يختلف بين المناطق. والأمم المتحدة، بصفتها منظمة عالمية في وضع يؤهلها لتيسير التعاون الأقاليمي، بغية تكملة القدرات الإقليمية واستثمار مزاياها النسبية.

ويمكن القول على نحو معقول إنَّ مجاورة النزاع تنطوي على حوافز أكبر لدى الدول المحاذية لمناطق النزاع، لكي تسعى إلى حل يراعي مصالح السلام والأمن الإقليميين الدائمَين. ولكن

من الواقعي أيضا توقُّع أن ترى دول الجوار مصالح متضاربة في حالات النزاع، إلى حدِّ أن تفضِّل أحد طرفَي النزاع على حساب الطرف الآخر.

وفي ذلك الصدد، فإن فعّالية العمليات تتوقف بدرجة كبيرة على الموافقة الصريحة لجميع الأطراف المعنية مباشرة في الصراع. إن الطبيعة المحددة لأي عملية وقوام وتشكيل أي قوة لحفظ السلام وقواعد الاشتباك لديها، كلها ينبغي أن ترتكز على اتفاق سياسي بين جميع الأطراف في الصراع.

إن أرمينيا في تصديها لتهديدات كبيرة مباشرة لأمنها خلال فترة الـ ٢٣ سنة الماضية، اكتسبت فهما شديدا لقيمة حفظ السلام. وقد طوّرنا أساسا سليما للدفاع عن النفس اقترن بعنصر حفظ السلام المتين. وكتيبة حفظ السلام في القوات المسلحة الأرمنية تشكل الإطار الرئيسي المهني لبناء السلام لذلك الغرض. إن أرمينيا بوصفها دولة مساهمة بقوات، اكتسبت خبرة كبيرة في مجال عمليات حفظ السلام. ونشارك في العمليات التي تقودها قوات الناتو في كوسوفو وأفغانستان. في تشرين الأول/أكتوبر، سوف تساهم أرمينيا بفصيل عسكري في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وهذا إظهار لنيتنا على الزيادة التدريجية في مساهمتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأرمينيا بوصفها عضوا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تقر بأنه ربما يكون للمنظمة دور محتمل في عمليات حفظ السلام يتقرر وفقا لكل حالة على حدة. وبالاشتراك مع البلدان الأعضاء الأخرى في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، تعمل أرمينيا أيضا على تحسين جاهزيتها في حفظ السلام. لقد عملت المنظمتان على تعزيز تفاعلاتها

المؤسسية مع الأمم المتحدة، وذلك من شأنه أن يمكّنها في نهاية الأمر من أداء مهام مشتركة في عمليات حفظ السلام.

في الختام، أكرر التزام أرمينيا الشديد بالاستمرار في الانخراط العملي في تعزيز السلم في جميع أرجاء العالم.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل أيرلندا.

**السيد ماو** (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب ترحيبا حارا بمبادرتكم يا سيادة الرئيس إلى عقد مناقشة اليوم. إنها توفر فرصة جاءت في أوانها للنظر في نشوء الشراكات الإقليمية في دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. سوف تتركّز ملاحظاتي على مجالين رئيسيين، ألا وهما التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والتعاون بين الأمم المتحدة وأفريقيا.

بادئ ذي بدء، أود أن أذكر بأن أيرلندا تؤيد البيان الذي أدلى به السيد بوبووسكي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

وصف مؤخرا وكيل الأمين العام لادسو حفظ السلام بأنه يشهد بالتأكيد زمن الشراكات. إن العمل الجماعي الذي ينطوي عليه حفظ السلام يتضمن رعاية شبكة من الشركاء المختلفين، شراكات بين الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والحكومات المضيفة وبدرجة متزايدة المنظمات الإقليمية. إن المشاركة المتزايدة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تطور هام وكان موضوع حلقة دراسية ناجحة استضافتها أيرلندا خلال رئاستنا للاتحاد الأوروبي في العام الماضي.

ونرى أن المشاركة الإقليمية الكبيرة تطور طيب جدا. فهي تعبير محدد لتقاسم عبء الأمن الجماعي. وإن زيادة المشاركة الإقليمية تعني المزيد من الخبرة المحلية والإقليمية والمزيد من التفهم الذي يمكن أن توفره تلك المشاركة. ويعني مزيدا من الملكية الإقليمية، والمسؤولية والالتزام بالتصدي للتحديات الأمنية. إذ أن بعض المنظمات الإقليمية توفر إمكانية للاستجابة السريعة؛ ومنظمات أخرى توفر القدرات الحيوية، وأيرلندا من خلال مشاركتها في الاتحاد الأوروبي والبعثات التي تقودها منظمة حلف الشمال الأطلسي، شهدت مباشرة نجاح الشراكات الإقليمية في حفظ السلام من المنظورين. ولكن من الجوهري لأي قدرة متكافئة قائمة، أو مستحدثة، أن تكفل أداء المنظمات الإقليمية لمهامها بفعّالية. لذلك أسوق مثالا واحدا على ذلك، وهو أن التمويل القابل للتنبؤ والمستدام بالغ الأهمية لضمان نجاح عمليات السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي. إن التحدي الحقيقي في تغذية الشراكات الاستراتيجية ما برح يكمن في تحقيق نتائج سياسية وعملياتية.

ما برحت أيرلندا لزمن طويل مناصرا بارزا لتعاون أوثق بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام. وفيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، يمثل ذلك شراكة استراتيجية رئيسية. إن خروج العديد من الدول الأوروبية من قوة المساعدة الأمنية الدولية يوفر فرصة للعودة الأوروبية الواسعة إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبوصفنا دولة عضوا نبقي على وجود مستمر لنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يسرنا أن نشجع على هذا التطور، ونيسر له بأي طريقة متاحة لنا. لذلك السبب دعا وفدي هذا الشهر إلى عقد مناقشة بشأن ترتيبات القيادة والسيطرة في الأمم المتحدة والتحكم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد كانت تهدف إلى أن تصبح نموذجا يُحتذى به في التحسينات التي تم تحقيقها في السنوات الأخيرة، وفي الوقت نفسه تستكشف أيضا الطرق للتصدي لبعض التحديات الراهنة، بما في ذلك ضمان قيادة عالية الجودة، وتحسين التخطيط للبعثات، وضمان المساءلة والتقليل إلى الحد

الأدنى من الاحتجاجات الوطنية. ونتفق تماما مع الرسالة التي وردت في المذكرة المفاهيمية للرئيس (S/2014/478، المرفق) بشأن مناقشة اليوم، ومؤداها أن القيادة والإشراف الفعالين للعمليات يدعمان نجاحها ومصداقيتها.

إنني إذ أنتقل إلى الكلام عن أفريقيا، هناك اليوم العديد من الطرق التي يمكن بها للمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية أن تساهم في عمليات السلام. وثمة طريقتان جديرتان بالملاحظة، الأولى من خلال العمليات المكثفة جدا، والثانية إطلاق العنان للقدرات. إن استعداد أفريقيا لبلوغ عمليات ذات كثافة عالية في أفريقيا أمر لا جدال فيه. لقد شهدنا التزام قوات جنوب أفريقيا، وتترانيا وملاوي في قوة لواء التدخل الحاسمة التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونقر طوعا بتضحيات الجنود العاملين في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك قوات تابعة لأوغندا، وبوروندي، وكينيا، وجيبوتي، وإثيوبيا، وقد بقيت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عندما لم تفعل ذلك قوة من خارج المنطقة. وتضطلع أيضا بمهامه من قبيل العمليات الهجومية وعمليات مكافحة الإرهابيين التي لا تقوم بها الأمم المتحدة. غير أننا نقر أيضا بأن بعثة الأمم المتحدة في الصومال بوصفها بعثة بقيادة كتيبة، تشكل تحديات خاصة من حيث التنسيق وأن وجود بعثتين، بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، يتطلب زيادة في التنسيق إذا ما أريد تحقيق التماسك السياسي والاستراتيجي.

بالنظر إلى الالتزام السياسي الجلي، من الواضح أن الرد الأفريقي السريع وإطلاق العنان للقدرات يبشران بالخير. إن إنشاء الألوية الأفريقية الإقليمية الاحتياطية مبادرة طيبة، لا سيما في السياق المحبط الذي أثبت فيه آخرون ترددهم الشديد في استخدام قدراتهم للرد السريع. ولكن علينا أن نكون أيضا أمناء وأن نقر ببعض الصعوبات العامة الهامة. وفي حين أن البعثات من المنطقة تعهدت بقبول أكبر يمكن أيضا أن يشكل ذلك خطورة تتمثل في التحزب. إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، إما بسبب عدم توفر الموارد أو انعدام الإرادة الجماعية لديها، بيّنت أيضا في بعض الأوقات أنها غير قادرة على التصرف بحزم.

نؤيد تأييدا قويا الجهود الرامية إلى تحسين التعاون بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. إن التعاون الثلاثي الفعّال بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة سيكون حيويا للقيام بعمليات حفظ سلام ناجحة في السنوات المقبلة في أفريقيا. وفيما يتعلق بالمسائل المحددة المتعلقة بالتخطيط، نقر أيضا بقوة بالحاجة إلى تحسين التخطيط المشترك. ونرحب بالتقدم المحرز في هذا المجال بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الصومال؛ إن التخطيط المشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن مالي؛ والتنسيق الحالي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن نقل السلطة في جمهورية أفريقيا الوسطى بين بعثة الدعم الدولي بقيادة أفريقية وجمهورية أفريقيا الوسط وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أما على الصعيد الوطني فتقدم أيرلندا مساهمة كبيرة في تدريب القوات الأمنية الأفريقية، من خلال المشاركة في بعثات الاتحاد الأوروبي في الصومال ومالي، وعلى الصعيد الثنائي، فقد ساعدنا في تدريب الشرطة الأوغندية على العمل الشرطي المجتمعي وفي تدريب شرطة جنوب السودان على التخلص من الذخائر التقليدية، وإزالة الألغام البرية وزيادة الوعي في البحث المتخصص. ونقدم أيضا التدريب لعدد متواضع من القوات العسكرية الأفريقية وأفراد الشرطة في مدرسة التدريب التابعة الأمم المتحدة في أيرلندا. ويسرنا أن نؤيد بلورة معايير الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام بوصف ذلك جزءا من

المشروع الخاص بالكتيبات الإرشادية المستخدمة في الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة، وتقديم الخبرة الفنية للأفرقة العاملة في الشرطة العسكرية والقوات الخاصة.

وبالتأكيد أننا في أوقات الشراكات، ما برحنا بالفعل نعمل لفترة طويلة من الوقت. ونتوقع أن تبرز الشراكات بوصفها موضوعا هاما في استعراض عمليات حفظ السلام الذي أعلن عنه الأمين العام في ١١ حزيران/يونيه. وتتوق أيرلندا بشدة إلى تقديم مساهمة إيجابية هامة في الاستعراض، سواء أكان ذلك على شكل دعم لمجال معين في سياسة التنمية أو بشكل آخر. ونتطلع إلى الاستمرار في تقديم مساهمتنا في العديد من شراكات حفظ السلام.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل ملاوي.

**السيد مسوسا** (ملاوي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ١٥ في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. تؤيد الجماعة البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للاتحاد الأفريقي بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

تستضيف أفريقيا حاليا تسعة من ١٦ عملية من عمليات الأمم المتحدة الفاعلة لحفظ السلام. وما من مكان آخر تتجلى فيه الأهمية المتزايدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشراكة مع المنظمات الإقليمية على نحو واضح أكثر مما هي عليه في القارة الأفريقية. إن الشراكة مع الأمم المتحدة ما برحت لفترة طويلة سمة مميزة لعمليات حفظ السلام في أفريقيا. ويكمن أساس ذلك التعاون في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي يشهد على دور ونطاق الجهات الفاعلة الإقليمية في تعزيز المُثل العليا للمنظمة. وقد انبثقت تلك الشراكة من اعتراف مفاده أن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لديها قدرات فريدة وتكميلية يمكنها أن تسهم في منع نشوب الصراعات وحلها. وثمة شهادة واضحة على تلك الشراكة تتمثل العملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد والمتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي.

وفي هذا السياق، نرحب باتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢٥ تموز/يوليه. كما نؤكد على الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتي أفضت إلى الانتخابات العامة الأخيرة واستعادة النظام الدستوري في ذلك البلد. وتقف تلك البعثات، إلى جانب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، دليلاً على الشراكة المستمرة والالتزام المتبادل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. تلك الشراكة التي ستعمل على بلورة مستقبل حفظ السلام في القارة الأفريقية بالتأكيد.

وقد ساعد التعاون والعمليات التي تقوم عليها تلك العلاقة على المضي قدماً في تحقيق أهداف الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، في صون السلم والأمن الدوليين. ووفر ذلك أيضاً إطاراً لتعاون أقوى مع أفريقيا مما ساعد كذلك على تحقيق أهداف ميثاق الاتحاد الأفريقي في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة. ولم تكن تلك الشراكة ساكنة. بل إنها تطورت واتسع نطاقها وتعززت. وقد اشتملت على الوساطة وصنع السلام والدعم الإنساني. ونتيجة لذلك، بات من الحقائق المعاصرة أن حفظ السلام في أفريقيا لم يعد من اختصاص الأمم المتحدة ومسؤوليتها وحدها.

وهذا التقييم حدث في بيئة حافلة بالتحديات. وترجع جذوره إلى عام ١٩٩٠ حين تدخلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لأول مرة في ليبريا. وتبلور مع تشكيل القوة الاحتياطية للاتحاد الافريقي وترسخ من خلال اعتماد ترتيبات دون إقليمية محددة، مثل ميثاق الدفاع المشترك للجماعة

الإنمائية للجنوب الأفريقي. وميثاق الدفاع المشترك الذي وضع في عام ٢٠٠٣ لتفعيل آليات الجماعة والتعاون المتبادل في مسائل الدفاع والأمن، قد أسهم في حفظ السلام والاستقرار في المنطقة، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن تدريب قوات الدفاع والأمن في ذلك البلد.

وفي هذا السياق، ترحب الجماعة بهذه المناقشة المفتوحة، لأننا نعلق أهمية كبيرة على مسألة حفظ السلام. كما أننا نعتبر هذه العلاقة المتطورة عنصراً أساسياً لبناء إطار أكثر وضوحاً واستدامة لحفظ السلام. ونرى أن فعالية عمليات حفظ السلام في المستقبل تعتمد على القدرة على تسخير القدرات الوطنية والإقليمية في البلدان المتضررة من أجل تعزيز التنسيق والفهم المتبادل للضرورات العملياتية للالتزامات الإقليمية. وبالتالي، فمن المستصوب والضروري أن يكون للمناطق المعنية صوت أكبر في صياغة ولايات حفظ السلام التي تؤثر على مناطقها لأن المنظمات الإقليمية في وضع أفضل يتيح لها فهم الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة والتأثير من أجل منع نشوبها وتسويتها، وهو ما اعترفت به هذه الهيئة في قراراتها السابقة.

إن طبيعة النزاعات المعاصرة وتعقدها ربما تقتضي نهجاً آخر، في حالات معينة. وعليه، فإن هيكل حفظ السلام ونطاقه يجب أن يستجيبا بالضرورة للواقع على الأرض. يجب أن يكون المجلس مرناً في مواجهة ذلك التحدي وتصحيح إخفاقات الماضي. وينبغي للمجلس أن يتدخل لدى ارتكاب جرائم جسيمة، كالفظائع ضد المدنيين. ينبغي للمجلس أيضاً أن يكون مستعداً للتواصل مع شركاء مستعدين وقادرين على تحمل المسؤولية لاستعادة وحفظ السلام في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

وقوات حفظ السلام بحاجة إلى استعداد أكبر للتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى التي ربما تكون قد دخلت الميدان. وهذا التعاون ضروري بصورة خاصة مع تزايد الوصلات البينية وأوجه التآزر بين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمنظمات الإقليمية. وهذا من شأنه تعميق الشراكة وتعزيز احتمالات نجاح المهمة. لذلك، من المهم أن تكون الولاية واضحة. وهذا النهج يحد من أوجه عدم اليقين والتوترات العارضة بين ولاية الأمم المتحدة المسؤولة عن السلام والأمن الدوليين والمنظمات الإقليمية، كالاتحاد الأفريقي، التي تؤدي دوراً مسانداً.

والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إذ تتصرف وفقا لبروتوكول الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، فقد أنشأت لواء احتياطياً تشمل ولايته، في جملة أمور، التدخل من أجل استعادة السلام والأمن في حالة النزاع، وذلك بناء على طلب من دولة عضو. ونحن ممتنون لما أبداه المجلس من استعداد للعمل مع الجماعة لمعالجة عدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال لواء قوة التدخل.

وترحب الجماعة أيضا بإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، المبرم في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ ودعمه القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، الذي لا يرمي إلى معالجة عدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل وتهيئة الظروف المؤاتية للحوار السياسي وبناء السلام أيضاً. ولو كان المجلس قد تجاهل نداءاتنا، ربما كانت الحالة قد ازدادت تدهوراً، مع ما قد ينطوي عليه ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وخارجها.

في الختام، نود أن نؤكد على أهمية المشاورات والتعاون الوثيق. وينبغي لهذا التحالف أيضا أن يعبر عن نفسه في تحسين التفاهم المتبادل لهيكل وتنظيم كل منهما، وتحسين قنوات الاتصال. وتود الجماعة أيضا أن تشدد على الحاجة إلى تعزيز القدرة على التنبؤ والاستدامة والمرونة في تمويل المنظمات

الإقليمية حين تتولى حفظ السلام بموجب تفويض من الأمم المتحدة.

إننا ندعو الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى مواصلة الاستثمار في منع نشوب النزاعات، بما في ذلك من خلال الوساطة، التي هي أقل تكلفة من حفظ السلام. ونحن نقدر ونشجع الجهود المبذولة بالفعل لمساعدة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك في سياق برنامجه العشري لبناء القدرات، ومساعدة التكتلات دون الإقليمية على بناء القدرات للتعامل مع التحديات الأمنية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

**السيد خليل** (مصر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أتمنى عيداً سعيداً لأولئك الذين يحتفلون به. فاليوم عيد مبارك لدى المسلمين كافة، ونأمل أن يأتي العيد القادم والعالم الإسلامي وفلسطين أحسن حالاً.

إنني أتكلم باسم حركة عدم الانحياز. وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر لرواندا على عقد جلسة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام. كما أود أن أشكر الأمين العام على بيانه الشامل الذي قدمه هذا الصباح وعلى تقييمه الواضح للتقدم المحرز في أنشطة حفظ السلام من حيث المفاهيم والعمليات، فضلاً عن جهوده من أجل تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوصفها أداة هامة لصون السلم والأمن الدوليين، ومساعدة الشعوب الخارجة من النزاع لتحقيق الاستقرار. أود أيضا أن أثني على وكيل الأمين العام، السيدة أميرة حق، التي انعكست خبرتها الشخصية الواسعة والتزامها بشكل واضح في عملها خلال العامين الماضيين. وحركة عدم الانحياز تتمنى لها كل التوفيق في مساعيها في المستقبل.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تمر بمنعطف حاسم نتيجة للطلب المتزايد والتوسع وتعقد المهام والولايات في تحمل المسؤوليات التي تقع خارج نطاق الأدوار السياسية والعسكرية التقليدية وقدرتها على تنفيذها. كل هذه العوامل تفرض أعباء إضافية على قدرة المنظمة والبلدان المساهمة بأفراد نظاميين لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

والزيادة المستمرة في أنشطة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تتطلب، في جملة أمور، تحسين القدرة على تقييم حالات النزاع، والتخطيط الفعال على أساس معلومات دقيقة، واتخاذ تدابير معززة لسلامة قوات حفظ السلام وأمنها، والاستجابة السريعة لحالات الطوارئ وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وحركة عدم الانحياز تؤكد مرة أخرى التزامها بدعم كل الجهود الرامية إلى تحقيق فعالية عمليات حفظ السلام، وتشدد على النقاط الخمس التالية.

أولاً، أهمية التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن وضع السياسات وضمان ألا ينفذ سوى الأفكار والنهج التي تعتمدها الدول الأعضاء بشكل جماعي. وندعو الأمانة العامة إلى الامتناع عن العمل بموجب سياسات لم يتفق عليها في إطار عملية حكومية دولية. واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن رسم السياسات في مجال حفظ السلام وينبغي أن تظل كذلك.

ثانياً، ينبغي تقديم كل الدعم الضروري، بما في ذلك الموارد المالية والبشرية والعسكرية والقدرات المدنية، لبعثات حفظ السلام من أجل إنجاز مهامها في إطار الاحترام الكامل لسيادة البلد المضيف وقوانينه ولوائحه. وفي هذا السياق، من الضروري أيضاً تجنب تغيير المهام الموكلة لبعثات حفظ السلام بدون مشاورات مسبقة مع البلدان المساهمة بقوات. والقوات الموجودة في الميدان هي الضامنة لنجاح تنفيذ الولايات.

وينبغي أن يكون التماس مشورتها شرطاً مسبقاً لأي تغيير في الولايات.

ثالثا، نود أن نشدد على ضرورة أن يلتزم مجلس الأمن التزاماً قوياً وجلياً بصياغة ولايات واضحة وقابلة للتحقيق، استنادا إلى تقييم موضوعي، بدون التسرع إلى اعتماد ولايات تفتقر إلى الأساس السياسي أو الموارد الكافية أو لا يمكن تحقيقها من الناحية العملية. ومن الضروري لبلوغ النجاح تطوير التخطيط المتكامل والنُهُج المتسقة التي تحقق الترابط بين صياغة السياسات وتنفيذها على أرض الواقع.

رابعا، من المهم للغاية تحسين التكامل بين حفظ السلام وبناء السلام، بحيث تكون جهود حفظ السلام مصحوبة بجهود ترمي إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي وبناء القدرات، على أساس التملّك الوطني. وللجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام دور هام يقومان به في هذا الصدد. ينبغي ألا يكون الهدف هو خفض تكاليف حفظ السلام، بل تعزيز قدرات الدول حتى يمكن تجنب الوقوع من جديد في دائرة الصراع.

خامسا، تعتقد الحركة اعتقاداً راسخاً أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة، وأن دور الترتيبات الإقليمية ينبغي أن يكون متفقا مع الفصل الثامن من الميثاق. وتدعو حركة عدم الانحياز الأمم المتحدة إلى تكثيف جهودها لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي من خلال ضمان التمويل المستدام والقابل للتنبؤ به لبعثاته.

وما برحت حركة عدم الانحياز، بوصفها المجموعة التي تضم معظم البلدان الأكثر مساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة، إن لم يكن جميعها، تدعم عمليات حفظ السلام. وما فتئت دولها الأعضاء تزيد مساهماتها في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بقوات الجيش والشرطة، فضلا عن الخبراء المدنيين. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على التزامنا ببذل الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه التحية إلى الرجال والنساء في الأمم المتحدة الذين يضطلعون بمهامهم في تنفيذ أنشطة حفظ السلام، وعلى وجه الخصوص، إلى حفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم وهم يذودون عن راية الأمم المتحدة ويسهمون في تعزيز الصورة الإيجابية للمنظمة وعملياتها في حفظ السلام.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي.

**السيدة خاتري** (فيجي) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة عن الشراكات الإقليمية في مجال حفظ السلام. واسمحوا لي أيضا أن أشكر الأمين العام وممثلي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي على تأطيرهم للمناقشة من خلال البيانات التي قدموها.

تؤيد فيجي البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

يأتي النظر في هذا الموضوع في الوقت المناسب، إذ يعمل مجتمع الأمم المتحدة لحفظ السلام على تحويل بعثات حفظ السلام الإقليمية الكبيرة مثل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال التي توفر تجاربها دروسا قيمة للمستقبل.

في المناقشات السابقة التي أجرتها الأمم المتحدة عن حفظ السلام، بما في ذلك هنا في المجلس في آب/أغسطس ٢٠١٣ (انظر S/PV.7015)، أشار وفد بلدي إلى نقطتين تتصلان بالمسألة قيد النظر، وأود أن أعيد التأكيد عليهما هنا وأتوسع في البحث فيهما.

أولا، غالباً ما تتمتع المنظمات الإقليمية التي تضم في عضويتها البلد المعني بفهم أفضل للحالة والثقافة المحليتين، مما

يتيح التركيز بشكل أفضل على استجابات موجهة نحو الناس ومصممة وفقا للأوضاع المحلية واحتياجات البلد المضيف. وهناك ميزة محتملة مرتبطة بذلك هي أنه غالباً ما تكون النظم المؤسسية في البلدان المجاورة متماثلة، وهذا أفضل من التعدد الواسع للبلدان المساهمة بقوات، إذ يتطلب ذلك أن تتعلم هذه القوات البنية المؤسسية للبلد المضيف قبل أن تتمكن من الإسهام في إحداث آثار دائمة من خلال إحلال السلام.

والنتيجة المنطقية هي أن زمن الاستجابة في حالة المبادرات الإقليمية غالبا ما يكون أسرع مما يلزم من لوجستيات لإطلاق جهد يهدف إلى تشكيل قوة على الصعيد العالمي، والاستجابة السريعة في حالات الصراع يمكن أن تنقذ الكثير من الأرواح وتكبح الصراع قبل أن يستفحل فيبلغ مستويات تتطلب استجابات أكبر نسبيا.

تتمثل النقطة الثانية، وهي ترتبط بما أشارت إليه العديد من الوفود الأخرى في مناقشة اليوم، بالحاجة إلى توفير الموارد الكافية والوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك. وعلى الرغم من أن المنظمات الإقليمية تملك الدراية الفنية والموظفين الذين يمكن أن يساعدوا البلدان المجاورة في حالات الصراع، ففي الغالب لا تتوافر لديها الموارد اللازمة لدعم هذه الإجراءات. يجب ألا ندفع المنظمات الإقليمية وأعضاءها القادرين على المساهمة بقوات، وجميعهم يقدمون تضحيات كبيرة في خدمة الإنسانية، إلى الإحساس بأن إسهامها غير كاف نوعاً بسبب الافتقار إلى عناصر التمكين مثل ناقلات الجند المدرعة أو الطائرات العمودية أو التكنولوجيات الجديدة، أو بسبب الافتقار إلى التمويل.

وإذا كان لنا أن نستفيد فعلا من الميزة النسبية التي يمكن أن تتيحها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فيجب علينا، في مجتمع الأمم المتحدة لحفظ السلام، أن نكفل خلق شراكات للأجل الطويل وليس فقط في حالات الأزمات، وذلك من أجل تعبئة جهود المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وبما أن هذا يؤثر في استمرارية جهود حفظ السلام، فإن العبء يقع على الأمانة العامة في العمل بنشاط على تيسير التعاون من النوع المتوخى في التقارير المتعاقبة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (لجنة الـ ٣٤) عن التعاون الثلاثي في مجال حفظ السلام.

ويجب على مجتمع الأمم المتحدة لحفظ السلام أيضا أن ينظر في أفضل السبل لدعم مبادرات حفظ السلام الإقليمية في المدى المتوسط. وإذا كان الحل الأفضل لنقص الموارد يتمثل في وضع البعثة تحت مظلة الأمم المتحدة، فإن التخطيط المنهجي من خلال استخدام أفضل الممارسات أمر أساسي، شأنه شأن الحاجة إلى ولاية مفصلة لا تزيد العبء على البعثة، وتنص على استراتيجيات خروج واضحة. ومن الأمور الأساسية التشاور مع البلدان المساهمة بقوات في هذه العملية، وذلك، مرة أخرى، على النحو الذي دعت إليه لجنة الـ ٣٤.

وينبغي تقديم دعم أكبر لمبادرات التدريب الإقليمية في مجال حفظ السلام التي تُنفذ في المناطق بغرض بناء قدرات حفظ السلام. أقامت الأمم المتحدة بالفعل علاقات مؤسسية مع مختلف المنظمات الإقليمية، وينبغي أن تنظر في تطوير تلك العلاقات مع المنظمات الإقليمية الأخرى، وأن تدعم إنشاء معاهد تدريب في مجال حفظ السلام تعتمدها الأمم المتحدة، بحيث يمكن أيضاً من خلالها توجيه الدعم الثنائي الرامي إلى التصدي لما يمكن أن يجابه البلدان المساهمة بقوات من مشاكل.

في منطقتنا، تقوم مجموعة الطليعة الميلانيزية، المكونة من بابوا غينيا الجديدة، وجزر سليمان، وفانواتو، وجبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني في كاليدونيا الجديدة، وفيجي، بدراسة القدرات الجماعية لحفظ السلام في مجال شرطة حفظ السلام، ونتطلع إلى العمل مع الأمم المتحدة في إنشاء قدرات في هذا الصدد، بالاستفادة من سجل فيجي المشرف، وتقاليد

حفظ السلام الراسخة. وفيجي نفسها بصدد إنشاء معهد للتدريب على حفظ السلام المتكامل، وبعد إنشائه سوف تقوم فيجي بتوسيع نطاق خدماته ليشمل شركاء إقليميين. ونتطلع إلى الحصول على اعتماد الأمم المتحدة لهذا المعهد من أجل تعزيز المساهمة التي التزمنا التزاما ثابتا بتوفيرها لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتوجيه التحية إلى جميع أفراد حفظ السلام، من بعثات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، الذين جادوا بأرواحهم في خدمة الإنسانية، وكذلك إلى جميع ضحايا الصراعات السابقة والحالية، بما في ذلك في الشرق الأوسط. إن التقاعس عن بذل قصارى جهدنا من أجلهم سوف يكون وبالاً علينا جميعاً.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ليموس – مانياتي.

**السيدة ليموس – مانياتي** (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن في هذه المناقشة المفتوحة والإدلاء ببعض الملاحظات حول هذا الجانب الهام من عمليات حفظ السلام.

اسمحوا لي أيضا أن أرحب بالقرار الذي اعتمد اليوم (القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤)). هذا قرار مهم آخر بشأن حفظ السلام يسلط الضوء على دور الشراكة والتعاون الفعالين في التمكين من الاستجابة المبكرة للأزمات الناشئة.

في السنوات الأخيرة، تزايد الطلب على عمليات حفظ السلام في ظل ظروف متزايدة الصعوبة. في هذا السياق، طلب مجلس الأمن اتخاذ المزيد من الإجراءات السريعة للحفاظ على السلام وحماية المدنيين، مع الإذن بولايات باتت أكثر أهمية وتعقيدا، كل ذلك في ظل نقص شديد في الموارد.

تستحق الأمم المتحدة الثناء على سعيها إلى تعزيز دورها المركزي في حفظ السلام وعلى كفالة الأداء الفعال للأمن الجماعي. ولكن، كما اعترفت بذلك الأمم المتحدة نفسها على مر السنين، فإن تعزيز الأمن والاستقرار العالميين مهمة لا يمكن لأي منظمة أن تديرها بمفردها، بل ينبغي القيام بذلك من خلال بذل جهد متضافر يقوم على أهداف متفق عليها وقيم مشتركة. وللشراكات دور حاسم في هذا المسعى.

منظمة حلف شمال الأطلسي شريك عريق للأمم المتحدة. ونحن ملتزمون بدعم الأمم المتحدة ومثلها العليا، وهذا مبدأ نصت عليه المعاهدة التأسيسية للحلف لعام ١٩٤٩.

إن مفهومنا الاستراتيجي الجديد، الذي اتفقنا عليه في عام ٢٠١٠، يلزم الحلف بالمساعدة على منع الصراعات وإدارتها، وتحقيق الاستقرار في حالات ما بعد الصراع، بما في ذلك العمل الوثيق مع الأمم المتحدة.

وعلى مدى العقدين الماضيين، أثبتت منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) مرارا وتكرارا قدرة واضحة على تخطيط عمليات متعددة الجنسيات متفاوتة الحجم والتعقيد، والبدء بها، وإنجازها – بما في ذلك البعثات التي قامت بناء على إشعار قصير الأمد، وبُعد استراتيجي، ولفترة طويلة من الوقت. وشملت العمليات توليفات مختلفة من المهارات، والأصول، والقدرات. وهي غطت كامل الطيف – من إنفاذ السلام إلى المساعدة الأمنية المتعددة الأوجه، ومن الحظر البحري إلى المساعدة الإنسانية والإغاثة من الكوارث.

وقد قدّمنا أيضا مساعدات لوجستية إلى عمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي بتكليف من الأمم المتحدة في دارفور وفي الصومال. ورافقنا السفن التجارية التي تحمل إمدادات إنسانية من برنامج الأغذية العالمي قبالة سواحل الصومال. إن بعض هذه العمليات قد جرت في بيئة معتدلة نسبيا – وأخرى في بيئة معادية بلا ريب. ولكن كل هذه

العمليات اتسمت بمراقبة سياسية محكمة، وتقيّد صارم بالولاية والبعثة وقواعد الاشتباك، واهتمام قوي بحماية حياة البشر، وتجنّب وقوع إصابات في صفوف المدنيين.

لقد توسّع التعاون بين منظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة على مر السنين، ليشمل التعاون في المسائل التي تكمن في صميم العمليات، بما في ذلك الاجراءات المتعلقة بالألغام، والأطفال والصراع المسلح، ودور المرأة في تحقيق السلام والأمن. ونحن نؤيد تماما زيادة تعزيز قدرة الأمم المتحدة على القيام بعمليات حفظ السلام. ونوافق تمام الموافقة على أن ذلك يتطلب بذل الجهود على عدة جبهات، بما في ذلك قيام تعاون أوثق مع الشركاء، وتبادل الخبرات والتجارب بقدر أكبر، وتوفير التدريب والتعليم على نحو أفضل.

إن الشراكات أساسية لمنظمة حلف شمال الأطلسي. لقد بنينا على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية شبكة من الشراكات تضم الآن ما يزيد على ٤٠ بلدا من جميع أنحاء العالم. كل بلد له خلفيات وأدوات وخبرات مختلفة. ولكننا ساعدنا معا على الحفاظ على السلام، وتعزيز الاستقرار، وتوطيد التقدم المحرز في جميع أنحاء المنطقة الأوروبية – الأطلسية وخارجها.

وما فتئت الشراكة مع المنظمات الدولية الأخرى هامة كذلك لعملنا. ومن خلال العمل بشكل أوثق مع الأمم المتحدة، ولكن أيضا مع الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأفريقي بشكل متزايد، نسعى إلى المساهمة في الجهود الرامية إلى منع وقوع الأزمات، وإدارة الصراعات، وتحقيق الاستقرار في حالات ما بعد الصراع. ونشعر شعورا قويا بأن هذه المساهمة يتعين أن تستند إلى حس مشترك بالمسؤولية، والانفتاح، والعزم.

ومن الواضح أن التأهب بشكل أفضل هو مصدر قوي لإدارة الصراع. وفي سياق تعاون منظمة حلف شمال الأطلسي مع الأمم المتحدة، نتطلع باستمرار إلى السبل التي تجعل تعاوننا العملي أكثر فعالية. إننا نشعر بالتشجيع إزاء تنامي التعاون العملي بين الموظفين في منظمتينا، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات، والدروس المستفادة من العمليات والتدريب والمناورات وتبادل الخبرات.

وفيما تعمل الأمم المتحدة على تقييم مواطن القوة لدى شركائها والأدوار التي يقومون بها، تعتزم منظمة حلف شمال الأطلسي الاستمرار في دعم جهود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، عن طريق تعميق ما تم إنجازه حتى الآن، من خلال توفير العوامل المساعدة مثل الدعم اللوجستي، أو الدعم الطبي، أو الجسور الجوية الاستراتيجية؛ أو تشاطر الخبرات من قبيل الدروس التي استفادتها منظمة حلف شمال الأطلسي وأفضل الممارسات بشأن التهديدات غير المتناظرة، ومكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، والتخطيط، والتدريب، وجوانب التوحيد القياسي.

وبعد أكثر من شهر بقليل، سوف يعقد رؤساء دول وحكومات منظمة حلف شمال الأطلسي اجتماع قمة في ويلز. وستكون الشراكة بندا رئيسيا في جدول الأعمال. وسوف نتطلع إلى تعزيز إمكانية عمل قوات منظمة حلف شمال الأطلسي وقوات شركائنا، حتى نكون أكثر فعالية في التصدي للتحديات الأمنية معا. وسننظر أيضا في كيفية مساعدتنا لمن يحتاج من شركائنا وغيرهم في مجال الدفاع وبناء القدرات المتعلقة بالأمن، بغية مساعدتهم على التخطيط لتحقيق الاستقرار في مناطقهم. وبطبيعة الحال، سوف نتابع هذا الجهد في تكامل متبادل مع المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك الأمم المتحدة.

وعندما يتعلق الأمر بإدارة الأزمات وبناء الأمن والاستقرار، تحظى منظمة حلف شمال الأطلسي بأصول وخبرات فريدة من نوعها تؤتي ثمارها. وبينما تواصل الأمم

المتحدة تقييم أدوار شركائها ومواطن قوتهم، سيواصل الحلف استكشاف السبل الكفيلة بتعميق التعاون وتعزيز الدعم بيننا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

**السيد ايمنادزه** (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): إن حفظ السلام أداة حيوية بيد الأمم المتحدة لاحتواء الصراعات، ومساعدة البلدان الخارجة من الأزمات على تمهيد الطريق أمام تحقيق التنمية المستقرة والمستدامة لأجل طويل. والمشاكل المعقدة والمتغيرة التي تواجهها عمليات حفظ السلام تتطلب تضافر جهود جميع أصحاب المصلحة. ونحن نكرر الكلام عن الأهمية الحاسمة للمنظمات الإقليمية في بناء السلام، والإنعاش، وإعادة الإعمار، والتنمية بعد انتهاء الصراع، وقيمة التفاعل الأفضل بين المنظمات الإقليمية ومختلف وكالات الأمم المتحدة.

ابتداء من عام ١٩٩٣، أدّت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا دورا حاسما في تحقيق السلام والاستقرار في بلدي، من خلال توفير استراتيجيتَي الاستجابة الإنسانية والوساطة. والمؤسف أن البعثة انتهت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ومما يؤسف له أن هذا الإجراء أوجد سابقة خطيرة في تاريخ الأمم المتحدة. إن الإنهاء القسري لولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، مسبوقا بوقف بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قد أوجد فراغا تاما في الوجود الدولي في المناطق المحتلة من جورجيا، وحوّلها إلى جحر سود و ”أحد أكثر الأماكن غير المقبولة على الأرض“، مثلما ذكر المفوض السامي لحقوق الإنسان. واليوم، بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي هي الآلية الدولية الوحيدة للحفاظ على الأمن والاستقرار على أرض الواقع.

وعلى الرغم من الجهود المتكررة من جانب جورجيا والاتحاد الأوروبي، لا تزال بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي ممنوعة من الوصول إلى المناطق المحتلة، وهي بالتالي غير قادرة على ممارسة ولايتها في جميع أنحاء أراضي جورجيا بشكل كامل. ومع ذلك، نرى أن بعثة الرصد هي الضامن الأساسي لأمن جورجيا، مع دور رئيسي تؤديه تجنّبا لتدهور الوضع على أرض الواقع. فهي تشكّل أيضا المصدر الرئيسي للمعلومات المباشرة وغير المتحيزة بشأن التطورات الجارية. إن دور بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي آخذ في الازدياد نظرا لاستمرار عملية تركيب أسوار من الأسلاك الشائكة وغيرها من العوائق الاصطناعية على طول خط الاحتلال، وخلاف ذلك من التطورات المثيرة للجزع. وبالتالي، من الأهمية الحاسمة بمكان الحفاظ على البعثة وتوسيعها في المستقبل، فضلا عن كفالة وصولها إلى الأراضي المحتلة في جورجيا.

وبينما تتلقى جورجيا دعما دوليا، فهي تحظى أيضا بخبرة واسعة كونها تساهم في تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين. وما فتئت جورجيا ملتزمة بالاضطلاع بدور نشط في تعزيز الأمن الدولي في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم، من خلال مساهمتها في عمليات حفظ السلام. وتواصل جورجيا تطوير قواتها المسلحة ورفع مستواها، بغية كفالة مشاركتها الكاملة وعلى نحو أكثر فعالية في بعثات حفظ السلام وتقديم المساعدة، بما في ذلك البعثات التي تكون بقيادة الأمم المتحدة.

ومشاركتنا النشطة في العمليات الدولية لحفظ السلام في البلقان والعراق وأفغانستان تعود إلى عام ١٩٩٩. ففي عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧، ضُمّت الكتيبة الجورجية إلى بعثة الأمم المتحدة في العراق، حيث قام نحو ٦٠٠ من الجنود الجورجيين بالدفاع عن مقر الأمم المتحدة في بغداد. أمّا اليوم، فإن جورجيا من حيث الأفراد أكبر مساهم بقوات في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، وهي من غير الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي. نحن نبقي على ٦٠٠ ١ فرد

فيها، ونظل ملتزمين بتحقيق التنمية السلمية في أفغانستان لما بعد عام ٢٠١٤.

ونعتقد أن للشراكات أهمية متزايدة في عمليات حفظ السلام. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تمّ في فيلنيوس خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إبرام الاتفاق الإطاري بشأن مشاركة جورجيا في عمليات إدارة الأزمات، وذلك في إطار السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع التابعة للاتحاد الأوروبي. وقد دخل الاتفاق حيّز النفاذ بعد التوقيع عليه بمجرد بضعة أشهر؛ وأصبحت جورجيا، من خلال مساهمتها بسرية مشاة خفيفة، ثاني أكبر مساهم في قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتشارك جورجيا أيضا في عملية عسكرية أخرى بقيادة الاتحاد الأوروبي في أفريقيا. ففي أعقاب مؤتمر إنشاء القوة المتعلقة بمهمة التدريب في مالي بقيادة الاتحاد الأوروبي، أعطيت وظيفتان لجورجيا كانتا مخصصتين للجبل الأسود والبرتغال على أساس التناوب.

وما زالت جورجيا تستكشف غير ذلك من الفرص للمشاركة في بعثة أخرى، من قبيل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية ببناء القدرات البحرية الاقليمية في القرن الأفريقي. ويحدونا الأمل في أن تكون جهودنا مفيدة بشكل خاص للعمليات والبعثات التي يقودها الاتحاد الأوروبي. وفي هذه المرحلة، ما زالت جورجيا تبحث عن سبل لتعزيز دعمها لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فثمة مشاورات قائمة لتحديد الميادين ذات الصلة بمشاركة جورجيا في عمليات أخرى للأمم المتحدة.

إن التطورات الجارية في منطقتنا، بما في ذلك الأحداث المأساوية التي تقع في أوكرانيا، توضح أهمية تعزيز التعاون الإقليمي والمساعي المشتركة بغية كفالة الأمن ومنع تصاعد التوترات.

وفي هذا السياق، نرحب بانتشار بعثة المراقبة الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية لإصلاح قطاع الأمن المدني في أوكرانيا. وندعو إلى تعاون أكبر مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لضمان السلام المستدام والعدالة واحترام حقوق الإنسان والتنمية. ونعتقد أنَّه لا غِنى عن المشاورات المنتظمة والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في ضوء الاستراتيجيات الإنمائية المشتركة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة زمبابوي.

**السيدة تشيكافا** (زمبابوي) (تكلمت بالإنكليزية): أود الإعراب عن تقديري لرواندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة حول الموضوع الهامّ جداً وفي التوقيت المناسب، والمتمثل في الأمم المتحدة والشراكات الإقليمية في حفظ السلام. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة حول أنشطة حفظ السلام، وممثلَي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي على بيانيهما.

إنَّ زمبابوي تؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق كل من ممثل ملاوي بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وممثل جمهورية مصر العربية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ومناقشة اليوم تتيح لنا فرصةً لتقييم الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات حفظ السلام. وهي تزوِّدنا بمنبر لاستكشاف السبُل التي يمكن بها تعزيز الشراكة لجعْل حفظ السلام أكثر فعالية من خلال الدروس المستفادة من النجاحات السابقة، فضلا عن الإخفاقات.

لقد توسَّعت عمليات حفظ السلام وأصبحت أكثر تعقيدا بسبب الطابع المتغير للنزاعات التي تواجه العالم

اليوم. وخلافاً للماضي، فإنَّ الأغلبية الساحقة من الأزمات التي تستلزم انتشار حفظة السلام هي غالباً نزاعات داخل الدول أو تهديدات غير تقليدية ناجمة عن الأعمال الإرهابية والعصابات الإجرامية المنظمة والقرصنة والتطرف. وأسباب هذه التهديدات وديناميكاتها تنتشر غالباً لتتجاوز البلدان المتضررة إلى المناطق الإقليمية ودون الإقليمية، مما يؤثر سلباً على السلام والأمن الدوليين.

لذا، هناك حاجة إلى مناقشة واسعة حول كيفية تكيف حفظ السلام مع المتطلبات الجديدة، وماهية القدرات والموارد التي يحتاج إليها لكي يتكيف. وتوسُّع مهامّ حفظ السلام وتعقيدها بما يتجاوز الأدوار التقليدية والعسكرية يستلزم مسؤولية جماعية، والمشاركة الأوسع للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن. لذا، لا يمكن المغالاة في تأكيد ضرورة الحفاظ على شراكة استراتيجية جيدة التنظيم بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وفي أفريقيا اليوم، حيث تعمل تسع بعثات لحفظ السلام من ١٦ بعثة تابعة للأمم المتحدة، اختُبِرت هذه الفكرة مع إنشاء ألوية احتياطية إقليمية، وانتشار عمليات إقليمية ومشترَكة لحفظ السلام، وبخاصة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وهذه البعثات دليل على الشراكة والالتزام المتبادل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي كليهما بحل النزاعات وصون السلام والأمن.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الاتحاد الأفريقي تصرَّف استباقياً في دارفور بالضغط من أجل تحقيق السلام. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أثبت الانتشار السريع لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وللقوات الفرنسية المشاركة في عملية سانغاريس، أهميته البالغة في إنقاذ أرواح المدنيين ومنع وقوع مأساة أكبر. وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى مكلَّفة الآن بتهيئة بيئة ملائمة للانتشار قبل إنتقال الولاية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعملاً ببروتوكول الاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن، شكّلت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لواء احتياطيا تشمل ولايته، بين مهام أخرى، التدخل لاستعادة السلام والأمن في حالة النزاع بناء على طلب دولة عضو. وبصفتنا أعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فإننا ممتنُّون لتعاون المجلس مع الجماعة الاقتصادية الإقليمية في تعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عبْر إدماج قوة لواء التدخل.

إنَّ بناء شراكة أفريقيا مع الأمم المتحدة، تستند إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يتيح مشاركة ترتيبات إقليمية في صون السلم والأمن الدوليين، خاصة بوصفها المستجيبة الأولى لضمان التسوية السلمية للنزاعات المحلية قبل إحالتها إلى مجلس الأمن. والتعاون الداعم لتلك العلاقة أسهم في النهوض بأهداف الأمم المتحدة.

ومع أنَّ التقدم المحرز عبْر جهودنا الجماعية في حفظ السلام جدير الثناء، فإننا بحاجة إلى استنباط الدروس الملائمة من تجاربنا السابقة. وتعتقد زمبابوي أنَّ الفعالية المستقبلية للشراكة بين الأمم المتحدة والشراكات الإقليمية تعتمد على تعزيز التعاون الاستراتيجي على أساس المزايا النسبية والولايات المكمِّلة والاستخدام الأمثل للموارد والقدرات. ومن الواضح أنَّ لمشاركة المنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين قيمة مضافة. لذا، يحتاج دورها المتنامي إلى قدر أقل من عملية تنسيق مخصصة، وقدر أكبر من إطار مبسَّط

يتعامل على نحو كافٍ مع التحديات الكامنة المتعلقة بالموارد والتأهب والجوانب التشغيلية للتعاون.

وهناك حاجة إلى تعزيز إمكانية التنبّؤ بتمويل المنظمات الإقليمية واستدامته ومرونته، حين تتولى حفظ السلام في إطار ولاية مجلس الأمن. وبعثات الاتحاد الأفريقي حاليا في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال تواجه صعوبة في الحصول على المعدات اللازمة لبناء القدرات بغية تنفيذ ولاياتها بفعالية. هذه مَواطن ضعف تشغيلية ينبغي تفاديها لدى القيام بعمليات حفظ السلام.

وإذا أريد الحفاظ حقا على أهمية عمليات حفظ السلام، فإنه يتعيَّن أن تكون الولايات الموكَلة إلى بعثات حفظ السلام واضحة بشأن ما يُتوقَّع أن تحققه. وينبغي للولايات أن تستند إلى تقييم موضوعي لتفادي المغالاة في توقُّع ما يمكن للبعثة أن تحققه. وفي هذا الصدد، من الضروري أن يكون للمناطق المعنية رأي أكبر في صياغة ولايات حفظ السلام ذات التأثير على مناطقها. والمنظمات الإقليمية في وضع أفضل لفهم الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة، ونحن في وضع يؤهلنا للتأثير بما يفضي إلى منع نشوبها وحلها لضمان ألاَّ تقوِّض فرص التنمية.

والقيادة والمراقبة الفعالتان للعمليات تدعم النجاح والمصداقية. لكنّ هذا مجال لا تزال فيه ثغرات. ويمكن للأمم المتحدة تقديم المزيد من المساعدة بتوحيد معايير التدريب لحفظة السلام وتوفير التوجيه للمؤسسات الإقليمية.

أخيرا، أود توجيه التحية إلى جميع حفظة السلام الذين فقدوا حياتهم في سياق تأدية الواجب، دفاعاً عن راية الأمم المتحدة ومساهمة في الحفاظ على صورة المنظمة وعمليات حفظ السلام التابعة لها.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

**السيد براون** (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود الانضمام إلى المتكلمين الآخرين في شكر حكومة رواندا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب.

إنَّ البُعد الإقليمي لحفظ السلام هو في الحقيقة جانب رئيسي من السلام والاستقرار الدوليين الفعّالين. والنشر المتتابع والمتوازي لعمليات السلام من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، أصبح القاعدة بدل كونه الاستثناء. وتلك بالتحديد هي الحالة في أفريقيا، حيث عمليات الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية والاتحاد الأوروبي، في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال، على سبيل المثال، تخطر بالبال، إضافة إلى البعثات طويلة الأمد المنشورة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وجميعها تبين أنَّ الاتحاد الأوروبي قد أصبح شريكا رئيسيا للأمم المتحدة في حفظ السلام وبناء السلام.

تتشرف ألمانيا بالمساهمة في هذا المسعى المشترك بالأفراد والقدرات والموارد المالية، في إطار الأمم المتحدة، وفي الإطار الأوروبي. هذا بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه ألمانيا لشركائنا الأفارقة والاتحاد الأفريقي لتعزيز قدراتهم على حفظ السلام. الأمر الذي يصب في مصلحتنا المشتركة لزيادة تحسين تعاوننا مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية في بعثات حفظ السلام وبناء السلام.

تأتي مناقشة اليوم في وقت مناسب على نحو خاص. وهناك شعور متزايد مفاده أنه من الضروري الوفاء باحتياجات حفظ السلام على نحو أكثر فعالية للصمود أمام التحديات المتعددة الجوانب. في ذلك السياق، نرحب باستعراض جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي أعلنه مؤخرا الأمين العام بان كي مون. نحن مستعدون للإسهام في النتائج التي توصل إليها، ونتطلع إلى تلقي توصيات الأمين العام. ومن بين الجوانب

الهامة التي ينبغي أن يتناولها الاستعراض الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

مع تزايد عمليات النشر الموازي في الميدان، يمكن تعلم المزيد من الدروس بشأن العمل في تلك الشراكة، وبشأن ما يلزم تحسينه من عمل. من الواضح أن تحسين التآزر أمر لا مندوحة منه، على الأقل في ضوء تزايد شح الموارد.

إزاء تلك الخلفية، يسر ألمانيا التعاون مع الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي في مشروع يهدف إلى تحسين التعاون في الميدان بين عمليات حفظ السلام التي ينشرها كل من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وكجزء من المشروع، سوف ننظم حلقة دراسية في برلين في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، وسوف تركز الحلقة على كيفية زيادة التماسك في الولايات وفي التخطيط للبعثات والتنسيق في الميدان، فضلا عن كيفية تحسين التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في أعمال الشرطة وإصلاح القطاع الأمني، وإصلاح الجهاز القضائي.

إن العديد من المسائل التي نسعى إلى معالجتها في هذه الحلقة الدراسية إنما هو تجسيد للمسائل التي أثيرت في المذكرة المفاهيمية التي أعدها الوفد الرواندي لمناقشة اليوم، (S/2014/478، المرفق) وبالتحديد: ما هي المزايا النسبية للمنظمتين، وكيف يمكننا الاستفادة منها لتحقيق هدفنا المشترك؟ كيف يمكن أن نضمن أن جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يكمل بعضها البعض الآخر، بدلاً من وضعها على خطين متوازيين لا يلتقيان؟ كيف لنا أن نتأكد من عدم استنفاد القدرات الاستيعابية للبلدان المضيفة؟ ما هي متطلبات تحسين التعاون، بما في ذلك المتطلبات التشغيلية، والقانونية، والجوانب المتعلقة بالموارد؟

نتطلع إلى تقاسم النتائج التي توصلت إليها الحلقة الدراسية مع جميع الأطراف المهتمة، وسندمج النتائج في عملية الاستعراض ليس فقط هنا في نيويورك، ولكن أيضا في مناقشات السياسة العامة في بروكسل، وفي أديس أبابا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الفلبين.

**السيد كاباكتولان** (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة رواندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع ”عمليات حفظ السلام: الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتطورها“. أنها قضية تتصل اتصالا وثيقا جدا بعمل المنظمة والمجلس.

تؤيد الفلبين البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل تايلند بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إن الإحاطات الإعلامية التي قدمها الأمين العام، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي، ونائب الأمين العام للشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي تظهر قيمة الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات حفظ السلام. بينما كانت هناك جوانب تقدم، لا يزال يتعين التصدي للتحديات بتسخير كامل إمكانات الشراكة للحفاظ على السلام في جميع أنحاء العالم.

إن أي مناقشة بشأن عمليات حفظ السلام يجب أن ترتكز على فرضية مؤداها أنه يجب على جميع أصحاب المصالح بذل كل الجهود لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع نشوب الصراعات. ذلك التزام هام للغاية بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو موقف مبدئي للفلبين لن تكل أبدا من التعبير عنه.

يوفر الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة على نحو شامل العديد من الطرق لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. بينما نؤكد التزامنا بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية،

للأسف، ما انفكت تنشب الصراعات. وهذه الصراعات لا تشمل الآن الدول بل أيضا الجهات الفاعلة غير الحكومية، ويؤدي ذلك إلى زيادة الأوساط المعقدة، مما يحتم تسخير جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام لمعالجتها، ويقتضي من البلدان المساهمة بقوات وبقوات شرطة مضاعفة جهودها وتنسيقها. وفي هذا الصدد، توفر الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية دروسا وممارسات متميزة يمكننا التعلم منها والبناء عليها.

تود الفلبين إبراز النقاط والملاحظات التالية:

أولا، يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. لذلك من الحيوي التنفيذ الناجح للولايات الواضحة والممكن تحقيقها التي يقرها مجلس الأمن.

ثانيا، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يمكن أن توفر الترتيبات والوكالات الإقليمية مساهمات هامة لحفظ السلام، كلما تسمح بذلك الولاية أو قدرة الترتيبات الإقليمية أو وكالاتها.

ثالثا، إن الشراكة العملياتية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يجب أن تقوم، في جملة أمور، على المزايا النسبية، والتكامل، والاستخدام الأمثل للموارد والقدرات.

رابعا، ثمة حاجة للاتصال الفعال والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات والوكالات الإقليمية. إن العلاقة الاستراتيجية بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تبين الطريق نحو تعزيز التفاعل والتعاون. إن إقامة علاقة من هذا القبيل أمر حيوي لضمان الاستجابة السريعة والملائمة للحالات الناشئة ووضع استراتيجيات فعالة لمنع نشوب الصراعات وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام في القارة. كذلك فإن إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا خطوة ملموسة في تعزيز العلاقة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

خامسا، إن تقديم الدعم في مجال بناء القدرات لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية والبلدان الأعضاء فيها ينطوي على قيمة. وفي هذا الصدد، فإن التعاون بين أصحاب المصالح من شأنه أن يساعد في تحديد السُبل الكفيلة بزيادة تعزيز القدرات والمزايا النسبية للمنظمات الإقليمية والبلدان الأعضاء فيها. وتوفر السبل لاستكشاف هذه الفرص التعاونية يمكن أن يتعزز بدرجة كبيرة من خلال الاتفاقات، بما في ذلك على سبيل المثال، الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة.

سادسا، توجد مشاريع وبرامج رئيسية جارية حاليا تتعلق بحفظ السلام تقوم بها المنظمات الإقليمية وتستحق الدعم. والمساهمة المحتملة للقوة الاحتياطية الأفريقية في السلم والأمن في أفريقيا من بين تلك المساعي، ومن الحيوي دعم جهود الاتحاد الأفريقي لتفعيل القوة على النحو الكامل بحلول عام ٢٠١٥. ومن الجهة الأخرى، طرحت الرابطة مذكرة مفاهيمية بشأن إنشاء شبكة من مراكز حفظ السلام في بلدان الرابطة. ويجري حاليا تنفيذ هذه المذكرة المفاهمية.

سابعا، ينبغي أن يظل تعزيز سلامة وأمن حفظة السلام من بين المجالات ذات الأولوية للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. إذ أن الخبرة المكتسبة من بعثات من قبيل قوة مراقبة فض الاشتباك في مرتفعات الجولان ينبغي أن تذكر الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بحث الجهات الفاعلة وأصحاب المصالح على احترام حياد بعثات حفظ السلام وحرية الحركة لديها والتي يعهد إليها مجلس الأمن بتنفيذ الولايات. والعنصر الرئيسي في ذلك الصدد يتمثل في ضمان وصول الأوامر والتعليمات الصادرة عن المجلس

إلى قادة قوات بعثات الأمم المتحدة في الخطوط الأمامية، في البلدان المتورطة في نزاعات .

أخيرا، تود الفلبين أن تؤكد أن أي مناقشة بشأن أعمال حفظ السلام يجب أن تشمل مشاركة أصحاب المصالح الرئيسيين. ونؤكد مجددا موقف حركة عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومفادهما أن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام هي الهيئة الوحيدة المسؤولة عن رسم السياسات في ميدان حفظ السلام.

ونسترعي انتباه المجلس إلى تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بشأن دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٤ (A/68/19)، الذي يتضمن توصيات وقرارات بشأن قضايا مثل تعزيز سلامة وأمن حفظة السلام، والتعاون مع الترتيبات الإقليمية، وتعزيز قدرات حفظ السلام الأفريقية. ووفدي ينضم إلى الآخرين في الجهود المبذولة لضمان تنفيذ القرارات والتوصيات الواردة في تقرير تلك اللجنة بشكل مرض.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

**السيد لعسل** (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة بشأن موضوع ”عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: الأمم المتحدة والشراكة الإقليمية وتطورها“. هذا موضوع عزيز على بلدينا والقارة الأفريقية برمتها. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد برواندا بشدة لالتزامها المستمر إزاء السلم والأمن في أفريقيا وعملها الممتاز لا خلال رئاستها فحسب، بل ومنذ عضويتها في مجلس الأمن، خاصة فيما يتعلق بمسائل حفظ السلام.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الوافية، التي تؤكد الدور المحوري لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تعزيز الأمن في العالم.

وإذ يؤيد المغرب البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز، يود وفد بلادي أن يتشاطر عدة عناصر إضافية بشأن موضوع هذا النقاش.

لقد سنحت لنا الفرصة مؤخراً في مجلس الأمن وأمام هيئات أخرى للتأكيد على الطابع الديناميكي لعمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، فإن المناقشة التي عقدت في حزيران/يونيه تحت رئاسة الاتحاد الروسي للمجلس بشأن التوجهات الجديدة (انظر S/PV.7196) كانت مفيدة للغاية. واليوم، لدينا فرصة لمناقشة جانب آخر مهم جداً، ويتمثل في العلاقة بين الأمم المتحدة والشراكات الإقليمية. وقد رأينا مؤخراً أن كل النزاعات الحالية تقريبا إقليمية الطابع إلى حد كبير. وهذا الجانب وإن لم يكن جديداً، إلا أنه في تطور مستمر، ونحن بحاجة للتكيف مع التوجهات الجديدة في مجال حفظ السلام من خلال بعثات متعددة الأبعاد وولايات متزايدة التعقيد.

والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تشارك على نحو متزايد في حل النزاعات، ولا سيما في مراحلها الأولية، سواء من حيث كونها أول من يستجيب أو من حيث بناء السلام ومراحل ما بعد انتهاء النزاع. ونحن نؤيد المبدأ القائل إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أو حتى المجموعات من البلدان تتمتع بميزة نسبية بسبب قربها الجغرافي أو التاريخي أو اللغوي من البلد الطرف في النزاع.

وهناك العديد من الأمثلة، على النحو المفصل في المذكرة المفاهيمية (S/2014/478، المرفق) المعدة لهذا النقاش. واسمحوا لي أن أشير إلى بعض الأمثلة. فالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أدت دوراً رئيسياً في مالي وغينيا – بيساو، حيث نشرت قوة كانت لها مساهمة قيمة في استعادة النظام الدستوري في ذلك البلد الشقيق. وكانت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا حاضرة في جمهورية أفريقيا الوسطى لسنوات عديدة من خلال بعثتها لتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وقد أرسلت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية قوة لحماية المدنيين والمراقبين إلى السودان وجنوب السودان. وفي مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، عجّل حجم المهمة وتعقد الوضع بإشراك الاتحاد الأفريقي الذي وضع الأساس لعملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في الحالتين. والتدابير الحاسمة التي اضطلعت بها المنطقة دون الإقليمية والاتحاد الأفريقي حالت دون حدوث أسوأ سيناريو للحالة.

إن ظهور المجموعات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية كاتحاد نهر مانو أو لجنة حوض بحيرة تشاد، التي قرر أعضاؤها إنشاء قوة مسلحة مشتركة لمكافحة بوكو حرام، ينبغي دعمها فنياً ومالياً ولوجستياً، أسوة بكل الترتيبات الإقليمية. وهناك الكثير من الحالات الأخرى للتعاون الدولي التي تستحق اهتمامنا، ولا سيما الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، على سبيل المثال لا الحصر. ونظراً لضيق الوقت، سنقتصر على ذكر أولئك الذين يعملون في قارتنا الأفريقية.

يرجع التزام المملكة المغربية بعمليات حفظ السلام إلى عام ١٩٦٠، ويتجلى اليوم في نشر أكثر من ٢ ٠٠٠ جندي مغربي في القارة الأفريقية – في كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى. وسيتعزز وجودنا قريباً من خلال نشر مكون عسكري ضمن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك في ١٥ أيلول/سبتمبر.

والتزامنا المستمر يعكس رغبتنا القوية في تعزيز مفهوم الأمن الجماعي وإدامته باعتبار أنه في صميم ولايات منظمتنا، وتمسكنا بالمبادئ الأساسية التي تحكم ذلك، بما فيها موافقة أطراف النزاع، في ضوء انضمام تلك الأطراف إلى عملية سياسية وموافقتها على نشر عملية لحفظ السلام التي يهدف وجودها إلى دعم تلك العملية. وتشمل تلك المبادئ أيضا الموضوعية، التي ينبغي عدم الخلط بينها وبين الحياد أو التقاعس عن العمل، والتي تتطلب من أفراد حفظ السلام التحلي بالموضوعية في علاقتهم مع أطراف النزاع؛ وعدم استخدام القوة إلا للدفاع المشروع أو الدفاع عن الولاية؛ واحترام ولاية عملية حفظ السلام.

من جهة أخرى، يجب أن تسهم الدول في عمليات حفظ السلام وفقاً للمعايير التالية: المشاركة في إطار البعثة، كما أذنت بها ووافقت عليها الأمم المتحدة؛ واحترام المبادئ الأساسية لحفظ السلام، بما في ذلك احترام السلامة الإقليمية والسيادة وموافقة الدول المعنية؛ وتصميم ولاية حفظ السلام وفقاً للخصائص المحددة للنزاع.

في الختام، اسمحوا لي أن أكرر التزام بلدي بالسلام والأمن الدوليين، وإيماننا بأن المجتمع الدولي سوف يستفيد بوضوح من خلال تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي أن يتجاوز هذا التعاون الدعم السياسي استناداً إلى المبادئ العالمية التي هي أساس وجود الأمم المتحدة، ليشمل تقديم الدعم اللوجستي الملائم والذي يمكن التنبؤ به. ولئن كانت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ثابتة العزم، فإنها غالباً ما تفتقر إلى الدعم الفني والمالي واللوجستي لتنفيذ جهودها لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. ومواءمة الدعم والقابلية للتنبؤ به تفيد المجتمع الدولي بأسره في نهاية المطاف.

ومن المهم أن نؤكد أيضاً أن الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن، تبقى هي الضامن الرئيسي للسلم والأمن الدوليين في العالم، وأن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يجب أن يبقى في إطار أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وأن يسترشد بالرغبة في ضمان التنسيق.

وأخيراً، فإننا نحيي الرجال والنساء الذين يواصلون القيام بمهامهم لحفظ السلام في ظروف صعبة للغاية في أحيان كثيرة. ونعرب عن تعازينا لأسر وأقارب ذوي الخوذ الزرق الذين

فقدوا أرواحهم في أداء واجبهم، دفاعاً عن القيم العالمية للمنظمة. والمملكة المغربية عاقدة العزم على أن تظل ملتزمة بتعزيز السلام وتوطيده في جميع أنحاء العالم في إطار الأمم المتحدة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

**السيد موكرجي** (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن موضوع ”عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: الأمم المتحدة والشراكات الإقليمية وتطورها“. نود أيضا أن نشكر الأمين العام، ونائب الأمين العام للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، على إحاطاتهم الإعلامية بشأن هذا الموضوع الهام. كما أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، ووفدكم على تعميم مذكرة مفاهيمية شاملة (S/2014/478، المرفق) في سياق هذا النقاش.

الهند هي أكبر مساهم عام بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث أرسلت أكثر من ١٧٠ ٠٠٠ جندي إلى ٤٣ من عمليات حفظ السلام الـ ٦٩ المأذون بها حتى الآن. لذلك، فإن الهند تتكلم انطلاقاً من خبرة واسعة في هذا المجال. ومع الطابع المتغير للنزاعات، رأينا ثمة مطالب جديدة أضيفت إلى عمليات حفظ السلام. وأوضح ما تُرى تلك التوجهات الجديدة في القارة الأفريقية، حيث يوجد الجزء الأكبر من حفظة السلام الهنود.

لقد شهدت أفريقيا عدداً من عمليات حفظ السلام التي تشمل تعاون أطراف ثالثة من خارج الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ومن خلال هذا النقاش، نسعى لإجراء تقييم تشتد الحاجة إليه للشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات حفظ السلام.

وكما جاء في المذكرة المفاهيمية، علينا أن نركز على الجوانب الثلاثة التالية للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. تلك هي الجوانب السياسية والعملياتية والمالية.

فيما يتعلق بالبعد السياسي المهم، فقد شددنا دائما على أن الاتجاه الجديد لعمليات حفظ السلام، حيث يوجد مزج بين الولايات، يؤثر تأثيرا مباشرا على الفعالية التشغيلية لعملية حفظ السلام ويعرض حفظة السلام وفق الولاية التقليدية لتهديدات لا داعي لها ناجمة عن صراعات مسلحة داخلية ليس للأمم المتحدة نفسها دور في نشوبها. ونود أن نشير إلى مخاطر استخدام حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة لمعالجة ما هو في جوهره صراعات سياسية داخلية. بالقيام بذلك، فإن المجلس يدعم في الواقع نهجاً غير مستدام في صون السلم والأمن الدوليين.

تشير المذكرة المفاهيمية إلى قدر أكبر من التوجيه الإستراتيجي والدعم من المقر من أجل توفير هيكل فعال للقيادة والسيطرة. غير أن هذه ليست إلا حلولاً قصيرة الأجل لمشاكل في الأساس طويلة الأجل ذات طابع سياسي لم تحل وليس بوسع حفظة السلام حلها. ونحن نوافق على أنه حالما تكون هناك آلية منظمة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فسوف يكون من المفيد تعزيزها والتركيز على الاستعاضة عن الآليات المخصصة بآليات دائمة مختبرة من شأنها أن تكون أكثر قابلية للتنبؤ بها. ونعتقد أن على المنظمات الإقليمية، التي تتألف من دول أعضاء في الأمم المتحدة، أن تدافع، مع التطبيق، عن نفس المبادئ التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة لحفظ السلام وتنطبق حاليا على عمليات حفظ السلام الاعتيادية.

يتعلق الجانب الثاني للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بالبعد التشغيلي. تشير تجربتنا إلى أن الاستثمار في

المعدات واللوجستيات والتدريب يؤدي دورا هاما في جعل عمليات حفظ السلام أكثر قابلية للاستمرار والاستدامة. ومن شأنه كذلك أن يسهم إسهاما هاماً في تعزيز عمليات حفظ السلام التي تتضمن أكثر من جهة مساهمة لو تمكنا من تحسين الدعم اللوجستي للبعثة. ونحن نوافق على أن التخطيط السليم هو أساس التنفيذ الناجح لولايات العمليات المشتركة، الأمر الذي يتطلب قدراً أكبر من تنسيق جهود المنظمتين العاملتين من أجل هدف مشترك. كما أن من المهم التركيز بالقدر الكافي على جانب بناء قدرات المنظمات الإقليمية، الأمر الذي من شأنه أن يكون مفيدا في معالجة الصراعات في منطقتها. بالإضافة إلى ذلك، من المهم أيضا أن تكون هناك استراتيجية خروج واضحة المعالم لعمليات حفظ السلام حتى تكون الإشارة إلى الإطار الزمني واضحة للجميع.

يتعلق الجانب الأخير المذكور في المذكرة المفاهيمية بالبعد المالي، الذي نرى أنه واحد من العوامل الحاسمة في عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، نشير إلى حالات الانتقال من عملية حفظ سلام تقودها منظمة إقليمية إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وآخر هذه العمليات هي عملية جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث أنشئت، من خلال اعتماد القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤)، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، اعتبارا من ٢٥ أيلول/سبتمبر. تتطلب عمليات الانتقال هذه تخطيطاً مالياً دقيقا. وليس من المغالاة في شيء التشديد على الأهمية التي يكتسيها وجود آراء محددة فيما يتعلق بمسألة التعاون المالي.

مع ظهور الولايات المتعددة الأبعاد، باتت لدينا حالة لولايات جديدة لحفظ السلام دون توفير ما يتناسب معها من الموارد المالية. وفي هذا الصدد، نود أن نوجه انتباه المجلس إلى حقيقة أنه، بعد مفاوضات مكثفة بين البلدان المساهمة بالقوات، من جهة، والبلدان المساهمة بالأموال، من جهة أخرى، أقرّت الجمعية العامة مؤخراً معدلاً جديداً قدره ١ ٣٢٢ دولارًا في الشهر لكل فرد من حفظة السلام ابتداء من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، مقارنة مع التوصية التي قدمها الفريق الاستشاري الرفيع المستوى البالغة ١ ٧٦٢,٥٥ دولار في الشهر لكل فرد من أفراد قوات حفظ السلام. يجب أن نأخذ في الحسبان مسألة العجز المالي الأوسع نطاقاً عندما ننظر في مسألة توفير الدعم المالي المستدام والقابل للتنبؤ لعمليات حفظ السلام المشتركة.

وفي الختام، ندعو المجلس إلى الحوار، بموجب المادة ٤٤، مع البلدان المساهمة بقوات عند صياغة ولايات جديدة متعددة الأبعاد لعمليات حفظ السلام. بالإضافة إلى ذلك، نود أن نؤكد من جديد أنه وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يجب أن نتأكد من أن جميع محاولات فض المنازعات بالطرق السلمية المنصوص عليها في المادة ٥٢ قد استنفدتها الدول الأعضاء التي تنتمي إلى ترتيبات إقليمية أو وكالات إقليمية قبل أن تطلب المنظمات الإقليمية إلى المجلس الموافقة على عمليات جديدة لحفظ السلام.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٦.